اليمن المطلوب تغييره

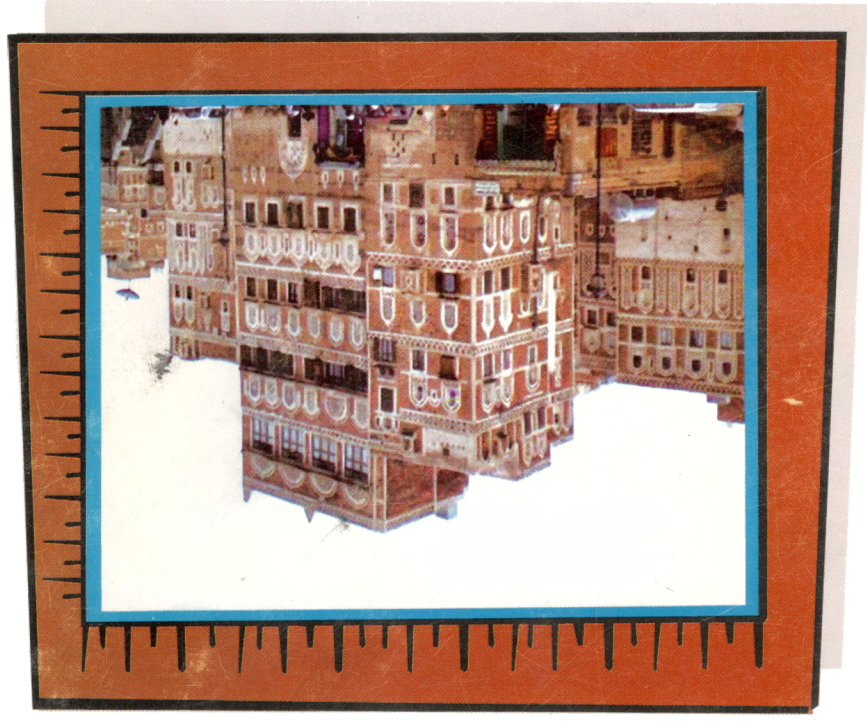

د. عبد الله الفقيه

استاذ العلوم السياسية - جامعة صنعاء

لمشاركة ونشر كتابك راسلنا على:
yemenar@outlook.com

المحتويات

مقدمة 5
الفصل الأول: الفقر الشامل 7
أولا- قياس الفقر الشامل 7
ثانيا- وضع اليمن 9
الفصل الثاني: فقر التعليم 11
أولا- التنمية التعليمية في اليمن 11
ثانيا- مستوى الأمية بين البالغين 12
ثالثا- القيد في المراحل الدراسية 14
رابعا- الوضع التعليمي للسكان 16
خامسا- تكلفة التعليم 18
الفصل الثالث: فقر الصحة 22
أولا- سنوات الحياة المتوقعة عند الولادة 22
ثانيا- الأوضاع الصحية 23
ثالثا- إنتشار الأمراض والأوبئة 28
الفصل الرابع: فقر الدخل 33
أولا- معدل الدخل السنوي 33
ثانيا- دخل المرأة 36
ثالثا- نمو الدخل 36
الفصل الخامس: فقر العمل 37
أولا- معدل البطالة 38
ثانيا- أهم مؤشرات سوق العمل 39
الفصل السادس: فقر الغذاء 40
أولا- رقعة الفقر 41
ثانيا- مظاهر الفقر 42
ثالثا- معنى الفقر 46
رابعا- المعالجات الحكومية 47
الفصل السابع: فقر الماء 51
أولا- طبيعة المشكلة 51
ثانيا- المعالجات الحكومية 53
الفصل الثامن: فقر الضوء 55
أولا- وضع الكهرباء 55
ثانيا- المعالجات الحكومية 57
الفصل التاسع: فقر المواصلات 59
أولا- وضع الطرق 59
ثانيا- أوضاع الموانئ 61
الفصل العاشر: فقر الإتصالات 62
أولا- خدمات الإتصالات 62
ثانيا- معوقات النمو 64
الفصل الحادي عشر: فقر الأمن 65

أولا- أمن الجسد 65
ثانيا- أمن الماء والكلأ والنار 68
ثالثا- الجهود الحكومية 69
الفصل الثاني عشر: فقر الدعم الخارجي 71
أولا- الدعم الخارجي للتنمية 71
ثانيا- الإستثمارات الخارجية 73
الفصل الثالث عشر: تنامي الفقر الشامل 75
أولا- المشكلة السكانية 75
ثانيا- الإختلالات المرتبطة بالسكان 76
الفصل الرابع عشر: فقر المهاجر 79
الفصل الخامس عشر: غنى الوطن 82

مقدمة

يتم، في معظم دول العالم، التربيت على مؤخرة المولود عندما يخرج من رحم أمه لكي يبدأ في البكاء. وعندما يبدأ المولود في البكاء، فإن ذلك يؤخذ كأمارة هامة على أنه ولد "حيا" وأنه يتمتع بصحة جيدة. أما في اليمن التي كانت تسمى بالعربية السعيدة، وكما تقول الطرفة، فلا يتم التربيت على مؤخرة الطفل، وانما يتم بدلا عن ذلك الهمس في أذنه بعبارة "مرحبا بك إلى اليمن." وعندها يبدأ المولود في البكاء. و نادرا ما يعني بكاء المولود اليمني أنه بصحة جيدة. وكثيرا ما يعني فقط أنه ما زال حيا. وفي الوقت الذي يتوقف فيه بكاء معظم أطفال العالم بعد لحظة الولادة، فإن بكاء معظم أطفال اليمن يستمر معهم طوال حياتهم القصيرة مقارنة بحياة غيرهم من أطفال العالم.

ولا يمكن لوم الطفل اليمني على بكائه الذي يبدأ من المهد ويستمر حتى اللحد، فالطفل اليمني يبكي حزنا وخوفا على أمه لأنها يمكن أن تموت أثناء ولادته أو بعدها بقليل ولأنها تعيش حياتها في الغالب غير قادرة على القراءة والكتابة. كما يبكي الطفل اليمني على نفسه لأنه حرم من الرعاية الصحية والتغذية الملائمة وهو في بطن أمه، ولأنه ولد ناقص الوزن، ولأنه معرض للموت أكثر من أطفال العالم قبل أن يتم العام الأول من عمره، أو قبل أن يتم السنة الخامسة من العمر، أو قبل أن يتم الـ40 سنة.

وتتعدد الأسباب الموجبة لبكاء الطفل اليمني عند الولادة، فهناك احتمال كبير أنه لن يتلقى اللقاحات الضرورية لتحصينه ضد الأمراض، وهناك احتمال بأنه لن يلتحق بالصف الأول الإبتدائي، لإن اثنين فقط من كل ثلاثة يفعلون ذلك، وأنه سيعيش حياته أميا. وهناك إحتمال كبير بأنه قد يدخل الصف الأول لكنه لن يمكث في المدرسة حتى يتم الصف الخامس، وحتى إذا تمكن من إكمال الصف الخامس، فهناك احتمال كبير يصل إلى 90% بأنه سيغادر مقاعد الدراسة قبل أن يحصل على الثانوية العامة. وحتى إذا كان من ضمن المحظوظين من السكان الذين يتمكنون من الحصول على الثانوية العامة، فإن إحتمال الإلتحاق بالجامعة يظل ضئيلا جدًا. فمن بين كل 100 شخص من السكان، يتمكن 3 فقط من دخول الجامعة والبقاء فيها حتى يوم التخرج.

ويهدف هذا الكتاب، في فصوله الـ15 ، إلى التعرف على الجوانب المختلفة للبيئة التي تحتضن الطفل اليمني صغيرًا وتظلله كبيرًا، وعلى العوامل والظروف المحبطة التي تحد من قدرته على التمتع بصحة جيدة، وعلى التحرر من الجوع والجهل والمرض، وعلى بلوغ أقصى ما تؤهله إنسانيته لبلوغه. ويركز الفصل الأول على الطريقة التي يتم بها قياس الفقر الشامل، وعلى المكانة التي تحتلها اليمن على خريطة الفقر الشامل مقارنة بالدول العربية الأخرى. أما الفصول من الثاني وحتى والرابع، فتركز على المكونات الرئيسية الثلاثة للفقر الشامل وهي فقر التعليم، فقر الصحة، وفقر الدخل. وتتناول الفصول من الخامس وحتى الثاني عشر، على التوالي، فقر العمل، الغذاء، الماء، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الأمن، والدعم الخارجي. وخصص الفصل الثالث عشر للحديث عن تنامي الفقر الشامل في اليمن. وفي الفصل الرابع عشر يتم إلقاء الضوء على الصعوبات التي يواجهها اليمنيون في محاولاتهم للخروج من دائرة الفقر الشامل عن طريق الهجرة. أما الفصل الخامس عشر والأخير فإنه يناقش غنى الوطن بجباله وسهوله وبموارده البشرية والطبيعية.

لقد حاول المؤلف أن يرسم صورة لواقع اليمن واليمنيين ليس من منظور القلة المترفة ولا من منظور الأغلبية المسحوقة ولكن من منظور الواقع كما هو، وكما تعبر عنه الأرقام الصماء، وكما يدركه الكثير من الناس.

وليس المطلوب من قارئ هذا الكتاب أن يوافق على ما ورد فيه، بل هو مطالب في حال شعوره بالشك حول القضايا المثارة والأرقام والشهادات المقدمة أن يقترب من الواقع الذي يعيش فيه وان ينظر بسعة أفق داخل نفسه وفي ظروف

حياته وحياة أبناء مجتمعه حتى يتمكن من الوصول إلى يقينه الخاص. ولا شيء يساعد الإنسان على تقييم واقعه مثل مقارنة حاله بحال غيره من الناس، ليس فقط في مجتمعه، ولكن أيضا في المجتمعات الأخرى. ويمثل وعي الإنسان بواقعه بخيره وشره وبنقاط قوته وضعفه الخطوة الأولى نحو التغيير. .ففي البداية كانت الفكرة..ثم كانت الكلمة...ثم يكون الفعل.

ويود المؤلف في هذه العجالة أن يتقدم بخاص الشكر والتقدير للدكتور علي الحاوري استاذ الفكر السياسي الإسلامي في جامعة صنعاء والدكتور خالد العديني استاذ الإقتصاد الزراعي في ذات الجامعة على ملاحظاتهم القيمة على مسودة هذا الكتاب. كما يود المؤلف أن يشكر الأستاذ عبد الله مصلح رئيس تحرير صحيفة العاصمة وزملائه في الصحيفة على ما بذلوه من جهود في تصحيح المسودة وفي إخراج هذا العمل إلى النور.

وفق الله الجميع لما فيه خير اليمن وتقدمه واستقراره.

المؤلف

الفصل الأول: الفقر الشامل

"لقد استبدلنا الغاز بالحطب من الجبل، وبمبة دفع الماء بالدلو والعجل، والسيارة بالجمل، والماء تنقله النساء على رؤوسهن في غالب القرى والعزل، ولم نعد نفكر في البناء أو شراء الفلل. ونحن في اليمن ودولة الشلل، لا دخل ولا عمل، وأعرف أشخاصا وتعرف مثلهم بيوتهم عطل، حتى من البصل."

من رسالة معايدة للمؤلف بعث بها الأستاذ احمد المنبعي من محافظة مأرب في يوم 30 سبتمبر 2008

يمكن النظر إلى الفقر الشامل على انه الغياب الشامل للتنمية..فهو فقر في الغذاء.. فقر في التعليم..فقر في المعرفة.. فقر في الصحة..فقر في الدخل..فقر في فرص العمل..فقر في الكهرباء..فقر في المجاري...في الماء..في الضوء..في الطرق العصرية...وفي غير ذلك.

ويتجسد الفقر الشامل في حياة اليمنيين بأكثر من مظهر وفي أكثر من شكل ولون. فهو يتجسد، أولا وقبل كل شي في غياب الطعام الكافي الذي يحقق من خلال تنوع مكوناته الإشباع المطلوب للجسم الإنساني. ويتجسد على صعيد التعليم، في عجز حوالي نصف السكان البالغين 15 سنة فأكثر عن القراءة والكتابة. كما يتجسد أيضا في وجود مئات الآلاف من الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس، وفي وجود مئات الآلاف من الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس ثم لا يتمكنون بعد ذلك من إكمال تعليمهم، وفي ازدحام الفصول، وفي ضعف مستوى الخريجين من مختلف المراحل التعليمية، وفي ...وفي...وفي...قائمة طويلة لا تنتهي من مظاهر فقر التعليم..

ويتجسد فقر الصحة في حياة اليمني في صيحات الألم المدوية التي يطلقها والتي لا تجد رغم قوتها من يسمعها.. وفي انتشار الأوبئة والأمراض وعدم قدرة غالبية السكان الحصول على الدواء...ويحضر الفقر في حياة اليمني على شكل قصر في العمر وفي الطول وانخفاض في الوزن ولون مميز للبشرة. كما يحضر الفقر في المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات والأطفال الرضع والأطفال تحت الخامسة...

ويتجسد الفقر الشامل في حياة الإنسان اليمني في غياب الدخل، وفي ضآلة ذلك الدخل إن وجد، وفي عدم قدرة اليمني على مواجهة تكاليف المأكل والمشرب والملبس والتعليم والرعاية الصحية ناهيك عن الكهرباء والصرف الصحي والماء النقي الصالح للشرب والطريق الصالح للسفر ووسائل التكنولوجيا كالتلفزيون والكمبيوتر وغيرها..

أولا- قياس الفقر الشامل

يمكن الاستدلال على درجة حضور أو غياب الفقر الشامل في مختلف الدول عن طريق التركيز على ثلاث مكونات هي: التحصيل العلمي للفرد، سنوات الحياة التي يتوقع أن يعيشها الفرد عند الولادة، ومعدل الدخل السنوي الذي يحصل عليه الفرد إذا ما تم توزيع قيمة الأنشطة الإقتصادية التي يقوم بها أفراد المجتمع ككل، على الجميع بالتساوي.[1] ويقاس التحصيل العلمي للفرد في دولة معينة عن طريق التعرف على نسبة السكان البالغين 15 سنة فأكثر القادرين على القراءة والكتابة، وعلى نسبة السكان في عمر الدراسة الملتحقين بالمدارس الأساسية والثانوية وما يعادلها.[2] فعلى إفتراض أن نسبة السكان البالغين القادرين على القراءة والكتابة في مجتمع معين إلى إجمالي السكان البالغين تصل إلى 90% أو أكثر كما هو الحال في الكويت وفلسطين، فإن ذلك يعتبر مؤشرًا هامًا على درجة عالية في التنمية

[1] هذه هي المؤشرات التي يقيسها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مختلف الدول كل عام ثم ينشر نتائجها في تقرير التنمية الإنسانية.

[2] بالنسبة للسكان البالغين فإن المقصود هم الأشخاص الذين يبلغون من العمر 15 سنة أو أكثر. ويتم تخصيص ثلثي الدرجة الخاصة بالتحصيل العلمي لنسبة السكان البالغين القادرين على القراءة والكتابة. في حين يعطى الثلث الباقي من الدرجة لنسبة المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة.

المتصلة بالتعليم وان فقر التعليم في ذلك المجتمع يعتبر منخفضا. وبالمثل فإنه في حال ارتفاع نسبة السكان المقيدين في المراحل الدراسية المختلفة مقارنة باجمالي السكان في سن الدراسة، فإن ذلك يعتبر مؤشرًا هامًا على درجة عالية في التنمية المتصلة بالتعليم، وأن فقر التعليم في ذلك المجتمع يعتبر منخفضا.

ويقاس المستوى الصحي للأفراد في دولة ما بعدد سنوات الحياة المتوقعة للفرد عند الولادة. وتكمن أهمية عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد في أنه يعتبر خلاصة أو صورة مصغرة للأوضاع الصحية في المجتمع. فعندما يولد الطفل في اليابان فإنه يتوقع أن يعيش أكثر من 82 سنة. أما عندما يولد الطفل في مصر، فإنه يتوقع أن يعيش لقرابة 70 سنة. ويدل عدد السنوات المتوقعة للفرد عند الولادة في كل من اليابان ومصر على أن مستوى الرعاية الصحية الذي يتمتع به سكان اليابان أفضل من المستوى ذاته في مصر، وأن فقر الصحة في اليابان ومصر منخفض إلى حد كبير في الأولى، ومنخفض إلى حد معقول في الثانية.

ويتوقف مستوى المعيشة في دولة معينة، بما في ذلك قدرة مواطنيها على التحصيل العلمي والتمتع بالرعاية الصحية، على معدل الدخل السنوي الذي يحصل عليه الفرد في تلك الدولة، مع الأخذ في الإعتبار أسعار السلع والخدمات مثل الخبز والملابس والرعاية الصحية والمواصلات، مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى. فلو إفترض الإنسان جدلا بأن دخل الفرد في الدولة (أ) يبلغ 1000 دولار أمريكي وفي الدولة (ب) 2000 دولار فإن معرفة أسعار السلع والخدمات في الدولتين مهم جدًا للتعرف على الدخل الحقيقي، وبالتالي على مستوى المعيشة في الدولتين. فأهمية الدخل في دولة معينة لا تكمن في حجم الرقم وإنما تكمن في السلع والخدمات التي يمكن للفرد الحصول عليها بذلك الدخل.. ولمعرفة درجة التطور أو التدهور في الأوضاع التعليمية والصحية والمعيشية لا يتم الإكتفاء بالقياس السنوي للجوانب الثلاثة، وبالتالي معرفة درجة التطور أو التدهور في دولة معينة، بل يتم أيضا مقارنة الدول ببعضها البعض في المستوى الذي حققته كل منها، وفي درجة التقدم والتدهور. فإذا كان معدل الحياة المتوقعة في إحدى دول جنوب الصحراء الأفريقية مثل تشاد في سنة معينة هو 35 سنة فقط، فإنه لا يكون لذلك معنى إلا بمقارنته بمعدل الحياة المتوقعة للشخص الذي يعيش في اليابان. وهكذا يمكن للقادة السياسيين والباحثين والمهتمين والأفراد العاديين مقارنة مستويات التنمية والفقر في دولهم خلال فترات زمنية مختلفة. كما يمكنهم أيضا مقارنة ما تحققه دولهم من تقدم أو تراجع بالدول الأخرى.

ويتم جمع الدرجات التي تحصل عليها دولة معينة في مجالات التعليم والصحة والدخل الفردي في مقياس واحد يسمى مقياس التنمية الإنسانية. وللتبسيط فإنه يمكن النظر إلى مقياس التنمية الإنسانية (الذي يقيس مستوى التعليم، الصحة، والدخل في كل دولة) على أنه يبدأ بالرقم 1 وينتهي بالرقم 999. وكلما كانت درجة الدولة أكبر على مقياس التنمية كان مستوى التنمية فيها أفضل.

ويتم تقسم الدول بحسب مستوى التنمية (غياب الفقر الشامل فيها) إلى ثلاث مجموعات: فالدول التي تقل درجاتها عن 500 توضع مع بعضها وتصنف على أنها دول ينخفض فيها مستوى التنمية الإنسانية—أي يرتفع فيها مستوى الفقر الشامل. أما الدول التي تتراوح درجاتها بين 500 و799 فتصنف على أنها دول بمستوى متوسط للتنمية. وهناك الصنف الثالث، وهي الدول التي تحصل على درجات تزيد عن الـ799 وتقل عن أو تساوي 999 ، وتصنف على أنها دول يرتفع فيها مستوى التنمية.[3]

---

[3] يستخدم المؤلف القيم المطلقة للتبسيط في حين أن المقياس يبدأ ب0.1 وينتهي ب0.999 . وإذا حصلت الدولة على درجة بين 0.1 و 0.499 فذلك يعني أن معدل التنمية الإنسانية في الدولة منخفض. أما إذا حصلت الدولة على درجة بين 0.5 و 0.799 فذلك يعني أن مستوى التنمية الإنسانية في الدولة متوسط. وفي حال حصول الدولة على درجة بين 0.8 و0.999 فذلك يعني أن مستوى التنمية الإنسانية في الدولة مرتفع.

ثانيا- وضع اليمن

حققت اليمن في عام 2007-2008 المرتبة رقم 153 (إنظر الجدول رقم 1) من بين 177 دولة تم قياس مستوى التنمية الإنسانية فيها. ولو كان مقياس التنمية الإنسانية عبارة عن سلم طويل يتكون من 177 درجة، والدرجة أعلى السلم رقمها واحد والدرجة أسفل السلم رقمها 177، والدول عبارة عن أشخاص يقف كل واحد منهم على درجة من الدرجات بحسب ما يتمكن من تحقيقه في مجالات التعليم والصحة والدخل، فإن اليمن تكون قد صعدت 24 درجة فقط وبقي امامها 153 درجة. ومقارنة بالدول العربية الأخرى، فإن اليمن تكون قد حصلت على المرتبة الأدنى على السلم. وحصلت الكويت على المرتبة رقم 33، وقطر على المرتبة 35، والإمارات على المرتبة 39، والبحرين على المرتبة 41، وليبيا على المرتبة 56، وعمان في المرتبة 58، والسعودية في المرتبة 61.

جدول رقم (1)، ترتيب اليمن على مقياس التنمية الإنسانية مقارنة بالدول العربية الأخرى في عام 2007

الدولة	الكويت	قطر	الإمارات	البحرين	ليبيا	عمان	السعودية	الأردن	تونس	الجزائر	سوريا	مصر	المغرب	موريتانيا	السودان	جيبوتي	اليمن
الترتيب بين 177 دولة	33	35	39	41	56	58	61	86	91	104	108	112	126	137	147	149	153

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

وإذا كانت الجغرافيا قد وضعت اليمن في جنوب غرب الجزيرة العربية، فإن وضع التنمية الإنسانية فيها وإرتفاع مستوى الفقر الشامل يضعها بين دول جنوب الصحراء الأفريقية. ولذلك استحقت اليمن وبجدارة لقب أفقر دولة في العالم خارج أفريقيا..كما استحقت أيضا لقب الدولة الأفقر في العالم العربي وفي الشرق الأوسط.

وإذا استمر النمو في مجالات التعليم، والصحة، ودخل الفرد بنفس المعدلات الحالية، فإن اليمن ستحتاج إلى 120 سنة لتصل إلى نفس المستوى الذي تتمتع به دولة الكويت اليوم. وسيحتاج اليمني إلى حوالي 100 عام ليصل إلى مستوى التعليم والصحة الذي يتمتع به جاره العماني اليوم.

وقد يعتقد الإنسان أن تخلف اليمن عن الدول العربية الأخرى في التعليم والصحة والدخل يرجع إلى زيادة عدد سكانها الذين يقدرون في نهاية عام 2008 بأكثر من 23 مليون نسمة.[4] لكن الغيوم سرعان ما تتبدد عندما يدرك الإنسان أن مصر التي يزيد عدد سكانها عن 71 مليون نسمة، والجزائر التي يزيد عدد سكانها عن 32 مليون نسمة، والسودان التي يزيد عدد سكانها عن الـ35 مليون نسمة، قد جاءت كلها متقدمة على اليمن على سلم التنمية.

وقد يقول الإنسان لنفسه، وهو يبحث عن مبرر لتخلف اليمن عن ركب الدول العربية الأخرى، أن سبب تخلف اليمن هو قلة عدد السكان، لكنه سرعان ما يصاب بالدهشة وهو يرى المسافة التي تفصل بين اليمن وبين دول صغيرة مثل جيبوتي، البحرين، لبنان، الأردن، عمان، فلسطين، وقطر. وربما ظن القارئ أن سبب تخلف اليمن على مقياس التنمية الإنسانية هو المساحة وليس السكان. لكنه سرعان ما سيغير رأيه عندما يلاحظ أن الدول الأقل مساحة من اليمن مثل البحرين وقطر ولبنان والأكثر مساحة من اليمن مثل السودان والجزائر ومصر قد حققت كلها مستويات أعلى في التنمية الإنسانية من اليمن.

---

[4] قدرهم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بـ21.1 مليون في عام 2005 . ويزيد عدد السكان بحوالي 700 ألف سنويا.

وحصلت اليمن على درجة 508 من أصل 999 درجة (انظر الجدول رقم 2) في حين حصلت جيبوتي، السودان، وموريتانيا على درجات أعلى من الدرجة التي حصلت عليها اليمن. وهناك فارق كبير بين الدرجة التي حققتها اليمن في التنمية والدرجات التي حققتها دول مثل الكويت (حققت 891 درجة) وقطر (حققت 875 درجة) والإمارات (حققت 868 درجة). وتتفوق مصر على اليمن ب200 درجة. أما سوريا فتتفوق على اليمن بمقدار 216 درجة، والمغرب ب138 درجة.

جدول رقم (2)، درجة اليمن على مقياس التنمية الإنسانية مقارنة بالدول العربية الأخرى في عام 2007

الدولة	الكويت	قطر	الإمارات	البحرين	ليبيا	عمان	السعودية	الأردن	تونس	الجزائر	سوريا	مصر	المغرب	موريتانيا	السودان	جيبوتي	اليمن
الدرجة من 999	891	875	868	866	818	814	812	773	766	733	724	708	646	550	526	514	508

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

ويحكي الجدول رقم (3) مأساة اليمن مع التنمية الإنسانية قياسا بالدول الأخرى. والقصة بإختصار هي أنه في الوقت الذي يتقدم فيه الآخرون فإن اليمن تتراجع إلى الخلف. وإذا تم تشبيه عملية التنمية بدرجات سلم طويل والدول بمجموعة من الرياضيين يحاول كل منهم في كل دورة من دورات اللعب تحقيق مركزًا أفضل بين المتسابقين، فإن الظاهرة المخيفة هي أن الرياضي اليمني يتراجع دائمًا إلى الخلف، اي إنه يشارك في الركض كغيره، لكنه لا يفوز، ولا يحقق تقدمًا مع مرور السنوات، ولا يحافظ على نفس المركز الذي يحققه كل سنة..

جدول رقم (3)، ترتيب اليمن على سلم التنمية الإنسانية من بين 177 دولة

العام	2007 2008	2006	2005	2004	2003
المرتبة	153	150	151	149	148

وفي الوقت الذي كان فيه ترتيب اليمن في عام 2003 هو 148، فان ذلك الترتيب تراجع إلى المركز رقم 149 في عام 2004 ثم إلى المركز 151 في عام 2005 ثم إلى 153 في عام 2007. وما زالت رحلة السقوط الإنساني في اليمن ماضية رغم وصول برميل النفط إلى قرابة الـ140 دولار للبرميل.

والحديث هنا ليس عن كأس آسيا للشباب ولا عن بطولة كأس العالم لكرة القدم ولا عن مباراة في تنس الطاولة بين اليمن ودولة أخرى. وإنما هو حديث عن حياة الإنسان..عن مستوى التعليم الذي يحصل عليه وعن الرعاية الصحية التي ينعم بها وعن الدخل المادي الذي يتوفر له ويمكنه من الحصول على حاجاته الأساسية.

والمرتبة التي إحتلتها اليمن على سلم التنمية في عام 2007 والتي ستحتلها في عام 2008 ليست قَدرًا لا فكاك منه. فقد ولد اليمنيون في جنوب الجزيرة العربية، فلماذا تجعلهم أوضاعهم التعليمية والصحية ومستوى دخولهم يعيشون في دول جنوب الصحراء الأفريقية؟! وما هي الأسباب التي جعلت اليمن صاحبة المركز الأسوأ على مقياس التنمية من بين الدول العربية الأخرى بما في ذلك السودان وجيبوتي؟! ولماذا يملك اليمني من بين كل العرب أضيق الفرص في الحياة الهانئة والمستقرة؟!

الفصل الثاني: فقر التعليم

يمتاز الإنسان عن الحيوان بقدرته على اكتساب المعرفة المجردة عن الظواهرالمحيطة به. فالإنسان هو وحده القادر على القول بثقة أن الأجسام تتمدد بالحرارة وتنكمش بالبرودة، وهو الوحيد القادر على فهم السبب الذي يؤدي إلى تمدد الأبواب الخشبية في منزله في فصل الصيف، وبالتالي صعوبة قفلها، وانكماشها في فصل الشتاء، وبالتالي سهولة فتحها وإقفالها. والإنسان وحده، من بين الكائنات الأخرى، هو القادر ومن خلال التعليم على إكتساب المعرفة والوسائل التي تمكنه من تطوير تلك المعرفة، وعلى إكتساب الوعي بالماضي والحاضر والمستقبل. والإنسان وحده هو القادر على توظيف المعرفة لتحقيق أهدافه الخاصة والعامة وللتكيف مع العالم من حوله والسيطرة على الظواهر الطبيعية والتأقلم مع الظروف التي يجد نفسه فيها..

إخترع الإنسان السيارة والقطار والطائرة والتلفون والإنترنت والإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل التواصل والإتصال ليتغلب على المسافات التي تعزله عن غيره من بني البشر، واخترع الكمبيوتر والآلات الحاسبة ومختلف أنواع الأسلحة ليغطي بها عجزه البدني والذهني في مواجهة أعدائه من بني جنسه وفي مواجهة أنواء الطبيعة وتقلباتها. وبنى الإنسان الطرق والجسور لإختصار المسافات وتسهيل عملية الإنتقال عليها باستخدام الآلات. ومع أن الإنسان لا يستطيع التحكم بالزلازل والأعاصير والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية، إلا أنه تمكن بفعل العلم من التنبوء بها وطور مختلف الطرق للتخفيف من آثارها..ففي اليابان تهتز المباني عند وقوع الزلازل لكنها نادرًا ما تسقط..وفي كثير من جزر العالم يعيش الناس محاصرين بالبحر لكنهم نادرًا ما يغرقون.

ولا يبلغ الإنسان والمجتمع بشكل عام ما تؤهله إنسانيته لبلوغه بدون التعليم. ولا يمكن تصور أن يحقق أي مجتمع كان التنمية ويبني الحضارة ويمتلك الثقافة في غياب التعليم، وبالتعليم يعلو الفرد والمجتمع ويتحقق الرفاه، وبالجهل تفنى الأمم كما أكد الكثير من الفلاسفة. والتعليم هو الذي يضع الفرد والمجتمع على الطريق الصحيح للتنمية وهو الذي يفتح أمام الفرد والمجتمع طرق التغيير. وعندما يحضر التعليم في المجتمع يغيب الفقر لأن التعليم والفقر نقيضان لا يجتمعان.

وتثبت الدراسات وجود علاقة بين ضعف وغياب التعليم في المجتمع وانتشار الفقر، فكلما زاد تعليم الفرد زاد احتمال حصوله على عمل، وزاد احتمال حصوله على دخل أعلى، وقلت احتمالات وقوعه في دائرة الفقر والعوز. وكلما ازداد مستوى التعليم قل احتمال تعرض الإنسان للأمراض والأوبئة.

ويتم قياس التعليم في أي دولة أو مجتمع، كما تم الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول، عن طريق حساب مؤشرين هما: الأول هو نسبة السكان البالغين 15 سنة أو أكثر والقادرين على القراءة والكتابة؛ والثاني هو نسبة السكان المقيدين في المراحل الدراسية المختلفة قياسًا بالسكان في سن الدراسة، وكلما كانت النسبة لأي من المؤشرين أعلى كان ذلك دليلا على وضع تعليمي أفضل للمجتمع مع ملاحظة أن المؤشر الأول هو أكثر أهمية من المؤشر الثاني لأن الأول يتصل بحاضر الإنسان في حين أن الثاني يتصل بالمستقبل أكثر من اتصاله بالحاضر.

أولا- التنمية التعليمية في اليمن

حصلت اليمن في عام 2007 كما سبقت الإشارة في الفصل الأول على درجة 508 من أصل 999 درجة على مقياس التنمية، بشكل عام. وبالنسبة للتعليم فقد حصلت اليمن في عام 2007 على 545 درجة من أصل 999 على مقياس التعليم وهو ما يعني أنها حققت في عنصر التعليم درجة أعلى من الدرجة التي حققتها على المقياس الشامل للتنمية، والذي يشمل بالإضافة إلى التعليم، عدد سنوات الحياة المتوقع أن يعيشها الفرد عند الولادة، ومعدل دخل الفرد

السنوي. وهذا التحسن الطفيف في درجة التعليم قد يكون خادعًا وذلك لأن المسألة برمتها تعتمد على الأرقام وليس على المعارف والمهارات التي يتم إكتسابها، فليس كل من هو مقيد في المدرسة أو الجامعة يذهب فعلاً. وليس كل من حصل على شهادة قد إكتسب معرفة أو تعلم مهارة جديدة. وما أكثر الطلاب الذين يصلون إلى الصف الخامس أو السادس أو حتى يُكملون المرحلة الأساسية وهم يجدون صعوبةً كبيرةً في القراءة والكتابة.

وتظل درجة اليمن المحققة في مجال التعليم، مقارنةً بالدول الأخرى، مخيبةً للآمال، رغم تضخيمها من خلال التركيز على العدد، فقد زادت درجة اليمن (انظر الجدول رقم 4) على مقياس التعليم على الدرجة التي حققتها المغرب لنفس المؤشر بدرجة واحدة فقط حيث حققت اليمن 545 درجة في حين حققت المغرب 544 درجة. وزادت درجة اليمن على درجة السودان ب14 درجة. ويلاحظ أن فلسطين حصلت على 891 درجة، وليبيا 875 درجة، وسوريا 755 درجة ومصر 732 درجة. وتقدمت جيبوتي على اليمن ب8 درجات حيث حصلت على 553 درجة.

جدول رقم (4): درجة اليمن على مقياس التعليم مقارنة بالدول العربية الأخرى

الدولة	فلسطين	ليبيا	الكويت	لبنان	الأردن	البحرين	قطر	السعودية	الإمارات	عمان	سوريا	تونس	مصر	الجزائر	جيبوتي	اليمن	المغرب	السودان
الدرجة (من أصل 999)	891	875	871	871	868	864	852	806	791	766	755	750	732	711	553	545	544	531

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

ولو كان التعليم عبارة عن مادة يدرسها الطالب في المدرسة واليمن عبارة عن طالب والمستوى الذي يتحقق هو الدرجة التي يحصل عليها الطالب في نهاية العام، فإن اليمن تكون قد حصلت على درجة تبلغ حوالي 50 درجة من 100 درجة يمكن الحصول عليها في تلك المادة. ويكون التقدير الذي حصلت عليه اليمن هو "مقبول" في أحسن الأحوال. ومشكلة اليمن كدولة هي أنها تعيش في عالم يوجد فيه دول أخرى تحقق نتائج أفضل وتحصل على تقديرات أعلى بكثير من التقديرات التي تحصل عليها اليمن. ومشكلة اليمن أيضا هي أن الأشياء القيمة تتوزع على الدول بحسب التقدير الذي تحصل عليه كل منها.

ثانيا- مستوى الأمية بين البالغين

لقد كانت الأمية دائما، وفقا للدكتور عبد العزيز المقالح، سببًا رئيسيًا في الإبقاء على الأنظمة التقليدية المعادية للتطور.[5] ولعل ذلك هو السر في أن بعض الأنظمة التقليدية المعادية للتطور قد حافظت وبشكل شبه مستمر على نسبة عالية من الأمية بين مواطنيها أو على أساليب من التضليل والتجهيل، وغسل الأدمغة تفرغ التعليم من مضمونه الهام. ولليمن تجربة مريرة مع الأنظمة التي تعتبر الأمية انجازًا يساعدها على البقاء في السلطة. وكما اشتهرت اليمن في سالف الأزمان بتجارة البخور وبالحضارات الزراعية فإنها تشتهر اليوم بالأمية، حيث لم تتجاوز نسبة السكان البالغين القادرين على القراءة والكتابة في اليمن(انظر الجدول رقم 5) خلال الفترة (1995-2005) 54.1% من اجمالي السكان. وبلغت النسبة المحققة، ولنفس الفترة، في البحرين 86.5%، وفلسطين 92.4% ، والأردن 91.1%، وفي قطر 89%. والدولة الوحيدة التي حققت نسبة أسوأ من اليمن هي المغرب حيث بلغت نسبة السكان البالغين القادرين على القراءة والكتابة فيها 52.3%.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، 51، إطار رقم 2. 1.

جدول رقم (5)، نسبة السكان البالغين (15 سنة فأكثر) القادرين على القراءة والكتابة (1995-2005)															
الدولة	الكويت	فلسطين	الأردن	قطر	الإمارات	البحرين	ليبيا	السعودية	عمان	سوريا	تونس	مصر	الجزائر	السودان الشمال	اليمن	المغرب
النسبة	93.3	92.4	91.1	89	88.7	86.5	84.2	82.9	81.4	80.8	74.3	71.4	69.9	60.9	54.1	52.3
Source: UNDP. Human Development Report 2007-2008																

ويحاول المرء البحث عن أعذار ومبررات لوضع التعليم في اليمن، فيقول من جديد، ربما أن سكان اليمن يفوقون سكان الدول الأخرى عددًا، أو ربما أن كبر المساحة يجعل الدولة عاجزة عن الوصول إلى مختلف الأرجاء...أو ربما... أو ربما.. لكن مقارنة اليمن بالدول العربية الأخرى (انظر الجدول 5) تبين أن نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة في الجزائر، وهي دولة أكبر بكثير من اليمن في المساحة والسكان تبلغ حوالي 70%. وتصل النسبة في البحرين، وهي دولة أصغر بكثير من اليمن في المساحة والسكان، إلى قرابة 87%..ولم يمنع الاحتلال الإسرائيلي فلسطين من تحقيق تقدم كبير في نشر التعليم ومكافحة الأمية، حيث زادت نسبة البالغين من السكان والقادرين على القراءة والكتابة عن 92%. ولم تمنع الحروب التي لا تتوقف شمال السودان من الوصول بالنسبة إلى 60%.

ومثل كل شي آخر، فان القدرة على القراءة والكتابة بين السكان البالغين لا تتوزع بالتساوي بين السكان. فهناك فجوة كبيرة بين الذكور والإناث سواء على مستوى البلاد ككل، أو/و على مستوى الريف والحضر. فقد وصلت نسبة السكان الذكور البالغين القادرين على القراءة والكتابة في اليمن (في عام 2005) حوالي 73%، وهذا يعني أن واحدا فقط من بين كل 3 ذكور يعيش أميًا غير قادر على مسك القلم، أو رسم شكل حرف، أو مسك ورقة أو صحيفة ووضعها في الاتجاه الصحيح.

ومع أن الأمية تمثل قيدا على إنسانية الإنسان ومواهبه وقدراته الكامنة، الا أن التمييز في توزيعها بين الرجال والنساء يجعلها أيضا أداة يستخدمها بعض المجتمع لتكريس دونية البعض الآخر. وفي الحالة اليمنية تزيد الفجوة في توزيع الأمية بين الرجال والنساء لتصل إلى حوالي 40%. وتبلغ نسبة الإناث البالغات والقادرات على القراءة والكتابة في اليمن (انظر الجدول رقم 6) حوالي 35% وهو ما يعني أن اثنتين من كل ثلاث يمنيات يعشن حياتهن في ظلام دامس لا يتمكن معه من الاعتماد على أنفسهن في اكتساب أي معرفة حول أي أمر من أمور الحياة، ولا يتمكن من الإعتماد على أنفسهن حتى في التصويت أثناء الانتخابات.

جدول رقم (6)، نسبة السكان البالغين (15 سنة فأكثر) القادرين على القراءة والكتابة حسب النوع (2005)																
الدولة	اليمن	المغرب	السودان	مصر	الجزائر	العراق	تونس	عمان	سوريا	ليبيا	السعودية	جيبوتي	البحرين	الأردن	الإمارات	قطر	الكويت	لبنان
إناث	34.7	39.6	51.8	59.4	60.1	64.2	65.3	73.5	73.6	74.8	76.3	79.9	83.6	87	87.8	88.6	91	93.6
ذكور	73.1	65.7	71.1	83	79.6	84.1	83.4	86.9	87.8	92.8	87.5	79.9	88.6	95.2	89	89.1	94.4	93.6
Source: UNDP. Human Development Report 2007-2008																		

وتعتبر النسبة التي حققتها اليمن بالنسبة للإناث البالغات القادرات على القراءة والكتابة ألأسوأ في العالم العربي. وتأتي المغرب بعد اليمن في المرتبة الثانية من حيث السوء، حيث تبلغ نسبة المغربيات البالغات القادرات على القراءة

والكتابة 39.6 %، وتحتل السودان المرتبة الثالثة من حيث السوء بنسبة 51.8، وتبلغ نسبة الإناث البالغات القادرات على القراءة والكتابة في لبنان 93.6%، و 91% في الكويت، و 88.6% في قطر، و 87.8% في الإمارات.

لقد أعطى رجال اليمن لنسائها حق التصويت في الإنتخابات لكنهم "أنثوا" الأمية و"ذكروا" القدرة على القراءة والكتابة. وصار "الصوت" الانتخابي في يد ملايين الأميات مجرد ورقة بيضاء لا قيمة لها ما دمن غير قادرات على التعبير عن أنفسهن من خلال الكتابة عليها. وهكذا أخذ الرجال منهن باليمين ما أعطوه لهن بالشمال.

ولا تمثل الأمية بين الرجال أو النساء في اليمن انعكاسا لفقر الدولة أو المجتمع بقدر ما تمثل توزيعا للأدوار بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فقد كان التعليم في عهد الأئمة البغيض حكرًا على فئات اجتماعية معينة وعلى أسر محددة، وكانت الأمية بمثابة المادة "المثبتة" لتوزيع فئوي للأدوار الإجتماعية. وإذا كانت بعض المجتمعات قد مارست القمع في وجه المطالب السياسية الناتجة عن إرتفاع مستوى الوعي، فإن أئمة اليمن قد وظفوا الجهل لضمان عدم نمو أي تطلعات إجتماعية نحو المشاركة السياسية. وظلت الأمية حتى بعد قيام الثورة، تمارس وظيفتها التقليدية في تثبيت الأدوار الاجتماعية.

ولا يخلو التعامل الرسمي مع الأمية في اليمن من دلالة. ففي الوقت الذي تشير فيه البيانات الرسمية إلى أن عدد مراكز محو الأمية في الجمهورية بلغ 722 مركزًا في عام 2003 وأن عدد الملتحقين قد بلغ 112 ألف دارس في عام 2003 منهم 97 ألف من النساء[6] و 172 ألف دارس في عام 2005.[7] واظهرت إحدى الدراسات الميدانية التي اعتمدت على المقابلات المفتوحة في عدد من المحافظات وشارك في تنفيذها مؤلف هذا الكتاب ضعف الجهود الحكومية الموجهة نحو محو الأمية وأن المراكز التي يتم الحديث عنها هي مجرد أرقام في الدفاتر ولا وجود لمعظمها على ارض الواقع.

وتتغذى الأمية بشكل أساسي على بقاء نسبة كبيرة من الأطفال وخاصة الإناث خارج المدارس وعلى معدل عال لتسرب الملتحقين في المدارس خلال الصفوف الأولى وخصوصا الإناث. ولا تزيد جهود محاربة الأمية في اليمن عن الإحتفال سنويًا باليوم العالمي لمحو الأمية، وهو إحتفال يجسد الحضور الكبير للأمية وليس غيابها وتزايد أعداد الأميين وليس تناقصها. فبحلول عام 2010 سيتجاوز عدد الأميين في اليمن ال10 مليون نسمة.

ثالثا- القيد في المراحل الدراسية

بلغت نسبة السكان المقيدين في المراحل الدراسية المختلفة في اليمن في عام 2005 (انظر الجدول رقم 7) حوالي 55%، وهو ما يعني أن حوالي واحدا من كل 2 في سن الدراسة يدرس فعلا. وللمقارنة، فإن نسبة القيد في المراحل الدراسية المختلفة تبلغ 94.1% في ليبيا، و 86.1 في البحرين، و 82.4% في فلسطين، و 91.1% في لأردن، و 76.9 في مصر. وتتفوق اليمن على كل من جيبوتي التي بلغت النسبة فيها 25.3% وشمال السودان الذي بلغت النسبة فيه 37.3%.

جدول رقم (7)، نسبة السكان المقيدين في المراحل الدراسية المختلفة إلى إجمالي السكان في سن الدراسة (2005)

الدولة	ليبيا	البحرين	لبنان	فلسطين	الأردن	قطر	مصر	تونس	السعودية	الكويت	الجزائر	عمان	سوريا	الإمارات	المغرب	اليمن	السودان (الشمال)	جيبوتي
النسبة	94.1	86.1	84.6	82.4	78.1	77.7	76.9	76.3	76	74.9	73.7	67.1	64.8	59.9	58.5	55.2	37.3	25.3

Source: UNDP. Human Development Report 2007 2008

[6] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية الإنسانية الثالث للجمهورية اليمنية، 2003

[7] بالنسبة للأرقام، انظر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "استراتيجية التخفيف من الفقر".
www.mpic.yemen.org/2006/prsp/Arabic/main_page/reports5.html

وباستثناء السودان وجيبوتي، فإن اليمن (انظر الجدول رقم 8) تملك أسوأ معدل لقيد الفتيات في المراحل الدراسية المختلفة في الوطن العربي، وهو 43%، مما يعني أنه من بين كل 100 أنثى في سن الدراسة فإن المقيدات في المدارس هن 43 فتاة فقط، في حين أن 57 فتاة هن خارج المدارس. هذا بينما يبلغ معدل قيد الفتيات في المراحل الدراسية المختلفة 97% في ليبيا، و90% في البحرين، و86% في لبنان، و55% في المغرب. وتملك اليمن أوسع فجوة في معدلات القيد في المراحل الدراسية بين الإناث والذكور في العالم العربي.

جدول رقم (8)، نسبة السكان البالغين المقيدين في المراحل الدراسية الثلاث حسب النوع (2005)

الدولة	ليبيا	البحرين	لبنان	قطر	تونس	الأردن	الكويت	السعودية	الجزائر	الإمارات	عمان	سوريا	المغرب	العراق	اليمن	السودان	جيبوتي
إناث	97	90	86	85	79	79	79	76	74	68	67	63	55	51	43	35	22
ذكور	91	82	83	71	74	77	71	76	73	54	67	67	62	67	67	39	29

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

وتعكس تلك المؤشرات التقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية والذي ما زال كما يبدو هو المسيطر في الكثير من النواحي الحياتية. فعندما يبلغ الذكر والأنثى سن الخامسة فإن الذكر يذهب إلى المدرسة، أما الأنثى فإن هناك احتمالاً كبيرًا بانها تذهب إلى المطبخ أو إلى زريبة الماشية. وتعمل السُلطة السياسية والإجتماعية على المستوى المركزي والمحليات على تكريس ذلك التوزيع التقليدي للأدوار بقصد أو بغير قصد. ورغم أن الدستور ينص على إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية، الا أن علاقات السُلطة الاجتماعية تتواطأ في نزع أي حماية قانونية عن الأطفال في مواجهة أسرهم وخصوصا الإناث.

وقد بلغت نسبة القيد في المرحلة الأساسية ، وهي التي تبدأ من الصف الأول وتنتهي بالصف التاسع، في عام 2005 في اليمن 75% (ثلاثة من بين كل 4) مقارنة بـ94% في مصر، و78% في السعودية، و87% في الكويت، و97% في البحرين، و 97% في الجزائر. ويتمكن 73% فقط من الأطفال المقيدين في الصف الأول في اليمن من إكمال الصف الخامس مقارنة بنسبة 94% لمصر، 92% لسوريا، 96% في الجزائر، 96% في السعودية، و99% في البحرين.[8]

جدول رقم (9)، نسبة القيد الصافي في المرحلة الأساسية في اليمن والدول العربية الأخرى (2005)

الدولة	فلسطين	الكويت	لبنان	الأردن	البحرين	قطر	السعودية	الإمارات	عمان	سوريا	تونس	مصر	الجزائر	جيبوتي	اليمن	المغرب	السودان
نسبة القيد الصافي في المرحلة الأساسية	80	87	92	89	97	96	78	71	76	95	97	94	97	33	75	86	43

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

ويشكل غياب المدارس أهم سبب لعدم إلتحاق الكثير من اليمنيين المقيمين في الريف أو الحضر بالنظام التعليمي، فكما تشير النتائج الخاصة بمسح ميزانية الأسرة لعام 2006 فإن حوالي 46% من الذين لم يلتحقوا بالتعليم في

[8] UNDP, Human Development Report 2007-2008

الريف وحوالي 35% من الذين لم يلتحقوا بالتعليم في الحضر ذكروا غياب المدارس كسبب رئيس لعدم التحاقهم بالدراسة. ولأن نسبة عالية من الأطفال في اليمن تبقى خارج المدارس، فإن المتوقع لأعداد الأميين، كما سبقت الإشارة، أن تزيد مع مرور السنوات بدلا من أن تنقص.

ورغم أن النظام التعليمي في اليمن يبدو على السطح وكأنه يناضل للتمدد والوصول إلى مختلف الفئات وفي كافة المناطق، إلا أنه في الواقع يعمل على الحد من الإلتحاق بالتعليم ويشجع على التسرب، ويبقي عددا كبيرا من السكان في سن الدراسة خارج المدارس. وصحيح أن هناك الكثير من المشاكل المتصلة بعدد المدارس وتوزيعها وقدرتها الاستيعابية، و أن هناك الكثير من المشاكل المتعلقة بالمدرسين، و أن الإمكانيات المالية المخصصة للتعليم غير كافية، إلا أن الصحيح أيضا هو أن هناك إرادة اجتماعية وسياسية تعمل بوعي أو بقوة العقل الباطن على تكريس الأمية. فليس من الصعب في الكثير من مناطق اليمن، اذا ما توافرت الإرادة السياسية والإجتماعية، إلزام السكان بإرسال أبنائهم وبناتهم في سن الدراسة إلى المدارس والإبقاء عليهم فيها حتى إكمال المرحلة الأساسية. وليس من الصعب تنظيم حملات لمحو الأمية تجمع بين تعليم الناس الأبجدية ومهارات القراءة وبين توعيتهم بمختلف الجوانب الحياتية.

واذا كان ما سبق هو حال التعليم الأساسي، فإن الوضع هو بالتأكيد أسوأ بكثير بالنسبة للتعليم الثانوي العام والفني والمهني، وللتعليم الجامعي كذلك. فوفقا للبيانات الرسمية، فان 2 فقط من بين كل 5 يمنيين في سن الدراسة الثانوية يدرسان فعلا.[9] ورغم أن معدل الالتحاق بالدراسة الثانوية هو منخفض أصلا إلا أن هناك مشكلة أخرى أيضا تتمثل في أن 35% من الطلاب (واحد من بين كل 3 تقريبا) الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية يغادرون المدارس الثانوية قبل إكمال دراستهم. والأرقام للإناث هي بالتأكيد أسوأ بكثير من الأرقام الخاصة بالذكور حيث لا تزيد نسبة الفتيات اللاتي يلتحقن بالدارسة الثانوية عن 5% من عدد الفتيات في سن الدراسة الثانوية.

ورغم الزيادة الكبيرة بين السكان في الطلب على التعليم الفني والمهني والتقني على المستوى الثانوي، فقد بلغ عدد الطلاب المقبولين في عام 2006/2005 قرابة 20 الف طالب منهم حوالي 11%، أو 1 من بين كل 10، من الإناث.

رابعا- الوضع التعليمي للسكان

بالرغم من أن مؤشرات مثل نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة ونسبة السكان المقيدين في المراحل الدراسية المختلفة نسبة إلى السكان في سن الدراسة يمكن أن تكون مفيدة كمؤشرات عامة إلا أنها قد تخفي الكثير من التفاصيل عن حقيقة الوضع التعليمي. واذا كانت نسبة السكان البالغين 15 سنة فأكثر والقادرين على القراءة والكتابة في اليمن خلال الفترة 1995-2005 قد بلغت حوالي 54.1 % (انظر الجدول رقم 5) فإن الإشكالية التي تبرز هي أن القدرة على القراءة والكتابة لا تكفي بحد ذاتها لمعرفة ما إذا كان الفرد القادر على القراءة والكتابة قد حصل أو لم يحصل على درجة معينة من التعليم. كما أن التركيز على القدرة على القراءة والكتابة لا يعني أن أقصى ما تطمح إليه المجتمعات هو أن يكون سكانها البالغون قادرين على القراءة والكتابة. لكنها تعني فقط أن التباين في المستويات التعليمية لبني الإنسان من دولة إلى أخرى تجعل القدرة على القراءة والكتابة عبارة عن الحد الأدنى للتعليم في وقتنا الحاضر.

وبلغ عدد الملتحقين بالجامعات الحكومية في عام 2006/2005 حوالي 170 الف طالب منهم حوالي 28% من

[9] بالنسبة للأرقام، انظر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي. "إستراتيجية التخفيف من الفقر"، www.mpic.yemen.org/2006/prsp/Arabic/main_page/reports5.html

الإناث. وما زال الالتحاق بالتعليم الجامعي دون ال10% من السكان في الفئة العمرية 19-24. ويذهب أكثر من 85% من الملحقين بالجامعات الحكومية إلى التخصصات النظرية وخصوصا التربية والتجارة والشريعة والقانون.[10] ولكل ما سبق يعتبر الوضع التعليمي للسكان ككل في اليمن (انظر الجدول رقم 10) أكثر قدرة على عرض صورة أكثر تفصيلاً مع ملاحظة أن البيانات الواردة في الجدول قد تم جمعها إعتمادًا على الاستبيان، مع ما يعنيه ذلك من أن الذين شاركوا في العينة هم الذين حددوا مستواهم التعليمي. ولذلك لا غرابة أن تختلف بيانات الجدول رقم (10) ولو بعض الشيء مع البيانات التي تم استخدامها في الأقسام السابقة والتي يتم معالجتها بطرق مختلفة لتصبح أكثر دقة.

جدول رقم (10): الوضع التعليمي لليمنيين (%)

	ذكور	إناث	جملة
أمـــي	21.34	59.96	40.69
يقراء ويكتب	40.98	26.28	33.62
إبتدائي / أساسي	17.77	7.20	12.48
دبلوم قبل الثانوية	1.03	0.18	0.61
ثـانـويـة	11.17	4.20	7.68
دبلوم بعد الثانوية	1.65	0.49	1.07
جامعي فأعلى	3.63	1.05	2.34
غير مبين	2.42	0.63	1.52

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ميزانية الأسرة لعام 2006

وكما تبين النتائج (انظر الجدول رقم 10) فإن قرابة 41% من السكان، أي أن 4 من كل 10 اشخاص لا يقرأون ولا يكتبون، بينما حوالي 34% أو واحد من بين كل 3 أشخاص، يقرأون ويكتبون فقط. وهذا يعني أن حوالي ثلاثة أرباع السكان أو 3 أشخاص من بين كل 4 لم يحظوا بأي مستوى تعليمي ولا يحملون أي مؤهل دراسي. ويحمل حوالي 12% فقط من السكان، وبمعدل شخص واحد من بين كل 10 أشخاص، شهادة التعليم الأساسي. ويحمل حوالي 8% من السكان، وبمعدل شخص واحد من بين كل 12 شخص، شهادة التعليم الثانوي أو ما يعادلها، ويحمل قرابة 3% من السكان، أو شخص واحد من بين كل 33 شخص، شهادات ما بعد الثانوية العامة مثل دبلوم ما بعد الثانوية والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه.[11]

وتؤكد نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 2006 (انظر الجدول رقم 11) النقاش السابق بشأن غياب العدالة في توزيع الأمية بين سكان الحضر وسكان الريف، وبين الرجال والنساء. فسكان الحضر يبدون أكثر حظا من سكان الريف في الإفلات من الأمية. كما أن الرجال هم أكثر حظا بكثير من النساء في تجنب فخ الأمية.

وقد بلغت نسبة الأميين بين سكان الحضر حوالي 32%، أو حوالي واحد من بين كل 3 أشخاص، بينما ترتفع النسبة بين سكان الريف إلى قرابة 48% أي ما يقارب نصف سكان الريف أو واحد من بين كل اثنين. وتتضح

[10] المرجع السابق.

[11] تم جمع هذه المعلومات اعتمادا على إفادات الأفراد الذين تم مسحهم. وحيث أن الأفراد ينزعون بشكل عام إلى إظهار ذواتهم بشكل أفضل فإن الأرجح أن الوضع الفعلي ربما كان أسوأ بكثير مما تعكسه هذه البيانات..

الفجوة بين سكان الريف وسكان الحضر بشكل أكبر في نسبة السكان الحاصلين على الثانوية العامة، أو ما يعادلها حيث تصل النسبة بين سكان الحضر إلى حوالي 14% أو حوالي الواحد من بين كل 10 أشخاص بينما لا تتجاوز 6% ، أو الواحد من بين كل 20 شخص، بين سكان الريف.

جدول رقم (11)، الوضع التعليمي للسكان بحسب الحالة الحضرية والنوع (%)

	حضر			ريف		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمـــي	11.55	35.35	23.45	25.31	69.90	47.66
يقرأ ويكتب	37.51	33.41	35.46	42.39	23.41	32.87
إبتدائي / أساسي	21.37	14.85	18.11	16.32	4.11	10.20
دبلوم قبل الثانوية	1.28	0.50	0.89	0.93	0.05	0.49
ثـانـويـة	15.87	10.31	13.09	9.26	1.73	5.49
دبلوم بعد الثانوية	2.39	1.19	1.79	1.34	0.21	0.77
جامعي فأعلى	7.70	3.47	5.59	1.97	0.08	1.02
أخـــرى	0.03	0.00	0.02	0.00	0.00	0.00
غير مبين	2.29	0.91	1.60	2.47	0.52	1.49

المصدر، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ميزانية الأسرة لعام 2006

ويرتفع معدل الأمية بين الإناث مقارنة بالذكور سواء بين سكان الريف أو سكان الحضر. ففي الوقت الذي تصل فيه نسبة الأمية بين الذكور من سكان الحضر إلى حوالي 12%، أو واحد من كل 10 تقريبا، فإنها ترتفع بين الإناث الساكنات في الحضر لتصل إلى حوالي 35%، أو واحدة من بين كل 3 إناث. وبينما تبلغ نسبة الأمية بين الذكور المقيمين في الريف حوالي 25%، أو واحد من بين كل أربعة ذكور، فإنها ترتفع بين نساء الريف لتصل إلى حوالي 70% أو حوالي 3 من بين كل 4 إناث.

وتشكل نساء الريف القاعدة الأكبر لهرم الأمية في اليمن وبما يزيد على خمسة مليون أمية، يليهن في المرتبة الثانية الذكور الساكنين في الريف بقرابة 2 مليون أمي، ثم الإناث الساكنات في الحضر وبما يقارب المليون أمية. ويأتي في المرتبة الرابعة الذكور الساكنون في الحضر والذين يساهمون في هرم الأمية بحوالي 300 ألف شخص. ويبلغ إجمالي الأميين في اليمن حوالي 9.25 مليون شخص.

وبينما ترتفع نسبة الذكور القادرين على القراءة والكتابة (فقط) في الحضر لتصل إلى حوالي 38%، فإن نسبة الإناث الساكنات في الحضر والقادرات على القراءة والكتابة تبلغ حوالي 33%. وتبلغ نسبة الذكور القادرين على القراءة والكتابة في الريف حوالي 42% بينما تبلغ النسبة للإناث الساكنات في الريف حوالي 23%. وفي الوقت الذي تصل فيه نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي بين الذكور من سكان الحضر إلى 21% فإن النسبة بالنسبة للإناث الساكنات في الحضر تنخفض إلى حوالي 15% .

خامسا- تكلفة التعليم

بلغ متوسط الإنفاق السنوي على التعليم في اليمن خلال الفترة 2002-2005 حوالي 10% من الدخل المحلي الإجمالي

(ما يساوي حوالي الثلث من الإنفاق الحكومي السنوي) وهو المعدل الأعلى بين الدول الواردة في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12): الإنفاق على التعليم والجيش في اليمن مقارنة بالدول العربية الأخرى

الدولة	الكويت	الإمارات	ليبيا	عمان	السعودية	الأردن	لبنان	تونس	المغرب	جيبوتي	اليمن
نسبة الإنفاق على التعليم من الدخل المحلي الإجمالي 2002-2005	5.1	1.3	2.7	3.6	6.8	4.9	2.6	7.3	6.7	7.9	9.6
نسبة الإنفاق على الجيش من الدخل المحلي الإجمالي 2005	4.8	2	2	11.9	8.2	5.3	4.5	1.6	4.5	4.2	7

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

لكن المشكلة هي أن الإنفاق المرتفع على التعليم في اليمن يقابله عائد منخفض ربما لإن الجهاز الإداري للتربية والتعليم والذي ينتشر فيه الفساد كما ينتشر في كل مؤسسة يمنية اخرى يبتلع جزءا كبيرا من المخصصات بدلا من توظيفها في تطوير وتسيير التعليم. ويكاد التعليم في اليمن يتحول إلى أداة لتكريس كل ما هو سيء في المجتمع بدلا من أن يتحول إلى أداة للتغيير والتطور والتنمية.

هناك مشاكل تتصل بالمدرسين، وهناك مشاكل تتصل بالمدارس والمنشئات المدرسية، ومشاكل تتصل بالنظم والوسائل التعليمية والمختبرات والمناهج.. ومشاكل تتصل بالإدارة المدرسية.

فالغالبية من المدرسين، أو ما يساوي الثلثين، يحملون الثانوية العامة فقط، وقليل جدًا من المدرسين الذين يحملون الدرجات الجامعية متخصصون في التربية. فالكثير من المدرسين وجدوا أنفسهم مرغمين على التدريس في ظل غياب الخيارات الوظيفية الأخرى.

ويعاني الكثير من المدرسين من ضعف التأهيل وضعف الكفاءة وضعف التدريب والتحفيز، ويضطر المدرس بسبب ضئالة المرتب وإرتفاع تكاليف المعيشة إلى الحصول على عمل آخر، وبالتالي عدم قضاء الوقت الكافي في التحضير ومتابعة الطلاب وتطوير الذات. وفي حين تزدحم بعض المناطق بالمدرسين، فإن البعض الآخر يعاني من عدم وجود العدد الكافي من المدرسين وخصوصا في المواد العلمية واللغة الإنجليزية والرياضيات. وقد شهدت اليمن العديد من الإحتجاجات منذ عام 2004 بعد أن قررت وزارة التربية والتعليم أن تعيد إلى الميدان للتدريس حوالي 5000 موجه وموجهة.

وبالنظر إلى إجمالي عدد المدارس في الجمهورية، فإن وجود هذا العدد الكبير من الموجهين الفائضين هو أمر يبعث على التساؤل حول الطريقة والسبب الذي جعل الوزارة ترقي ذلك العدد الكبير من المدرسين وتخرجهم من فصول الدراسة إلى التوجيه. وبحلول عام 2008 كان الصراع بين الوزارة والموجهين مازال مستمرًا وعلى أشده. ولم تستطع الوزارة إعادتهم إلى الفصول الدراسية.[12] ولا يتوقع أنها ستتمكن من فعل ذلك في المستقبل.

ولا تغطي المدارس الموجودة الإحتياجات القائمة من المدارس. وما زال الأطفال في بعض المناطق يدرسون تحت ظلال الأشجار أو في الجوامع أو في غيرها من الأماكن التي لا تنطبق عليها مواصفات المدارس. وتعاني الكثير من المدارس من غياب الحمامات، والمياه وغير ذلك من الخدمات. كما تعاني الكثير من المدارس من قدم المباني وغياب الترميم

[12] "الموجهون التربيون في مرمى الاستهداف السياسي"، المصدر، العدد (40)، 26 أغسطس 2008، 5

الدوري، وبالتالي عدم الصلاحية لأن تكون مباني للدراسة. وتعاني بعض المدارس من الإزدحام الشديد في فصولها بحيث يصعب على المدرس والتلميذ التعليم والتعلم.

وتتكرر كل سنة وعلى نحو ممل قصة عدم وصول كل أو بعض الكتب المدرسية إلى المدارس في الوقت المحدد. وفي حين ترتفع الصيحات من هنا وهناك شاكية عدم توفر المناهج، فإن آلاف النسخ من تلك المناهج تتكدس على أرصفة ميدان التحرير في العاصمة صنعاء حيث يتاجر بها الباعة المتجولون. وتغيب الوسائل التعليمية الحديثة والمختبرات. أما المكتبات وأجهزة الكمبيوتر وخطوط الإنترنت فتنتمي إلى عصر آخر لم تصل إليه المدارس اليمنية بعد.

ويشير تقرير مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية لعام 2005-2006 الذي تصدره وزارة التربية والتعليم إلى أن هناك 145 مدير مدرسة لا يحمل أي مؤهل (وربما لا يقرأ ولا يكتب أيضا) وأن 110 مدير مدرسة لديه مؤهل الإبتدائية فقط، و569 مدير مدرسة لديه دبلوم بعد الابتدائية. وإجمالاً فإن التقرير يشير إلى أن 3769 مدير مدرسة يحملون مؤهلاً دون الثانوية (أو بدون مؤهل) وأن 2227 مدير مدرسة لديهم مؤهل الثانوية العامة و2235 مدير مدرسة يحملون شهادة دبلوم ما بعد الثانوية. ويحمل الشهادة الجامعية فقط 3240 مدير مدرسة. وليس من النادر أن يكون هناك مدرسة يديرها أمي في حين أن المدرسين في ذات المدرسة قد يكون بينهم الجامعي وربما حامل الدبلوم ما بعد الجامعي.

وتلعب المعايير السياسية، وليس التربوية، الدور الأكبر في التعيين والترقية للقيادات المدرسية وفي القرارات المتصلة بالتوسع في المدارس وتحديد مضامين المناهج الدراسية وغيرها من القرارات. ويحتفظ مدراء المدارس بوظائفهم كما لو كانت ملكية خاصة طالما كان ولاؤهم مطلقا للنظام القائم. وتشكل عضوية الحزب الحاكم ليس فقط شرطاً للتعيين للقيادات التربوية بما في ذلك إدارة المدارس، ولكنها تشكل أيضًا حصانةً من المساءلة. فالجباية من الطلاب هي إحدى الظواهر التي لطالما اشتكى منها أولياء الأمور. ولطالما اشتكى المدرسون في أكثر من مديرية من الجبايات التي تمارسها ضدهم المراكز التعليمية.

وينتشر الغش بشكل كبير في إختبار الشهادات الموحدة وعلى نحو خاص الثانوية العامة نظرًا لأن المعدل الذي يحصل عليه الطالب في إمتحان الشهادة الثانوية هو الذي يحدد فرصته في الحصول على منحة خارجية أو داخلية وإمكانية إلتحاقه بالجامعات الحكومية. وفي بعض المراكز الإمتحانية يقوم الأساتذة عند الامتحانات بكتابة أجوبة أسئلة الإمتحانات على الصبورة ليتم نسخها من قبل الطلاب إلى كراسات الإمتحانات، ويمتحن طلاب بدل آخرون. وتتم عمليات الغش الجماعي غالبًا بتواطؤ من الطلاب واللجان المشرفة ومقابل مبالغ مالية يدفعها الطلاب. وفي أحيان أخرى تتم عمليات الغش بالقوة وبتدخل العديد من النافذين. ويقوم الطلاب المقيمون في مديرية معينة بالإنتقال من مدرسة إلى أخرى أو من مديرية إلى أخرى أو حتى من محافظة إلى أخرى للتسجيل في مدارس ومراكز تسمح للطلاب بالغش، أو بإحضار آخرين للإختبار بدلاً عنهم.

وعلى سبيل المثال، فقد ذكر تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم حول إمتحانات الشهادة الثانوية للعام الدراسي 2008/2007 أنه تم ضبط 324 حالة إنتحال شخصية، و 468 حالة غش، و123 حالة إعتداء وتهديد لمشرف ومراقبي الإمتحانات. كما ذكر التقرير أنه تم نقل 116 مركزًا امتحانيًا من محافظة إلى أخرى.[13] وما يبينه تقرير وزارة التربية والتعليم ليس سوى جزءًا بسيطًا من واقع التعليم في اليمن، فقد أصبح الغش بمثابة ثقافة بين الطلاب تجعله في نظر معظمهم ونظر أسرهم حقا للطالب.

---

[13] محمد السياغي، " 75.8 بالمائة نسبة النجاح في الثانوية العامة وحرمان 1986 طالبا من النتيجة"، السياسية، العدد (20439)، 6 سبتمبر 2008، 4

ويتضح الضعف الشديد للعائد من التعليم قياسًا بالإنفاق من خلال النسب العالية للبطالة وخصوصًا بين الشباب، وتركز طلاب الجامعات في الكليات النظرية مثل التربية والآداب والتجارة والشريعة والقانون في حين أن الكليات التطبيقية كالهندسة والطب والحاسوب وغيرها لا تستوعب سوى نسبة صغيرة جدًا من خريجي الثانوية العامة. ويتوجه العديد من خريجي الثانوية العامة والجامعات، في ظل غياب التأهيل المناسب، إلى مزاولة أعمال مثل الخدمة في المطاعم وبيع الملابس على الأرصفة وغيرها من الأعمال الهامشية.

وإذا كان الأئمة قد حاولوا بكل قوة حصر حق التعليم في فئة صغيرة في المجتمع خوفا من الآثار السياسية التي ستترتب على التوسع فيه، فإن النظام الجمهوري الذي يحكم اليمن اليوم بوعي أو بدون وعي يُضيق نطاق التعليم ويُسطح مضامينه ويمنعه من التحول إلى قوة خلاقة تساهم في التحول الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والفكري. وما وجود مدراء مدارس أميين أو بدون مؤهلات أو بمؤهلات متواضعة، والتركيز على الكم، وتسييس إدارة التعليم ومناهجه، وإنتشار الغش، وغير ذلك من الظواهر سوى قرائن على أن وضع التعليم لا يعبر عن محدودية الموارد أو ضعف الكوادر البشرية أو غير ذلك بقدر ما يعبر في جانب كبير منه عن نظام سياسي وإجتماعي يعمل على شد المجتمع إلى الخلف وإجهاض أي تحولات يمكن أن تهدد مصالحه.

الفصل الثالث: فقر الصحة

يمثل الإنسان الثروة الحقيقية لأي دولة، ولذلك يفترض أن تنصب أنشطة الدولة على تحرير الإنسان من كافة أشكال الفقر التي يمكن أن تحيط به وتعيق حركته وتضعف قدراته، وأن تهيئ له بيئة تمكنه من العيش بصحة جيدة ولأكبر عدد ممكن من السنوات، ومن تحقيق أقصى ما تمكنه قدراته بلوغه. ويعتبر معدل سنوات الحياة المتوقعة عند الولادة إحدى المقاييس الهامة التي يتم من خلالها التعرف على مستوى الصحة في أي مجتمع ذلك لأن عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد تمثل في النهاية إنعكاسا للبيئة الصحية التي يولد فيها الفرد وينمو ويترعرع.

وقد حققت اليمن على المقياس الخاص بعدد سنوات الحياة المتوقعة عند الولادة (إنظر الجدول رقم 13) 608 درجة من أصل 999 درجة، في حين حققت الإمارات 889 درجة، والكويت 871 درجة، ومصر 761 درجة، والأردن 782 درجة. وتزيد درجة اليمن عن درجة دولتين عربيتين فقط هما السودان والتي حصلت على 540 درجة، وجيبوتي التي حصلت على 553 درجة. وعند مقارنة درجة اليمن المحققة في مجال التعليم وهي 545 درجة، كما سبق مناقشته في الفصل الثاني، بالدرجة المحققة في مجال الصحة وهي 608 يتضح أن وضع الصحة هو أفضل نسبيا من وضع التعليم.

جدول رقم (13)، درجة اليمن على مقياس سنوات الحياة المتوقعة عند الولادة مقارنة بالدول العربية الأخرى

الدولة	الإمارات	الكويت	البحرين	قطر	عمان	سوريا	تونس	ليبيا	فلسطين	السعودية	الأردن	الجزائر	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	جيبوتي	السودان
الدرجة (من أصل 999)	889	871	837	834	833	811	808	806	799	787	782	778	775	761	757	608	553	540

Source: UNDP. Human Development Report 2007 2008

أولا- سنوات الحياة المتوقعة عند الولادة

تقدر عدد سنوات الحياة المتوقعة عند الولادة للفرد في اليمن (إنظر الجدول رقم 14) بـ60.3 سنة وهو واحد من أسوأ المعدلات في العالم العربي، وإذا ما تم استبعاد العراق والسودان من بين الدول الواردة في الجدول نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها، فالواضح أن معدل اليمن يزيد فقط عن معدل جيبوتي وهو 53.4 سنة.

جدول رقم (14)، معدل سنوات الحياة المتوقعة للفرد في اليمن والدول العربية الأخرى خلال الفترة 2000 - 2005

الدولة	الإمارات	الكويت	البحرين	قطر	عمان	سوريا	تونس	ليبيا	فلسطين	السعودية	الأردن	لبنان	الجزائر	مصر	المغرب	اليمن	العراق	السودان	جيبوتي
معدل سنوات الحياة المتوقع عند الولادة	77.8	76.9	74.8	74.3	74.2	73.1	73	72.7	72.4	71.6	71.3	71	71	69.8	69.6	60.3	57	56.4	53.4

Source: UNDP. Human Development Report 2007 2008

وفي مقابل 60.3 سنة يتوقع أن يعيشها الفرد اليمني عند ولادته، فإن عدد سنوات الحياة المتوقعة للفرد في الإمارات 77.8 سنة، وفي الكويت 76.9 سنة، وفي البحرين 74.8 سنة، وفي قطر 74.3 ، وفي المغرب 69.6، وفي مصر 69.8.

ورغم أن عدد سنوات الحياة المتوقعة للمرأة في اليمن (إنظر الجدول رقم 15) هو أعلى من عدد السنوات المتوقعة للرجل (63 سنة للأنثى مقابل 60 سنة للذكر) الا أن ذلك الارتفاع لا يعكس الفارق الذي يمكن بلوغه بين سن النساء وسن الرجال، حيث أثبتت الدراسات أن المرأة مهيأة بفطرتها لتعيش عمرًا أطول، بأكثر من 12 عامًا، من عمر الرجل. ورغم أن عدد سنوات الحياة المتوقعة لليمنيات هي بالتأكيد أفضل بحسب الجدول من المعدل للسودانيات والجيبوتيات، الا أنها أسوأ من عدد السنوات المتوقعة للإماراتية (81 سنة) والكويتية (79.6 سنة) والبحرينية (77 سنة) والعمانية (حوالي 77 سنة) والليبية (حوالي 76 سنة) والمصرية (73 سنة).

جدول رقم (15)، عدد سنوات الحياة المتوقعة عند الولادة حسب النوع في اليمن والدول العربية الأخرى (2005)

الدولة	ليبيا	البحرين	لبنان	قطر	تونس	الأردن	الكويت	السعودية	الجزائر	الإمارات	عمان	سوريا	المغرب	العراق	اليمن	السودان	جيبوتي	مصر
معدل الحياة المتوقع عند الولادة (إناث)	76.3	77	73.7	75.8	75.6	73.8	79.6	74.6	73	81	76.7	75.5	72.7	59.9	63.1	58.9	55.2	73
معدل الحياة المتوقع عند الولادة (ذكور)	71.1	73.9	69.4	74.6	71.5	70.3	75.7	70.3	70.4	76.8	73.6	71.8	68.3	55.7	60	56	52.6	68.5

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

وكان قد بلغ عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الذكر في اليمن وهو يتمتع بصحة جيدة 48 سنة في عام 2003 في حين بلغ المعدل في مصر 58 وفي سوريا 60 وفي ليبيا 62 وهو ما يعكس ارتفاع المستوى الصحي في تلك الدول.[14] وبلغ عدد السنوات التي يتوقع أن تعيشها الأنثى اليمنية، وهي تتمتع بصحة جيدة، 51 سنة في عام 2003 مقارنة ب60 سنة للمصرية، 61 سنة للمغربية، و63 سنة للكويتية.[15] وبلغ عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها اليمني (بغض النظر عن الجنس) وهو يتمتع بصحة جيدة في عام 2003 عدد 49 سنة مقارنة ب59 سنة للمصري، 62 سنة للسوري، و61 سنة للسعودي.[16]

ثانيا- الأوضاع الصحية

تتعدد المؤشرات التي يتم قياسها والإستدلال بها على الأوضاع الصحية في أي دولة، ويتم الإكتفاء هنا بمناقشة أهم تلك المؤشرات وهي: معدل وفيات الأطفال الرضع، معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة، احتمال الحياة حتى بلوغ ال65 سنة من العمر، معدل الولادات التي تتم بحضور صحي مدرب، معدل وفيات الحوامل، معدل وفيات البالغين، ومعدلات التلقيح ضد بعض الأمراض.

1 - معدل وفيات الرضع

بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع (أي الأطفال الذين يبلغون من العمر أقل من سنة) في اليمن 76 حالة من بين كل 1000 ولادة حية (انظر جدول رقم 16) في حين بلغ المعدل 9 حالات فقط في كل من الكويت والبحرين،

[14] منظمة الصحة العالمية، www.who.int/whosis
[15] المرجع السابق.
[16] المرجع السابق.

18 حالة في كل من ليبيا وقطر، و10 حالات في سلطنة عمان. ووحدها جيبوتي حققت معدلاً أسوأ من اليمن وهو 88 حالة. أما العراق، فإن وضع الحرب الذي يعيشه منذ عام 2003 يجعل منه حالة خاصة يصعب المقارنة بها. والمعدلات السابقة تعني أن إحتمال وفاة الطفل الرضيع في اليمن تصل إلى حوالي 8% من عدد الولادات الحية، كما تعني أن إحتمال وفاة الرضيع اليمني قبل أن يتم عامه الأول تبلغ حوالي 10 أضعاف إحتمال وفاة الرضيع الإماراتي وحوالي 8 أضعاف إحتمال وفاة الرضيع الكويتي أو البحريني، وحوالي 4 أضعاف إحتمال وفاة الرضيع الليبي، وحوالي 3 أضعاف إحتمال وفاة الرضيع المصري.

جدول رقم (16)، معدل وفيات الرضع لكل 1000 حالة ولادة حية في اليمن والدول العربية الأخرى (2005)

الدولة	الإمارات	الكويت	البحرين	عمان	سوريا	قطر	ليبيا	تونس	السعودية	فلسطين	الأردن	لبنان	مصر	الجزائر	المغرب	السودان	اليمن	جيبوتي	العراق
معدل الوفيات	8	9	9	10	14	18	18	20	21	21	22	27	28	34	36	62	76	88	102

Source: UNDP. Human Development Report 2007- 2008

ويرتفع معدل وفاة الأطفال الرضع في اليمن بين الـ20% الأكثر فقرًا من السكان ليصل إلى 163 حالة من بين كل 1000 ولادة حية، وهو ما يعني أن حوالي 2 من بين كل 10 أطفال يولدون في الـ20% من السكان الأكثر فقرًا يموت قبل أن يتم السنة الأولى من العمر.[17]

ويقود المعدل العالي لوفيات الرضع إلى فرضيتين: الفرضية الأولى هي أن الحكومة اليمنية تستخدم الأوضاع الصحية المتردية للتخلص من بعض السكان بدلا من أن تتعب نفسها وترهق وزراؤها ووكلاؤها ومديريها في البحث عن أساليب أكثر إنسانية في تنظيم النسل كتعليم النساء مثلا والحد من الزواج المبكر. أما الفرضية الثانية، فهي أن الحكومة اليمنية تستخدم المعاناة الإنسانية للسكان لاستدرار عطف المانحين. ويمثل ارتفاع معدل وفيات الرضع أمارة من أمارات انهيار الدولة، وعلى اعتبار أن عجز الدولة عن حماية حياة الرضع هو مؤشر على عجز اكبر واشمل في مجالات كثيرة.

2 - معدل وفيات الأطفال تحت الخامسة

بلغ معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة في اليمن في عام 2005 عدد 102 حالة لكل 1000 ولادة حية (انظر الجدول رقم 17) وهو ما يعني أن واحدًا على الأقل من بين كل 10 أطفال يموت قبل أن يبلغ الخامسة من العمر. وإذا ما تم إستثناء العراق وجيبوتي، فإن اليمن تأتي في ذيل القائمة العربية من حيث إرتفاع معدل وفيات الأطفال تحت الخامسة. ففي مقابل معدل اليمن (102 حالة)، فإن المعدل للإمارات هو 9 حالات فقط، وفي الكويت والبحرين 11 حالة، وفي عمان 12 حالة، وفي ليبيا 19 حالة، وفي قطر 21 حالة، وفي مصر 33 حالة، وفي السودان 90 حالة.

جدول رقم (17)، معدل وفيات الأطفال تحت الخامسة لكل 1000 ولادة حية (2005)

الدولة	الإمارات	الكويت	البحرين	عمان	سوريا	ليبيا	قطر	فلسطين	تونس	السعودية	الأردن	لبنان	مصر	الجزائر	المغرب	السودان	اليمن	العراق	جيبوتي
المعدل	9	11	11	12	15	19	21	23	24	26	26	30	33	39	40	90	102	125	133

Source: UNDP. Human Development Report 2007- 2008

[17] UNDP. Human Development Report 2007 2008

3 - احتمال بلوغ ال65 سنة

بلغت نسبة السكان الذكور المتوقع أن يعيشوا حتى بلوغ الـ65 سنة من العمر في اليمن 55% خلال الفترة (2000-2005)، أي أكثر من النصف بقليل (انظر الجدول رقم 18) في حين أن النسبة في مصر والأردن والمغرب ولبنان تزيد عن 70% من السكان، وتزيد عن 80% من السكان لكل من الإمارات والكويت والبحرين.

جدول رقم (18)، احتمال الحياة حتى بلوغ ال65 للذكور في اليمن والدول العربية الأخرى خلال الفترة (2000-2005)

الدولة	جيبوتي	السودان	العراق	اليمن	مصر	الأردن	المغرب	لبنان	ليبيا	السعودية	فلسطين	الجزائر	سوريا	تونس	قطر	عمان	البحرين	الكويت	الإمارات
النسبة من السكان	43.7	49.7	50	55	70.4	70.9	71.2	72.1	72.2	73.7	75.5	75.9	76.4	76.5	78.7	79.5	80.2	83.8	85.3

Source, UNDP, Human Development Report 2007- 2008

وبلغت نسبة السكان الإناث المتوقع أن يعشن حتى الـ65 سنة في اليمن 61.7% خلال الفترة (2000-2005) كما هو مبين في الجدول رقم 19، في حين أن النسبة للإمارات تزيد عن الـ90%، وتزيد في الكويت والبحرين وتونس عن الـ8%، وتزيد في عمان وسوريا وليبيا وفلسطين والسعودية ولبنان ومصر وقطر عن الـ80%.

جدول رقم (19)، احتمال الحياة حتى بلوغ ال65 للإناث في اليمن والدول العربية الأخرى خلال الفترة (2000-2005)

الدولة	الإمارات	الكويت	البحرين	تونس	عمان	سوريا	ليبيا	السعودية	فلسطين	لبنان	مصر	قطر	المغرب	الجزائر	الأردن	اليمن	العراق	السودان	جيبوتي
النسبة من السكان	90.2	88.9	85.9	85.3	84.9	83.6	82.1	82	81.8	80.6	80.2	80.1	79.4	78.9	78.2	61.7	59.6	55.3	50.4

Source, UNDP, Human Development Report 2007- 2008

4 - الولادات بحضور صحي مدرب

بلغت نسبة الولادات التي تتم بحضور صحي مدرب (كقابلة مثلا) في اليمن حوالي 27% خلال الفترة 1997-2005 (إنظر الجدول رقم 20)، وهو الأسوأ في العالم العربي، إذا ما تم إستثناء الصومال التي تعاني من غياب الدولة واستمرار الحرب الأهلية. ومن الغريب أن الفارق بين نسبة الولادات التي تتم بحضور صحي مدرب في كل من الصومال واليمن هو من الصغر بحيث لا يكاد يذكر. فكيف يستوي حال مجتمع يعيش بدون دولة بحال مجتمع آخر يفترض أنه يعيش في ظل دولة؟ !

جدول رقم (20)، نسبة الولادات التي تتم بحضور صحي مدرب (1997-2005)

الدولة	الصومال	اليمن	جيبوتي	المغرب	العراق	مصر	سوريا	السودان	لبنان	تونس	السعودية	ليبيا	عمان	الجزائر	فلسطين	الكويت	البحرين	قطر	الإمارات	الأردن
النسبة	25	27	61	63	72	74	77	87	89	90	91	94	95	96	97	98	98	99	99	100

Source, UNDP, Human Development Report 2007- 2008

وفي المقابل، بلغت نسبة الولادات التي تتم بحضور صحي مدرب إلى 100% في الأردن، و 99% في الإمارات وقطر، و98% في البحرين والكويت. وتزيد النسبة عن 90% في كل من السعودية وليبيا وعمان والجزائر وفلسطين. وتبلغ النسبة 61% في جيبوتي، و63% في المغرب، و 72% في العراق، و 74% في مصر، 77% في سوريا، 87% في السودان.

5 - وفيات الحوامل

المقصود بمعدل وفيات الحوامل هو عدد النساء المتوفيات أثناء الحمل أو الولادة أو خلال عام كامل بعد الولادة وذلك لأسباب تتعلق بالحمل أو الولادة وذلك لكل 100 ألف حالة ولادة. وقد قدر المعدل في اليمن بـ430 حالة في عام 2000 (إنظر الجدول رقم 21). ويبلغ المعدل في الكويت 4 حالات فقط، وفي قطر 12، والسعودية 18، والإمارات 37، ومصر وسوريا 130، والمغرب 240. وتأتي السودان وجيبوتي في ذيل القائمة بـ450 و650 حالة على التوالي. ويعتبر المعدل الخاص باليمن من أسوأ المعدلات ليس فقط في العالم العربي ولكن أيضًا على مستوى العالم. ويمكن إرجاع ذلك الإرتفاع الكبير في معدل وفيات الحوامل بشكل أساسي إلى غياب الرعاية الصحية أثناء الحمل، وعند الولادة، وبعدها، وهي وضعية تبدو معها السياسات الصحية، وكأنها تعاقب النساء بالموت بسبب الحمل والولادة.

جدول رقم (21)، معدل وفيات الحوامل من بين كل 100000 حالة ولادة (2000)

الدولة	الكويت	قطر	السعودية	البحرين	الإمارات	الأردن	عمان	ليبيا	تونس	سوريا	مصر	لبنان	الجزائر	المغرب	العراق	اليمن	السودان	جيبوتي
المعدل	4	12	18	32	37	62	64	97	100	130	130	150	180	240	300	430	450	650

Source: UNDP, Human Development Report 2007- 2008

6 - وفيات البالغين

يبلغ معدل وفيات البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و60 عامًا لكل 1000 شخص في اليمن في عام 2006 (انظر الجدول رقم 22) 250 شخصا وهو ما يعادل واحد من بين كل أربعة. وإذا ما تم إستثناء العراق والسودان والصومال، والدول الثلاث تعيش حالة حرب، فإن اليمن تكون في وضع أفضل من دولة عربية واحدة هي جيبوتي التي يبلغ معدل الوفيات فيها 343 شخصا لكل 1000. وحققت الكويت أقل معدل في وفيات البالغين في عام 2006 وهو 62 حالة، وتأتي بعدها قطر بـ67 حالة ثم البحرين بـ78 حالة.

جدول رقم (22)، معدل وفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و60 سنة لكل 1000 لكلا الجنسين (2006)

الدولة	الكويت	قطر	الإمارات	البحرين	المغرب	عمان	تونس	ليبيا	الأردن	سوريا	لبنان	السعودية	مصر	باكستان	اليمن	السودان	الصومال	جيبوتي	العراق
المعدل	62	67	78	104	119	133	136	146	152	153	162	178	186	206	250	296	323	343	436

المصدر: منظمة الصحة العالمية. www.who.int/whosis

ويبلغ المعدل للإناث 217 في الـ1000 شخص (إنظر الجدول رقم 23)، وهو معدل أفضل من المعدل العام للذكور والإناث. لكن معدل اليمن بالنسبة للإناث هو أسوأ حتى من معدل العراق الذي بلغ 187 حالة فقط في عام 2006. وتسجل الكويت أقل معدل للوفيات بالنسبة للإناث وهو 52 حالة، تليها الإمارات بـ62 حالة، وقطر بـ64 حالة، والمغرب وعمان بـ90 حالة لكل منها.

جدول رقم (23)، معدل وفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و60 سنة لكل 1000 للإناث (2006)

الدولة	الكويت	الإمارات	قطر	البحرين	المغرب	عمان	تونس	ليبيا	الأردن	سوريا	لبنان	السعودية	مصر	العراق	اليمن	السودان	الصومال	جيبوتي
المعدل	52	62	64	84	90	90	106	107	118	122	133	136	142	187	217	261	288	305

المصدر، منظمة الصحة العالمية، www.who.int/whosis

وبالنسبة لمعدل وفيات الذكور البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و60 سنة من العمر (إنظر الجدول رقم 24) فقد بلغت في اليمن 282 في عام 2006، وتتقدم اليمن بهذا المعدل على جيبوتي فقط التي بلغ معدل الوفيات فيها 380 لكل 1000 شخص، وذلك إذا ما تم إستثناء العراق والسودان والصومال وكلها تعيش حالة حرب. وحققت الكويت أقل معدل لوفيات الذكور البالغين وهو 68 يليها قطر بمعدل 72 حالة ثم الإمارات 84 حالة، والبحرين 116 حالة.

جدول رقم (24)، معدل وفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و60 سنة لكل 1000 للذكور (2006)

الدولة	الكويت	قطر	الإمارات	البحرين	المغرب	عمان	تونس	ليبيا	سوريا	الأردن	لبنان	السعودية	مصر	اليمن	السودان	الصومال	جيبوتي	العراق
المعدل	68	72	84	116	147	160	165	176	182	184	193	205	229	282	329	358	380	607

المصدر، منظمة الصحة العالمية، www.who.int/whosis

7 - التلقيح ضد السل

تبلغ نسبة الأطفال البالغين سنة من العمر والمحصنين بشكل كامل ضد السل في اليمن 66% (إنظر الجدول رقم 25) مقارنة بـ99% في قطر وليبيا وفلسطين وسوريا، ونسبة 98% في الإمارات وعمان والجزائر ومصر. وتعتمد برامج التحصين في اليمن، بشكل اساسي، على جهود المنظمات الدولية وليس على جهود الحكومة اليمنية.

جدول رقم (25)، نسبة الأطفال البالغين سنة من العمر والمحصنين بشكل كامل ضد السل (2005)

الدولة	الصومال	جيبوتي	السودان	اليمن	البحرين	الأردن	العراق	المغرب	السعودية	تونس	الإمارات	عمان	الجزائر	مصر	قطر	ليبيا	فلسطين	سوريا	البحرين
النسبة	50	52	57	66	70	89	93	95	96	97	98	98	98	98	99	99	99	99	99

Source: UNDP. Human Development Report 2007- 2008

8 - التلقيح ضد الحصبة

بلغت نسبة الأطفال البالغين سنة من العمر والمحصنين بشكل كامل ضد مرض الحصبة في اليمن (انظر الجدول رقم 26) 76% في عام 2005 ، مقارنة بـ99% في كل من فلسطين والبحرين وقطر والكويت، و98% في كل من عمان وسوريا ومصر.

جدول رقم (26)، نسبة الأطفال البالغين سنة من العمر والمحصنين بشكل كامل ضد الحصبة (2005)																			
الدولة	الصومال	السودان	جيبوتي	اليمن	الجزائر	العراق	الإمارات	الأردن	السعودية	لبنان	تونس	ليبيا	المغرب	عمان	سوريا	مصر	الكويت	قطر	البحرين	فلسطين
النسبة	35	60	65	76	83	90	92	95	96	96	96	97	97	98	98	98	99	99	99	99
Source، UNDP، Human Development Report 2007- 2008																				

9 - عدد الأطباء لكل 100 الف مريض

بلغ عدد الأطباء في اليمن لكل 100 ألف مريض خلال الفترة 2000-2004 (إنظر الجدول رقم 27) عدد 33 طبيبا في حين يبلغ المعدل في لبنان 325 طبيبا، وقطر 222 طبيبا، والأردن 203 طبيبا، والإمارات 202 طبيبا، والكويت 153 طبيبا، وسوريا 140 طبيبا، والسعودية 137 طبيبا.

جدول رقم (27)، عدد الأطباء لكل 100 ألف مريض (2000-2004)																		
الدولة	الصومال	جيبوتي	السودان	اليمن	المغرب	مصر	العراق	البحرين	الجزائر	ليبيا	عمان	تونس	السعودية	سوريا	الكويت	الإمارات	الأردن	قطر	لبنان
النسبة	4	18	22	33	51	54	66	109	113	129	132	134	137	140	153	202	203	222	325
Source، UNDP، Human Development Report 2007- 2008																			

ثالثا- إنتشار الأمراض والأوبئة

يقدر عدد سكان اليمن الذين يعيشون في مناطق تجعلهم معرضين للإصابة بالملاريا بحوالي 60%.[18] وتقدر عدد الإصابات السنوية بالمرض بحوالي 3 مليون إصابة. أما الوفيات بسبب الملاريا فأكثرها من النساء الحوامل والأطفال تحت سن الخامسة من العمر.[19] وكان عقد الثمانينات من القرن الماضي قد شهد نجاحًا ملحوظاً في السيطرة على الملاريا، الا أن ذلك النجاح شهد انتكاسة في عقد التسعينات من نفس القرن، وذلك بسبب توقف أنشطة المكافحة وانهيار نظام توزيع الأدوية إلى المناطق البعيدة.[20]

ويذهب تقرير أعدته لجنة المياه والبيئة في مجلس النواب اليمني في عام 2004 إلى أن 75% من السكان يعانون من إصابات تتعلق بتلوث المياه أو بالأمراض ذات العلاقة بالمياه، وأن 10% من السكان مصابون بمرض البلهاريسيا، وأن 3 مليون مواطن مصاب بالتهاب الكبد الوبائي، وأن 50% من وفيات الأطفال سببها الأمراض التي لها علاقة بتلوث المياه (30% بسبب الإسهالات، و 30% بسبب الملاريا والتيفوئيد). ويذهب ذات التقرير إلى أنه يموت سنويا في اليمن 55 الف طفل وبمعدل 150 طفل في اليوم بسبب أمراض لها علاقة بتلوث المياه. ويبلغ معدل وفيات الأطفال في اليمن 11.7% من المواليد الأحياء أو بمعدل 117 حالة في كل ألف حالة ولادة.[21]

---

[18] World Health Organization. Regional Office for the Eastern Mediterranean. Country Cooperation Strategy for WHO and the Republic of Yemen 20022006.. Cairo 2003. 2

[19] Ibid.

[20] Ibid.

[21] صحيفة رأي، 18 مايو 2004 ، 2

ويصاب سنويًا حوالي عشرة آلاف شخص بمرض السل وذلك بمعدل 107 إصابة لكل 100 ألف شخص.[22] كما يصاب سنويا بين 150-170 ألف شخص بالأمراض التي تنتقل بممارسة الجنس وذلك بسبب غياب الرقابة على نقل الدم ومنتجاته وعدم الأخذ بالإحتياطات الطبية.[23]

ورغم أن اليمن لا تمتلك سجلاً وطنيًا لحالات السرطان، الا أن علي الخولاني مدير عام المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان يقول أن عدد الحالات المسجلة، بحسب أرقام منظمة الصحة العالمية، هو 360 ألف حالة، وأنه يتم تسجيل 22 ألف حالة سرطان جديدة كل عام وأن 12 ألف يمني يموتون سنويا بسبب السرطان.[24] لكن عضو مجلس النواب محمد الحاج الصالحي يقدر عدد الإصابات السنوية بالسرطان ب120 ألف إصابة. ويرجع إرتفاع عدد الإصابات السنوية بالسرطان بشكل أساسي من وجهة نظر الكثيرين إلى غياب التنظيم والرقابة على إستيراد المبيدات وطريقة استخدامها في زراعة القات والفواكه وغيرها.

وتزخر الصحف من آن إلى آخر بصرخات مرضى الفشل الكلوي في مختلف المحافظات، فعلى سبيل المثال، وجه 450 مريضًا بالفشل الكلوي في محافظة الحديدة في مايو 2008، نداءً لمسئولي الصحة وأصحاب القلوب الرحيمة لإنقاذهم من الموت بعد أن نفذت مواد الإستصفاء الكلوي من فلترات ومحاليل وخطوط دم من مركز علاج الفشل الكلوي في المحافظة.[25] وذكر مدير المركز المختص الدكتور ماهر سلمان أن وزارة المالية رفضت إعتماد 40 ألف جرعة للمركز واعتمدت فقط 29 ألف جرعة رغم تزايد عدد المرضى سنويا.[26]

ورغم أن جرثومة الجذام، كما يقول الدكتور/ عبد الرحيم السامعي، مدير البرنامج الوطني للتخلص من الجذام، هي أضعف جرثومة على وجه الأرض إلا أن هناك كما هو واضح من هو اضعف منها. فوفقا للدكتور السامعي، فإنه يسجل في اليمن سنويا من 300 إلى 450 حالة جديدة.[27]

وهناك الكثير من العوامل التي تجعل من مرض الإيدز خطرًا حقيقياً يهدد اليمنيين إن لم يكن اليوم فسيكون في الغد. ولعل أهم تلك العوامل هي هجرة اليمنيين إلى الخارج، الزيادة في عدد السياح القادمين إلى اليمن، وسعى الحكومة لتنمية القطاع السياحي مع ما يصاحب ذلك من تبني لقيم وعادات في السلوك تساعد على نشر فيروس الإيدز. ضف إلى ذلك قلة الوعي في أوساط اليمنيين وعدم إنتشار العادات الصحية، وغياب الرقابة في المستشفيات ومراكز نقل الدم، وعدم التعقيم المناسب للأدوات الصحية المستخدمة عند الولادة وفي محلات الحلاقة، وغير ذلك من العوامل والظروف المساعدة على إنتشار فيروس الإيدز.

وتبلغ حالات الإيدز المسجلة رسميا في اليمن منذ إكتشاف أول حالة في عام 1987 عدد 2300 حالة، منها 1400 حالة من الذكور وحوالي 800 حالة من الإناث. وتشير التقديرات إلى انه مقابل كل حالة مسجلة هناك 10 حالات على الأقل غير مسجلة.[28] وتؤدي النظرة الدونية إلى المصاب بمرض الإيدز، وغياب الحماية القانونية والرعاية الصحية المناسبة للمصابين، إلى زيادة إحتمال أن يكون هناك أعدادًا كبيرة من المصابين يفضلون التكتم على إصاباتهم تجنبًا لما يمكن أن يتعرضوا له من إيذاء.

---

[22] World Health Organization. Regional Office for the Eastern Mediterranean. Country Cooperation Strategy for WHO and the Republic of Yemen 20022006.. Cairo 2003. 3

[23] Ibid.

[24] "اليمني والسرطان...من ينتصر على الآخر؟!"، راي، العدد (458)، 26 أغسطس 2008، 7

[25] يحيى صغير، "مرضى الفشل الكلوي في الحديدة بانتظار الموت" الغد، 26 مايو 2008، 8

[26] "بعد أن توفي ثلاثة من مرضى الكلى في الحديدة: 450 شخصا مهددون بالموت"، رأي، العدد (445)، 27 مايو 2008، 3

[27] خليل البرح، "قصص مؤلمة لمرضى الجذام حتى مع أقرب الناس إليهم"، الغد، 19 مايو 2008، 6

[28] "الإيدز... ينمو في اليمن"، الوحدوي، العدد(805)، 15 يوليو 2008، 9

رابعا- الإنفاق على الصحة

بلغ الإنفاق العام على الصحة (ما تنفقه الدولة) 1.9% من الدخل المحلي الإجمالي في عام 2004. كما بلغ الإنفاق الخاص على الصحة (ما ينفقه الأفراد والأسر والشركات الخاصة) لذات العام 3.1 % من الدخل المحلي الإجمالي (إنظر الجدول رقم 28).

جدول رقم (28)، الإنفاق على الصحة في اليمن والدول العربية الأخرى (2004)

الدولة	السودان	اليمن	جيبوتي	سوريا	العراق	الجزائر	المغرب	مصر	ليبيا	عمان	الأردن	تونس	الإمارات	الكويت	السعودية	قطر	لبنان	البحرين
نسبة الإنفاق العام على الصحة من الدخل المحلي الإجمالي	1.5	1.9	4.4	2.2	4.2	2.6	1.7	2.2	2.8	2.4	4.7	2.8	2	2.2	2.5	1.8	3.2	2.7
نسبة الإنفاق الخاص على الصحة من الدخل المحلي الإجمالي	2.6	3.1	1.9	2.5	1.1	1	3.4	3.7	1	0.6	5.1	2.8	0.9	0.6	0.8	0.6	8.4	1.3
نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة بالدولار الأمريكي	54	82	87	109	135	167	234	258	328	419	502	502	503	538	601	688	817	871

Source: UNDP. Human Development Report 2007- 2008

وبلغ نصيب الفرد من الإنفاق السنوي على الصحة بجانبيه العام والخاص 82 دولار. وباستثناء السودان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الإنفاق السنوي على الصحة 54 دولارا، فإن اليمن تأتي في ذيل القائمة من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في العالم العربي. ويتجاوز نصيب الفرد من الإنفاق السنوي على الصحة الـ100 دولار في سوريا والعراق والجزائر، والـ200 دولار في المغرب ومصر وليبيا، والـ500 دولار في الأردن وتونس والإمارات والكويت، والـ800 دولار في لبنان والبحرين.

وبلغت نسبة الإنفاق العام على الصحة نسبة لإجمالي نفقات الموازنة العامة للدولة 5.6% في عام 2005 (انظر الجدول رقم 29)، وهي من أسوأ النسب في العالم العربي حيث تتقدم اليمن على دولتين فقط هما المغرب والعراق واللتان بلغت النسبة فيهما على التوالي 5.5 % و3.4% . وبلغت النسبة في سوريا حوالي الـ7%، في حين زادت في مصر على الـ7%. أما في الأردن وقطر فقد زادت على الـ9%، وزادت على الـ10% في كل من لبنان وجيبوتي.

جدول رقم (29)، الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق العام (2005)

العراق	المغرب	اليمن	عمان	الكويت	ليبيا	تونس	سوريا	السودان	مصر	الإمارات	السعودية	الأردن	قطر	البحرين	لبنان	جيبوتي
3.4	5.5	5.6	6.1	6.2	6.5	6.5	6.8	7	7.3	8.6	8.7	9.5	9.7	10	11.9	14.3

المصدر: منظمة الصحة العالمية. www.who.int/whosis

ومن الواضح أن نسبة ما تساهم به الحكومة في الإنفاق على الصحة في اليمن هو حوالي 42% ، أي أقل من النصف مما يتم إنفاقه. وتحقق اليمن هنا موقعاً أفضل من ثلاث دول وهي المغرب، والسودان، ومصر والتي تنفق

على التوالي 36.6%، 37.6%، و38%. وتساهم الحكومة في كل من عمان وقطر والكويت بنسبة تزيد على ال75% من إجمالي الإنفاق على الصحة.

ويؤدي إنخفاض الإنفاق العام على الصحة في اليمن كما هو موضح في الجدول رقم (30) إلى حرمان الفئات الفقيرة في المجتمع من تلك الخدمات ويجعل الرعاية الصحية حقاً لأولئك الذين يستطيعون دفع تكاليفها.

جدول رقم (30)، الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة (2005)

المغرب	السودان	مصر	اليمن	لبنان	تونس	الأردن	سوريا	البحرين	ليبيا	الإمارات	العراق	جيبوتي	السعودية	الكويت	قطر	عمان
36.6	37.6	38	41.8	43.5	44.3	45.3	50.5	66.5	69.5	71.6	74.4	75.8	76.2	77.2	78	85

المصدر: منظمة الصحة العالمية، www.who.int/whosis

ولم يزد نصب الفرد اليمني من الإنفاق الحكومي على الصحة عن 16 دولار في عام 2005 (انظر الجدول رقم 31) ، وهو المعدل الأسوأ في العالم العربي بإستثناء السودان التي بلغ نصيب الفرد فيها لنفس العام 11 دولار. ويبلغ أعلى معدل للإنفاق على صحة الفرد في دولة قطر حيث تنفق 1705 دولار، تليها الإمارات بـ597 دولار.

جدول رقم (31)، معدل الإنفاق الحكومي بالدولار على الصحة في اليمن وبعض الدول العربية (2005)

السودان	اليمن	مصر	سوريا	المغرب	العراق	جيبوتي	تونس	الأردن	ليبيا	لبنان	عمان	السعودية	البحرين	الكويت	الإمارات	قطر
11	16	30	31	33	44	46	70	109	155	200	266	341	472	530	597	1705

المصدر: منظمة الصحة العالمية، www.who.int/whosis

وتمتلك اليمن واحدًا من أعلى معدلات الدعم الخارجي للإنفاق على الصحة (إنظر الجدول رقم 32) وهو 15% من إجمالي الإنفاق على الصحة. ولا يتقدم على اليمن في هذا الجانب سوى دولة واحدة هي جيبوتي التي يساهم الدعم الخارجي بحوالي 29% مما يتم إنفاقه على الصحة. ويقل معدل الدعم الخارجي لقطاع الصحة عن 1% في كل من سوريا وتونس ومصر.

جدول رقم (32)، الدعم الخارجي للصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة في اليمن وبعض الدول العربية (2005)

سوريا	تونس	مصر	المغرب	لبنان	الأردن	العراق	السودان	اليمن	جيبوتي
0.5	0.8	0.9	1	2.3	4.5	4.9	6.8	15	28.6

المصدر: منظمة الصحة العالمية، www.who.int/whosis

وبالنسبة للإنفاق الخاص على الصحة في اليمن (انظر الجدول رقم 33) فان 95 % يأتي من جيب الفرد وليس من مصادر أخرى مثل جهات العمل أو شركات التأمين. وتسجل السعودية أفضل معدل في هذا الجانب حيث لا يزيد ما ينفقه السعودي من جيبه عن حوالي 17% من الإنفاق الخاص. والدول الثلاث الأسوأ من اليمن في هذا

الجانب هي العراق وجيبوتي والسودان حيث يتحمل الفرد فيها عبء الإنفاق الخاص على الصحة من جيبه الخاص ودون مساهمة جهة العمل أو غير ذلك من الجهات.

جدول رقم (33)، إنفاق الفرد من جيبه الخاص على الصحة كنسبة من الإنفاق الخاص على الصحة (2005)

السعودية	عمان	البحرين	لبنان	المغرب	الأردن	الإمارات	تونس	قطر	الكويت	مصر	اليمن	السودان	جيبوتي	العراق	ليبيا	سوريا
16.5	64.4	69.2	74.7	76	76.1	77.9	82.2	87.8	91.6	94.9	95.2	98.3	98.4	100	100	100

المصدر: منظمة الصحة العالمية، www.who.int/whosis

ويبين الجدول رقم (34) نسبة ما تنفقه حكومة الجمهورية اليمنية على القطاع الصحي مقارنة بما تنفقه على الجيش. وكما هو واضح من الجدول، فإن اليمن تمتلك وفقا لبيانات 2004 واحدًا من أسوأ معدلات الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة، وهو ما نسبته 1.9% من الدخل المحلي الإجمالي. وبالمقابل نجد أن اليمن تنفق على الجيش وفقاً للأرقام الواردة في الجدول قرابة أربعة أضعاف ما تنفقه على الصحة.

جدول رقم (34)، الإنفاق الحكومي على الصحة والجيش في اليمن والدول العربية الأخرى

الدولة	الكويت	الإمارات	البحرين	ليبيا	عمان	السعودية	الأردن	لبنان	تونس	الجزائر	سوريا	مصر	المغرب	السودان	جيبوتي	اليمن
نسبة الإنفاق على الصحة من الدخل المحلي الإجمالي 2004	2.2	2	2.7	2.8	2.4	2.5	4.7	3.2	2.8	2.6	2.2	2.2	1.7	1.5	4.4	1.9
نسبة الإنفاق على الجيش من الدخل المحلي الإجمالي2005	4.8	2	3.6	2	11.9	8.2	5.3	4.5	1.6	2.9	5.1	2.8	4.5	2.3	4.2	7

Source: UNDP, Human Development Report 2007- 2008

وتأتي اليمن في المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث السوء في الإنفاق على الصحة حيث لا يسبقها سوى السودان والمغرب. أما من حيث الإنفاق على الجيش في نفس العام، فإن اليمن تأتي في المرتبة الثالثة بين الدول العربية بعد عمان والسعودية. ويلاحظ أن كل من جيبوتي، مصر، الجزائر، الأردن، الإمارات، وليبيا تنفق على الجيش والصحة نسب متقاربة من الدخل المحلي الإجمالي. ويعاني القطاع الصحي في اليمن، شأنه في ذلك شأن التعليم، العديد من المشكلات. فالخدمات المقدمة من قبل القطاع الصحي الحكومي تعاني من الضعف كمًا ونوعاً بسبب تدني الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة بشكل عام، وعلى جانب الاستثمار والصيانة والتشغيل في هذا القطاع بشكل خاص.[29] وتتركز المرافق الصحية والعاملين في القطاع الصحي في المدن على حساب الأرياف وهو ما يزيد من تكلفة الحصول على الخدمة.[30] ورغم إنتشار المستشفيات والمستوصفات الخاصة وتزايد أعدادها، إلا أنها أيضا تتركز في المدن الرئيسية وخصوصاً أمانة العاصمة، وتعاني من ضعف الخدمات التي تقدمها وغياب الرقابة الحكومية، وإرتفاع تكلفة الخدمات التي تقدمها وهو ما يجعلها في غير متناول الكثير من السكان.[31]

---

[29] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "إستراتيجية التخفيف من الفقر".
www.mpic.yemen.org/2006/prsp/Arabic/main_page/reports5.html

[30] المرجع السابق.

[31] المرجع السابق.

الفصل الرابع: فقر الدخل

"عيد مبارك وكل عام وأنتم بخير. ونظرًا للظروف الإقتصادية وغلاء الأسعار فإن هذه الرسالة صالحة لمدة سنة وتشمل قدوم رمضان، عيد الفطر، عيد الأضحى، الزواج، الترقية، قدوم سنة جديدة، مولود جديد، أعياد الوطن، عيد ميلادك."

رسالة معايدة للمؤلف من المواطن محمد هزاع
في 30 سبتمبر 2008

يقصد بدخل الفرد إجمالي ما يحصل عليه الفرد كأجور، أو مرتبات، أو أرباح، أو فوائد، أو إيجارات وما في حكمها خلال فترة زمنية معينة. ويتم قياس دخل الفرد غالبا بالنقود التي يحصل عليها خلال سنة. ويعتبر معدل دخل الفرد ، أي مقدار ما يحصل عليه من نقود في أسبوع أو شهر أو سنة، مؤشراً هاماً على وضعه المعيشي. وحيث أنه يصعب قياس دخل كل فرد على حده، فإنه يتم بدلا عن ذلك تقدير قيمة الأنشطة الاقتصادية التي تم تنفيذها داخل الدولة خلال سنة معينة بالنقود، ويتم بعد ذلك قسمة الإجمالي على عدد السكان لينتج عنه متوسط دخل الفرد. ويعرف معدل الدخل السنوي للفرد في هذه الحالة على أنه النصيب الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد بالعملة النقدية من الدخل الذي تحققه الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة خلال سنة معينة (لو أن ذلك الدخل تم توزيعه بالتساوي على المواطنين).

وكما يبين الجدول رقم (35)، فإن الدرجة التي حصلت عليها اليمن على مقياس الدخل من أصل 999 هي 372 درجة. وهذه الدرجة هي الأسوأ في العالم العربي مما يعني أن معدل الدخل الإفتراضي للفرد اليمني هو أيضاً الأسوأ في العالم العربي، أسوأ حتى من دخل المواطن السوداني والجيبوتي، وحتى من دخل الفلسطيني الذي يعيش تحت الإحتلال ويخوض معركة نضالية مضى على بدايتها حوالي قرن من الزمن. ودرجة اليمن على مقياس الدخل هي أسوأ من الدرجة المحققة على مقاييس التعليم والصحة.

جدول رقم (35)، درجة اليمن على مقياس الدخل مقارنة بالدول العربية الأخرى

الدولة	قطر	الكويت	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	ليبيا	تونس	الجزائر	لبنان	الأردن	المغرب	مصر	سوريا	جيبوتي	السودان	فلسطين	اليمن
الدرجة (من أصل 999)	938	930	925	896	844	843	774	739	711	671	670	637	629	607	514	507	505	372

Source: UNDP. Human Development Report 2007- 2008

وكما يبين الجدول رقم (35)، فإن الدرجة التي حققتها جيبوتي هي 514 درجة، والسودان 507، وفلسطين 505، وسوريا 607، ومصر 629، والمغرب 637، والأردن 670، ولبنان 671. أما الدرجة المحققة في الكويت والإمارات وقطر فتتجاوز الـ900.

أولا- معدل الدخل السنوي

يمكن تعريف الدخل المحلي الإجمالي لدولة معينة، كما تم الإشارة سابقا، بأنه القيمة النقدية (بالريال أو الدولار) للأنشطة الاقتصادية التي تتم داخل حدود دولة معينة. ويبين الجدول رقم (36) في العمود الثاني الناتج المحلي الإجمالي لليمن وللدول العربية الأخرى. ويتم قياس هذا الناتج بمليارات الدولارات. والمليار يساوي 1000 مليون دولار. وحتى يفهم القارىء العمود الأول لا بد له من أن يفكر بحجم سكان الدولة وليس فقط بقيمة الأنشطة الإقتصادية. فالناتج المحلي الإجمالي كما يبين

الجدول للبحرين مثلاً هو 13 مليار دولار. أما الناتج المحلي الإجمالي لليمن فهو أكبر بقليل من الإنتاج المحلي للبحرين حيث يبلغ حوالي 15 مليار دولار. لكن الناتج المحلي الإجمالي لليمن لا يعني أن اليمن أفضل من البحرين بل أن الناتج المحلي للبحرين هو أفضل بكثير من الناتج المحلي لليمن، وذلك لأن البحرين التي لا يزيد عدد سكانها عن الـ700 ألف نسمة يبلغ الدخل المحلي الإجمالي فيها 13 مليار دولار في السنة، في حين أن اليمن التي يزيد عدد سكانها عن الـ21 مليون نسمة في عام القياس تنتج ما قيمته حوالي 15 مليار دولار فقط.

جدول رقم (36)، الناتج المحلي الاجمالي في اليمن والدول العربية الأخرى في عام 2005 (بمليارات الدولارات)

الدولة	ليبيا	قطر	جيبوتي	البحرين	اليمن	لبنان	الأردن	عمان	الكويت	سوريا	السودان	تونس	الإمارات	المغرب	الجزائر	مصر	السعودية
الناتج المحلي الإجمالي	38.8	42.5	0.7	12.9	15.1	21.9	12.7	24.3	80.8	26.3	27.5	28.7	129.7	51.6	102.3	89.4	309.8
الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية	..	..	1.7	15.6	19.5	20	30.3	38.4	66.7	72.5	75.5	84	115.7	137.4	232	321.1	363.2

Source: UNDP, Human Development Report 2007- 2008

وإعتمادا على ما سبق يمكن القول بأن الدخل المحلي الإجمالي لليمن هو الأسوأ من بين الدول العربية بما في ذلك جيبوتي التي ينتج سكانها البالغين 800 ألف نسمة ما يقارب 700 مليون دولار في السنة.

لكنه يصعب مقارنة الدخل المحلي الإجمالي بين الدول دون التعرف على مستوى الأسعار في الدول الأخرى. ولذلك يقدم العمود الثالث من الجدول رقم (36) الدخل المحلي الإجمالي معدلاً بالقوة الشرائية، أي بما يستطيع الأفراد شرائه بذلك المبلغ. وعند تعديل الدخل بالقوة الشرائية يتزايد الناتج المحلي لبعض الدول العربية يتزايد كما هو الحال بالنسبة للبحرين واليمن وعمان والسعودية والأردن، بينما يتناقص بالنسبة لبعض الدول الأخرى مثل الكويت والإمارات ولبنان.

ويتم احتساب معدل الدخل السنوي للفرد بقسمة الناتج المحلي الإجمالي، قبل وبعد تعديله بالقوة الشرائية، على إجمالي عدد السكان في الدولة. ويبين الجدول رقم (37) معدل الدخل السنوي للفرد في اليمن والدول العربية الأخرى في عام 2005 أولاً قبل تعديل الدخل الإجمالي بالقوة الشرائية (العمود الثاني من الجدول رقم 37) وثانيا بعد تعديله بحسب القوة الشرائية (العمود الثالث في الجدول رقم 37). وكما هو واضح، فإن الدخل السنوي للفرد في اليمن هو 718 دولار في حين يبلغ الدخل السنوي للفرد في الكويت حوالي 32 ألف دولار، وفي الإمارات حوالي 29 ألف دولار، زفي البحرين حوالي 18 ألف دولار، وفي عمان حوالي 10 ألف دولار. وهذه الأرقام تعني أن الدخل الافتراضي للكويتي يصل إلى 45 ضعف الدخل الافتراضي لليمني، وأن دخل الإماراتي يصل إلى حوالي 40 ضعف الدخل للفرد اليمني، وان دخل البحريني هو 25 ضعف دخل اليمني. أما دخل الفرد العماني الجار، الشرقي لليمني، فيبلغ حوالي 14 ضعف دخل الفرد اليمني.

ويتحسن ذلك الدخل بعد تعديله بالقوة الشرائية ليصبح حوالي 900 دولار. لكن دخل الفرد اليمني يظل هو الأسوأ في العالم العربي. وكما سبقت الإشارة، فإن دخل الفرد في اليمن هو أسوأ من دخل الفرد في جيبوتي وفي السودان. وتتسع الفجوة بين اليمني وغيره من سكان العالم العربي عندما يتم تعديل الدخل بالقوة الشرائية. ففي هذه الحالة يلاحظ (انظر العمود الثالث من الجدول رقم 37) أن دخل الجيبوتي والسوداني هو أكثر من ضعفي

دخل اليمني (دخل الجيبوتي 2178 دولار ودخل السوداني 2083، في حين أن دخل اليمني هو 930 دولار). ويبلغ دخل العماني أو السعودي قرابة 17 ضعف دخل اليمني.

جدول رقم (37)، معدل دخل الفرد في اليمن والدول العربية الأخرى (2005)

الدولة	الكويت	الإمارات	البحرين	عمان	السعودية	الأردن	لبنان	تونس	الجزائر	سوريا	مصر	المغرب	السودان	جيبوتي	اليمن
معدل دخل الفرد	31.861	28.612	17.773	9.584	13.399	2.323	6.135	2.860	3.112	1.382	1.207	1.711	760	894	718
معدل دخل الفرد معدلا بالقوة الشرائية	26.321	25.514	21.482	15.602	15.711	5.530	5.584	8.371	7.062	3.808	4.337	4.555	2.083	2.178	930

Source: UNDP. Human Development Report 2007- 2008

وإذا تم تحويل المبلغ إلى الريال، بحسب سعر الدولار في أول ديسمبر 2008، وهو 200 ريال للدولار، فإن الدخل السنوي للفرد اليمني يكون مبلغ 143600 ريال يمني في السنة. وإذا ما تم تقسيم المبلغ على عدد أشهر السنة، فالنتيجة هي أن دخل الفرد اليمني في الشهر الواحد يبلغ حوالي 12000 ريال شهرياً.

ولو أن كل يمني يحصل سنويًا بالفعل على 718 دولارًا، أو على 143 ألف ريال في السنة، او على مبلغ 12 ألف ريال في الشهر لما كان هناك داع للتشكي والتذمر. فالأسرة التي يصل عدد أفرادها إلى خمسة أفراد، فإن دخلها الشهري سيكون 60 ألف ريال، وهو مبلغ يمكن أن يوفر للأسرة حاجتها من الخبز والماء على الأقل.

لكن الواقع المر هو أن عائد الأنشطة الإقتصادية في اليمن يذهب إلى فئة صغيرة في المجتمع. فقبل عشر سنوات تقريباً، وكان الوضع لا يزال مقبولاً، كان الـ20% الأغنى في المجتمع يحصلون على 41.2% من الدخل في حين يحصل الـ20% الأفقر على 7.4% من الدخل (انظر الجدول رقم 38). وكان الـ10% الأغنى يحصلون على حوالي 26% من الدخل بينما يحصل الـ10% الأفقر من السكان على 3% من الدخل. أما اليوم، بعد مرور عقد من الزمن، وبعد سلسلة من الجرع، كما يسمي اليمنيون الزيادات السعرية المستمرة الناتجة عن تخفيض الدولة للدعم عن السلع الأساسية، فإن الصورة قد غدت أسوأ من ذلك بكثير. ويمكن القول على سبيل التخمين أن 10% من سكان المجتمع يحصلون على 95% من الدخل في حين أن 90% من السكان يحصلون على 5% فقط من الدخل.

جدول رقم (38)، التفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء في اليمن وبعض الدول العربية الأخرى

الدولة	الأردن	الأردن	الأردن	مصر	المغرب	اليمن
سنة جمع البيانات	2002- 2003	2000	1995	1999- 2000	1998- 1999	1998
الدخل (ذكور)	2.7	2.3	2.8	3.7	2.6	3
نصيب الـ10% الأفقر من الدخل	6.7	6	7	8.6	6.5	7.4
نصيب الـ20% الأفقر من الدخل	46.3	47.3	42.6	43.6	46.6	41.2
نصيب الـ10% الأغنى من الدخل	30.6	31.5	26.8	29.5	30.9	25.9

Source: UNDP. Human Development Report 2007- 2008

ثانيا- دخل المرأة

يتفاوت دخل المرأة عن دخل الرجل في اليمن بشكل كبير. فكما يوضح الجدول رقم (39) فقد بلغ معدل الدخل السنوي للذكر اليمني في عام 2005 مبلغ 1422 دولارًا في حين بلغ معدل دخل الأنثى لنفس العام 424 دولارًا. وكما أن دخل اليمني الذكر هو الأسوأ في العالم العربي، فإن دخل المرأ اليمنية هو الأكثر سوءًا على مستوى العالم العربي. فكما يبين في الجدول رقم (39)، فإن دخل المرأة السودانية يبلغ حوالي ضعفي دخل اليمنية. ويبلغ دخل المرأة الجيبوتية أكثر من 3 أضعاف دخل المرأة اليمنية. ويصل دخل المرأة المصرية إلى 4 أضعاف دخل المرأة اليمنية. ويبلغ دخل كل من المرأة المغربية والمرأة السورية حوالي 5 أضعاف دخل المرأة اليمنية. ويبلغ دخل الكويتية حوالي 30 ضعف دخل المرأة اليمنية، والمرأة البحرينية حوالي 25 ضعف، والعمانية حوالي 11 ضعف دخل المرأة اليمنية.

جدول رقم (39): دخل النساء والرجال في اليمن و الدول العربية الأخرى معدلاً بالقوة الشرائية وبالدولار الأمريكي (2005)

الدولة	اليمن	السودان	جيبوتي	مصر	المغرب	سوريا	الأردن	لبنان	الجزائر	تونس	السعودية	ليبيا	عمان	الإمارات	قطر	البحرين	الكويت
الدخل (إناث)	424	832	1.422	1.635	1.846	1.907	2.566	2.701	3.546	3.748	4.031	4.054	4.516	8.329	9.211	10.496	12.623
الدخل (ذكور)	1.422	3.317	2.935	7.024	7.297	5.684	8.270	8.585	10.515	12.924	25.678	13.460	23.880	33.555	37.774	29.796	36.403

Source: UNDP. Human Development Report 2007- 2008

ثالثا- نمو الدخل

نما الدخل السنوي للفرد في اليمن خلال عقد ونصف (1990-2005) بمعدل سنوي يبلغ 1.5%. ومع أن هذا المعدل ليس الأسوأ في العالم العربي، بل ويمكن أن يكون قريب من المعدل السائد للنمو كما يبين ذلك الجدول رقم (40)، الا أن مأساة الفرد اليمني تبدو واضحة عندما يتم التأمل في العمود الثالث من ذات الجدول وعنوانه "معدل التغير في الأسعار." ففي حين نما معدل دخل الفرد بـ1.5% فقط، فان معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة قد بلغ 20.8% وهو المعدل الأسوأ في العالم العربي إذا ما تم إستثناء السودان الذي يعيش حالة حرب شبه مستمرة منذ عقود مضت. ولم يكن هذا ليعني في السياق اليمني سوى نمو دائرة الفقر والذي سيتم الحديث عنه بالتفصيل في الفصل السادس.

جدول رقم (40): النمو السنوي للدخل والتغير في الأسعار في اليمن والدول العربية الأخرى خلال الفترة 1990-2005

الدولة	السعودية	الكويت	الجزائر	سوريا	المغرب	اليمن	الأردن	عمان	البحرين	مصر	تونس	السودان
معدل النمو السنوي لدخل الفرد	0.1	0.6	1.1	1.4	1.5	1.5	1.6	1.8	2.3	2.4	3.3	3.5
معدل التغير السنوي في الأسعار	0.4	1.8	10.7z	4.9	2.8	20.8	2.8	0.1	0.5	6.6	3.6	41.8

Source: UNDP. Human Development Report 2007- 2008

الفصل الخامس: فقر العمل

قبل سنوات عديدة، سألت مقدمة أحد البرامج التي بثت من القناة الثانية بمناسبة ليلة رأس السنة الميلادية، أحد الشباب المارين في الشارع: ما الذي تتمناه في السنة الجديدة؟! وقد أجاب الشاب بتلقائية وبسرعة: "الحصول على عمل."

شهد شهر يناير 2008 ما يمكن أن يُطلق عليه مجازا القتل الجماعي للآلاف من البسطاء الذين يكسبون رزقهم من العمل كباعة متجولين أو أصحاب بسطات ثابتة أو متحركة في مختلف شوارع العاصمة صنعاء. كان الرئيس قد وجه في شهر رمضان 2006 (بعد إنتخابه مباشرة) بالسماح لأصحاب البسطات بكسب عيشهم دون مضايقة البلدية لهم. أما في يناير 2008 ، فقد تغير الأمر تماماً. لم يتم إعطاء تنبيهات أو إنذارات. لم تعط الفرصة للباعة لجمع بضاعتهم التي كلفت البعض كل ما يملك، والرحيل بها.[32] ولم تستثن البسطات التي كان أصحابها قد استأجروها من الدولة وبعقود رسمية أو بنوها بتراخيص من البلدية. لقد انطلقت الجرافات والأطقم العسكرية المرافقة لها تجوب شوارع أمانة العاصمة وتجرف كل ما تجده في طريقها. وكان الجنود "يضربون الباعة بالهراوات والعصي ومؤخرات البنادق، يكسرون ويحطمون بضائعهم، ويصادرون ممتلكاتهم."[33]

وكسبت "أمانة العاصمة" معركة ضد الباعة في سعيها كما تقول لـ"تحسين الوجه الحضاري للعاصمة." وغدت شوارع العاصمة بعد "سحق" الباعة خاليةً من أهم الأدلة على أزمة اليمن الإقتصادية وعلى ارتفاع معدل البطالة. وأصبحت الشوارع المليئة بالحفر أكثر اتساعا لمرور مواكب كبار المسئولين. واختفى الآلاف ممن كانوا يكسبون عيشهم وعيش أسرهم من بسطات ثابتة ومتحركة ومحلات تجارية تقع على هامش الحياة الإقتصادية والإجتماعية في عاصمة اليمن الموحد.

لكن الحرب ذاتها، بين أصحاب البسطات من جهة وموظفي أمانة العاصمة من جهة ثانية، لم تنته.[34] فبعد شهرين فقط تم إعادة الأكشاك التي تم جرفها مقابل إتاوات تم دفعها "لبعض مسئولي الأمانة بطريقة غير رسمية."[35]

وتتعدد حوادث إعتداء موظفي أمانة العاصمة وغيرها من المدن على باعة الأرصفة وأصحاب البسطات، وتصل تلك الاعتداءات في بعض الأحيان إلى القتل أو تكون سببا فيه. ففي 7 يوليو 2008 قام عبده محمد احمد ناصر وهو صاحب بسطة لبيع المعاوز في الشيخ عثمان بمدينة عدن، إثر مشادة مع موظف في البلدية، بإخراج سلاح آلي وإطلاق النار منه عشوائيا متسببا في قتل 6 أشخاص وجرح 7 آخرين.[36]

وعلى صعيد آخر، شهدت مدينة الحبيلين بمحافظة الضالع في الـ31 من مارس 2008 إحتجاجات وأعمال شغب قادها العشرات من الشباب الذين كانوا قد تقدموا للتجنيد في الحرس الجمهوري ولم يتم قبولهم. وقد اقتحم المحتجون إدارة الأمن، واعتدوا على مقرات الحزب الحاكم، وقطعوا الطريق الذي يربط العاصمة صنعاء بمدينة عدن، وتصادم المحتجون مع قوات الأمن التي أستخدمت القنابل المسيلة للدموع وأطلقت الرصاص الحي في الهواء، واعتقلت العشرات من المحتجين.[37] وشهدت مدينة صعدة في 24 أغسطس 2008 مظاهرةً غاضبةً أمام المجمع

---

[32] لقصص تبكي القلوب قبل العيون. انظر مثلا: الشارع. العدد 33. السبت 2 فبراير 2008. 2

[33] محمد غالب غزوان. "ما الذي دفع بائع المعاوز للقتل؟..." الوسط. العدد (207). 3 سبتمبر 2008. 8

[34] المرجع السابق.

[35] المرجع السابق.

[36] "مقتل 6 واصابة 7 في اطلاق نار بالشيخ عثمان والأمن يحقق في دوافعه" الأيام. العدد (5449). 8 يوليو 2008. 1، 4

[37] عبد السلام محمد وعلوي سلمان. "الضالع..حالة طوارئ غير معلنة". المصدر. 8 ابريل 2008

الحكومي شارك فيها المئات من الشباب مطالبين الدولة الإيفاء بوعودها بتجنيدهم في الجيش.[38] وشهدت اليمن خلال عام 2008 تأسيس الكثير من جمعيات الشباب العاطلين عن العمل وخصوصا في المحافظات الجنوبية والشرقية. ويشكل الشباب العاطل عن العمل الأغلبية العظمى والقاسم المشترك في المظاهرات والإعتصامات والإحتجاجات بكافة أشكالها التي شهدتها وتشهدها اليمن منذ منتصف عام 2007.

أولا- معدل البطالة

يمكن تعريف البطالة بأنها عدم قدرة الشخص القادر والباحث عن عمل من الحصول عليه. وتُقاس نسبة البطالة في أي مجتمع عن طريق حساب نسبة الأفراد العاطلين الى قوة العمل المتاحة. وقد قدرت الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الشئون الإجتماعية والعمل معدل البطالة في اليمن في عام 2005 بـ17%.[39] وكانت المخابرات المركزية الأمريكية قد قدرت معدل البطالة في اليمن في كتابها السنوي لعام 2003 بحوالي 35%. وربما كانت وزارة التعاون الألمانية أكثر إقترابا من الحقيقة في تقديرها لنسبة البطالة في اليمن ب40%.[40] ورغم تحفظ أرقام وزارة الشئون الإجتماعية والعمل بشأن معدل البطالة الحالي، إلا أنها ذكرت أن اليمن بحاجة إلى خلق 210 ألف وظيفة جديدة سنويا لمواجهة النمو المتزايد لقوة العمل.[41]

جدول رقم (41): السكان 15 سنة فأكثر المشتغلون في اليمن

النوع	السكان 15 سنة فأكثر	المشتغلون
ذكور	5,475,238	3,829,801
إناث	5,658,544	319,646
جملة	11,133,782	4,149,447

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، مسح ميزانية الأسرة لعام 2006

ووفقا لبيانات مسح ميزانية الأسرة في عام 2006 (انظر الجدول رقم 41)، فإن عدد السكان البالغين 15 سنة فأكثر، أي السكان في سن العمل يزيدون عن 11 مليون نسمة. لكن العاملين منهم يبلغون قرابة 4 مليون نسمة. ويقدم الجدول رقم (42) بيانات تفصيلية حول توزيع السكان الناشطين وغير الناشطين، والمشتغلين والمتعطلين بين الريف والمدينة. ويبين الجدول أن حوالي 6.2 مليون يمني مصنفون على أنهم غير ناشطين اقتصادياً، وبالتالي لا يتم أخذهم في الاعتبار عند حساب نسبة البطالة بالرغم من أن عددهم يزيد عن نصف السكان في سن العمل. أما الناشطون اقتصاديًا فيبلغون حوالي 5 مليون نسمة. ويصل عدد العاطلين نسبة إلى قوة العمل، وفقا لما تذكره البيانات الرسمية، قرابة المليون نسمة.

---

[38] "مظاهرة غاضبة لطالبي التجنيد والتوظيف في صعدة"، ايلاف، العدد (53)، 26 أغسطس 2008.1

[39] U. S Commercial Service. Doing Business In Yemen: A Country Commercial Guide for U.S. Companies.

[40] Federal Ministry for Economic Cooperation http://www.bmz.de/en/press/pm-presse20051013.htm

[41] U. S Commercial Service. Doing Business In Yemen: A Country Commercial Guide for U.S. Companies.

جدول رقم (42): السكان الناشطون، المشتغلون، المتعطلون، وغير الناشطين				
النوع	حضر			
	عدد السكان 15 سنة فأكثر	المشتغلين	المتعطلين	غير النشطين اقتصاديا
ذكور	1.647.280	1.075.081	201.882	370.316
إناث	1.674.903	156.904	88.968	1.428.936
جملة	3.322.182	1.231.985	290.851	1.799.252
النوع	ريف			
ذكور	3.827.958	2.754.720	317.268	755.970
إناث	3.983.642	162.742	187.197	3.633.703
جملة	7.811.600	2.917.462	504.465	4.389.673
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، مسح ميزانية الأسرة لعام 2006				

ثانيا- أهم مؤشرات سوق العمل

يعرض الجدول رقم (43) تطور بعض المؤشرات الإقتصادية خلال ثلاث نقاط زمنية هي 1994، 1999، و2004. ويتضح من الجدول أن نسبة المشتغلين الى إجمالي القوة البشرية (15 سنة فأكثر) قد شهد تدهورا حيث أنخفض من 34.4% في عام 1994، إلى 33.2% في عام 1999، ثم إلى 32.9% في عام 2004. وفي نفس الاتجاه شهدت نسبة المشتغلين إلى قوة العمل تدهورا خلال ذات الفترة وانخفضت من 90.2 في عام 1994 ، إلى 86.3% في عام 1999، ثم إلى 83.8% في عام 2004.

جدول رقم (43): أهم المؤشرات الاقتصادية في اليمن			
البيان	تعداد 1994	مسح القوى العاملة 1999	تعداد 2004
المشتغلين من إجمالي القوى البشرية (15 سنة فأكثر) (%)	34.4	33.2	32.9
المشتغلين من إجمالي قوة العمل (%)	90.2	86.3	83.8
المتعطلين من إجمالي قوة العمل (%)	9.8	13.7	16.2
البطالة (ذكور) (%)	9.7	12.5	13.0
البطالة (إناث) (%)	10.6	25.4	39.6
البطالة للذكور والإناث (%)	9.8	13.7	16.2
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2006			

والحديث عن البطالة في اليمن لا يخلو من إشكاليات، فهناك الآلاف ينتشرون يومياً في تجمعات العمال وأصحاب المهن في المدن الرئيسية في انتظار أن يحظوا بعمل ليوم أو يومين أو حتى لأسبوع. وهناك عشرات الآلاف من الشباب الذين يقومون بأعمال لا تكاد عائداتها تسد رمقهم. وهناك الآلاف من الأسماء على كشوف مرتبات الدولة يستلمون مرتباتهم الضئيلة آخر كل شهر بينما لا يقومون بأي عمل، وهناك آلاف آخرين يذهبون إلى الوظائف صباحاً ويعودون بعد الظهر لكنهم لا يعملون الكثير خلال الفترة الفاصلة بين توقيعهم على حوافظ الدخول وحوافظ الخروج. ولعل أكثر القضايا إشكالية هي ذلك العدد الكبير من السكان في سن العمل الذي يصنف على أنه غير ناشط اقتصادياً. ويشكل الجيش الموظف الأول لليمنيين. ويأتي بعده جهاز الخدمة المدنية. لكن الوظائف الحكومية سواء في الجيش أو في جهاز الخدمة المدنية لا تحقق الإشباع الكافي بالنسبة للكثير من شاغليها، ولا توفر لهم الدخول المناسبة التي تجعلهم قادرين على الإنفاق على أسرهم وتوفير الرعاية لها.

الفصل السادس: فقر الغذاء

"أساس مشاكل اليمن شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ووسطاً هو الفقر...مشاكل اليمن ليست في الأساس سياسية ولا اجتماعية ولا مناطقية بالمعنى الكامل ولكن كل القضايا تنبع من مشكلة واحدة ...الفقر."

د. عبد الكريم الارياني، مستشار رئيس الجمهورية، نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام، في حديث لقناة الحرة نشر نصه في صحيفة الوسط بتاريخ 10 سبتمبر 2008.

نشرت صحيفة "الوحدة" الرسمية في عددها رقم (865) بتاريخ 30 يناير 2008 في صفحتها الأولى خبرًا بعنوان "مسح شامل للأسر الفقيرة في مختلف محافظات الجمهورية" وقد أشار الخبر، وفي بادرة غير معهودة، بأن عدد الفقراء في عام 2007 قد بلغ 9.971.000 نسمة، أي قرابة عشرة مليون شخص. وأشارت الصحيفة إلى أن عدد الحالات المستفيدة من مبالغ الضمان الإجتماعي الذي تقدمه الدولة قد بلغت 1.440.873 حالة.

وفي اليوم التالي مباشرة لنشر صحيفة الوحدة الخبر أعلاه، نشرت صحيفة 26 سبتمبر الناطقة باسم القوات المسلحة اليمنية خبرًا في صفحتها الخامسة بعنوان "مشروع لإقامة أكبر سارية علم في العالم بصنعاء" وكان الخبر الذي إحتل معظم مساحة الصفحة يدور حول ندوة أقامتها منظمة مدنية تسمى "ملتقى الرقي والتقدم" حول عدد من المسائل المتعلقة بالعلم الوطني ومنها مبادرة بناء السارية. ومما ورد في النقاش حول السارية وما يتم نقله حرفيا عن صحيفة 26 سبتمبر هو الآتي:

" وفي الندوة تابع المشاركون عرض بروجكتر يوضح مخطط لاقامة سارية العلم الوطني في ميدان السبعين تدخل من خلالها بلادنا في موسوعة جينس للارقام العالمية باعتبار أن السارية ستكون الأطول في العالم وسيصل ارتفاعها إلى 135 متراً أي بفارق مترين عن سارية الامارات العربية المتحدة التي تعد اليوم أطول سارية في العالم، غير أن الاستاذ احمد الجبلي اقترح زيادة طول السارية الى ما يقارب 150 متراً ليتسنى لليمن دخول موسوعة جينس للأرقام العالمية وقد لقى هذا المقترح استحسان الكثير من المشاركين. اما الاستاذ نوح عبدالسلام فقد اقترح أن يكتب في سارية العلم تاريخ الوحدة اليمنية بالخط العربي بدلاً من الخط المسند كما هو مقرر في المخطط وقد وافقه الكثير في ذلك. أما الأستاذ عبدالرحمن بجاش مدير تحرير صحيفة "الثورة" فقد اقترح أن يكون مقر سارية العلم في ظهر حمير كونه اكثر ارتفاعاً من تبة ميدان السبعين ويمكن للناس أن يشاهدوا السارية من كل نواحي واحياء العاصمة صنعاء، وقد عبر جميع المشاركين عن شكرهم وتقديرهم للملتقى ورئيسه على الجهود التي بذلها على مدى عامين في متابعة قانون النشيد الوطني والسلام الجمهوري، حتى أصبح حقيقة ملموسة وكذا تبنيه اليوم لمشروع تعديل قانون العلم الوطني والذي سيكون تتويجاً لفكرته الثلاثية الأبعاد النشيد الوطني، السلام الجمهوري، العلم الوطني."

وكان الكاتب والمسئول الحكومي السابق الأستاذ/ عبد الجبار سعد قد كتب أثناء توليه منصب وكيل وزارة المالية إلى وزير المالية في حينه الأستاذ علوي السلامي قائلاً في تقرير نشرته صحيفة الوسط بتاريخ 17 أغسطس 2005 :

"مما يؤسف له أنكم لا تمرون على الحواري المظلمة في ساعات الليل أو حتى ساعات النهار ولم تشاهدوا مثلنا كيف أن الناس يفتحون أكياس القمامة ليلتهموا ما فيها من بقايا الغذاء ولكننا والله على ما نقول شهيد رأينا هذا في قلب صنعاء وبجانب منازلنا فكيف تتوقع أن يتحدث من يرى أبناء شعبه يأكلون من أكياس القمامة وقلة قليلة تتحكم بأرزاقهم بكل سفه وتبذير وابتزاز ولا تريد أن تغير شيئا من أحوالهم مطلقا."

وكان كيس القمح، عندما نشر الكاتب سعد نص تقريره إلى وزير المالية، ما يزال في حدود 2000 ريال يمني، أو ما يساوي بسعر الريال مقابل الدولار في ذلك الوقت حوالي 10 دولار. ولم يكن سعر كيس القمح قد بلغ ما بلغه اليوم وهو حدود 7000 ريال، أو ما يساوي بأسعار الصرف الحالية 35 دولار.

أولا- رقعة الفقر

يميز الباحثون والمعنيون بين نوعين من الفقر..هناك فقر الغذاء، وهو عدم قدرة الفرد بسبب إنخفاض أو إنعدام الدخل على الحصول على حاجته الأساسية من الغذاء...وهناك الفقر العام والذي يشمل ليس فقط مدى قدرة الفرد على الحصول على حاجته من الغذاء، لكنه يشمل أيضا الكساء والتعليم والصحة وغيرها..وقد دأبت الحكومة اليمنية، ومنذ سنوات عديدة، على إعتبار أن الفرد الذي يقل دخله عن 2101 ريالا يمنيا، أو حوالي 10 دولارات، في الشهر فقيرا غذائيا، أي لا يجد ما يكفي حاجته من الغذاء. أما الفرد الذي يزيد دخله عن 2101 و لا يزيد عن 3210 ، أي حوالي 16 دولار، فيعاني من الفقر بشكل عام، أي عنده ما يكفيه للحصول على حاجته من الغذاء ولكن ليس لديه ما يكفيه للحصول على إحتياجاته الأخرى..[42]

ولو أفترضنا أن الشخص الفقير يأكل 3 حبات بيض فقط في اليوم، حبة في كل وجبة، وبسعر الحبة 25 ريالا يمنياً، فإن تكلفة غذائه ستصل إلى 75 ريالا في اليوم.. أما في الشهر فستصل التكلفة إلى 2250 ريالا وهو مبلغ يفوق المبلغ المحدد من قبل الحكومة لتجاوز فقر الغذاء. ولو افترضنا أن الفرد يتناول طوال اليوم 6 أرغفة خبز من الحجم الذي يباع ب20 ريالا، وبمعدل رغيفين في كل وجبة، فان تكلفة حاجته اليومية من الخبز تصل إلى 120 ريالا. وستصل التكلفة في الشهر إلى 3600 ريال. وتكمن المشكلة في أن الفرد قد يأكل 6 أرغفة في الوجبة الواحدة نظرا لضاءلة وزنها ، وهو ما يعني أن الفرد يحتاج إلى مبلغ يفوق ال10 ريال شهريا.

ويختلف عدد اليمنيين الذين لا يستطيعون، بسبب عدم وجود الدخل الكافي، الحصول على حاجتهم من الغذاء من دراسة إلى أخرى، ومن منظمة دولية إلى منظمة دولية أخرى، ومن جهة حكومية إلى أخرى، ومن عام إلى آخر. لكن الشيء الواضح هو أن رقعة الفقر تتسع بين اليمنيين يوماً بعد آخر، وخصوصاً في الريف حيث يعيش حوالي ثلاثة أرباع السكان. وإذا كان معدل الفقر العالمي هو أن شخصاً واحدً من بين كل 6 اشخاص لا يجد حاجته من الغذاء، فإن المعدل اليمني هو الضعف حيث أن واحدًا على الأقل من كل ثلاثة يمنيين لا يجد حاجته من الغذاء.

ومهما حاولت الحكومة اليمنية إخفاء سوءة الفقر عن مواطنيها والمجتمع الدولي، فلإن للفقر في الغالب رجلين يمشي عليهما وله لون للوجه ولون ورائحة للثياب، ومن الصعب إخفاء كل ذلك. وتشير بيانات الحكومة اليمنية ذاتها إلى أن أي تحسن في النمو الاقتصادي يذهب إلى جيوب الميسورين، وإلى أن الفقراء يزدادون فقرا. كما تشير ذات البيانات إلى أن الأعباء الضريبية التي تفرضها الحكومة يتحملها الفقراء، أو القريبون من خط الفقر، وليس الأغنياء...وكثيرًا ما تقود الأعباء الضريبية والابتزاز الذي يمارسه الكثير من موظفي الحكومة لأصحاب المطاعم والبوفيات ومحطات مياه الشرب المعالجة وأصحاب الدكاكين وسائقي الباصات وسيارات التاكسي وبائعي القات وحتى أصحاب البسطات، إما إلى إفلاسهم أو إلى إبقائهم تحت خط الفقر.

وتشير البيانات الرسمية المتصلة بالفقر إلى غياب العدالة في توزيعه وإلى أن الفقر في اليمن يقع معظمه في الريف وليس في الحضر. فمن بين كل 10 أشخاص يعانون من فقر الغذاء يعيش 9 منهم تقريبا في الريف. ومن بين كل 10 أشخاص يعانون من الفقر العام، يعيش 8 منهم على الأقل في الريف. وعند المقارنة بين الريف والحضر يتضح أن 87% من السكان الذين يعانون من فقر الغذاء يعيشون في الريف. كما أن 83% من السكان الذين يعانون من الفقر بشكل عام يعيشون في الريف أيضا. كما أن هناك فجوات كبيرة في توزيع الفقر بين المحافظات. فكما يوضح

---

[42] بالنسبة للأرقام، انظر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "إستراتيجية التخفيف من الفقر".
www.mpic-yemen.org/2006/prsp/Arabic/main_page/reports5.html

الجدول رقم (44) فان نسبة الفقراء في أربع من محافظات الجمهورية هي تعز، اب، لحج، ابين، يتجاوز نصف السكان.

جدول رقم (44): توزيع الفقر في المحافظات اليمنية

المحافظة	تعز	اب	لحج	ابين	ذمار	حضرموت	شبوة	المهرة	عدن	صعدة	أمانة العاصمة	البيضاء
نسبة الفقر بين السكان	56	55	53	52	49	43	43	43	30	27	23	15

Source: The Republic of Yemen, Poverty Reduction Strategy Paper (2003-2006), May 2002, VII-VIII

ويعاني قرابة 3 مليون يمني فقرًا شاملاً ومزمناً يحاصرون فيه منذ قرون، ألا وهم المهمشون أو "الأخدام" كما يسميهم الناس. ويعيش المنتمون إلى هذه الفئة في مجمعات مبنية من ورق الكرتون والقماش والعلب الفارغة والصفيح. وتقع تجمعاتهم السكانية أو "المحاوي"، كما تسمى، في ضواحي أو في الأحياء الفقيرة في المدن، وفي الأرياف. ويمارس معظم أفراد هذه الفئة التسول أو العمل في كنس الشوارع ووظائف النظافة الأخرى. ويقول أحد المهمشين، وهو علي عز المحمد عبيد "أن كافة الأبواب موصدة في وجوهنا بإستثناء كنس الشوارع والتسول. أننا باقون على قيد الحياة لكننا لسنا بأحياء."[43]

ثانيا- مظاهر الفقر

أدى تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع اليمني إلى ظهور وتعميق العديد من الظواهر المعبرة عن النكسة مثل ظهور معدل مرتفع من سوء التغذية بين السكان، وارتفاع نسبة الأطفال تحت الخامسة ناقصي الوزن بالنسبة للطول، وعماله الأطفال تحت سن الـ15، والزواج السياحي، والتجارة بالأطفال، وغيرها من الظواهر .

1 - سوء التغذية

بلغت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في اليمن 38% خلال الفترة 2002-2004. وتحقق اليمن كما يبين الجدول رقم (45) المعدل الأسوأ في العالم العربي بالنسبة لسوء التغذية بين السكان. ويعد معدل اليمن أسوأ من المعدل المحقق في جيبوتي، التي بلغت النسبة الخاصة بها 24 %، ومن السودان التي بلغت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية فيها 26%. ويلاحظ أن المعدل في المغرب هو 6% فقط، ولم يزد معدل سوء التغذية بين السكان على 4% فقط في كل من الجزائر ومصر وسوريا والسعودية.

جدول رقم (45): نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في اليمن وبعض الدول العربية الأخرى (2002-2004)

المحافظة	السعودية	الجزائر	سوريا	مصر	الكويت	الأردن	المغرب	جيبوتي	السودان	اليمن
نسبة الفقر بين السكان	4	4	4	4	5	6	6	24	26	38

Source: UNDP, Human Development Report 2007 2008

[43] "الأخدام..أحياء في نهار الشوارع..أموات في صفيح الليل"، إيلاف، العدد (53)، 26 أغسطس 2008 ، 15

ويعاني 52% من الأطفال من سوء تغذية مزمن في حين يشكل الأطفال 53% من الفقراء.[44] ويعتبر الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية أكثر عرضة لخطر الإصابة بالأمراض، والإعاقات الذهنية طويلة الأجل والوفاة المفاجئة.[45]

2 - نسبة الأطفال تحت الـ5 ناقصو الوزن

بلغت نسبة الأطفال تحت سن الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن قياساً بالعمر في اليمن 46% خلال الفترة 1996-2005، وهو ما يعني أن قرابة نصف أطفال اليمن يعانون من نقص الوزن. وتحقق اليمن كما هو واضح من الجدول رقم (46) المعدل الأسوأ في العالم العربي

جدول رقم (46)، نسبة الأطفال تحت الخامسة ناقصي الوزن قياسا بالعمر (1996-2005)

الدولة	الأردن	لبنان	تونس	ليبيا	قطر	مصر	سوريا	البحرين	الكويت	الجزائر	المغرب	العراق	الإمارات	السعودية	عمان	جيبوتي	السودان	اليمن
النسبة	4	4	4	5	6	6	7	9	10	10	10	12	14	14	18	27	41	46

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

بالنسبة للأطفال تحت الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية. ويعد معدل اليمن أسوأ من المعدل المحقق في جيبوتي وهو 27 % ومن معدل السودان الذي بلغ 41%. وبلغت النسبة في الكويت والجزائر والمغرب 10% فقط في حين وصلت إلى 18% في عمان.

3 - الأطفال تحت الـ5 ناقصو الطول

بلغت نسبة الأطفال تحت الخامسة من العمر ناقصي الطول بالنسبة للعمر في اليمن 60% خلال الفترة 1996-2005 (انظر الجدول رقم 47) مقارنة بمعدل 48% للسودان و29% لجيبوتي و24% لمصر وسوريا و23% للمغرب و22% للجزائر.

جدول رقم (47)، نسبة الأطفال تحت الخامسة ناقصي الطول بالنسبة إلى العمر (1996-2005)

الدولة	لبنان	الكويت	الأردن	عمان	تونس	الجزائر	المغرب	سوريا	مصر	العراق	جيبوتي	السودان	اليمن
النسبة	6	7	12	16	16	22	23	24	24	28	29	48	60

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

4 - المواليد ناقصو الوزن

بلغت نسبة الأطفال الذين يولدون ناقصي الوزن في اليمن 32% خلال الفترة 1998-2005 (انظر الجدول رقم 48) في حين بلغت النسبة 31% في السودان، و 16% في جيبوتي، و15% في كل من المغرب والإمارات والعراق، 12% في مصر والأردن، و11% في السعودية، و10 % في قطر. ولم تزد النسبة عن 6% في لبنان وسوريا وعن 7% في كل من الكويت، ليبيا، تونس، والجزائر.

---

[44] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010، أغسطس 2006، 124

[45] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم الفقر، نوفمبر 2007.

جدول رقم (48)، نسبة الأطفال الذين يولدون ناقصي الوزن (1998-2005)																	
الدولة	لبنان	سوريا	الكويت	ليبيا	تونس	الجزائر	البحرين	عمان	قطر	السعودية	الأردن	مصر	العراق	الإمارات	المغرب	جيبوتي	السودان	اليمن
النسبة	6	6	7	7	7	7	8	8	10	11	12	12	15	15	15	16	31	32
Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008																		

5 - عمالة الأطفال تحت الـ15

توصلت دراسة اشترك في إعدادها كل من منظمة العمل الدولية، البنك الدولي، واليونيسيف (انظر الجدول رقم 49) إلى أن حوالي 8% من الأطفال الواقعين في الفئة العمرية 6-15 سنة يعملون فقط، وأن حوالي 37% منهم لا يعملون ولا يدرسون، وأن 4.2% فقط يعمل ويدرس وأن نصف الأطفال فقط متفرغون للدراسة. ويقول تقرير صحفي نشرته اليونيسيف باللغة العربية على موقعها على الشبكة العالمية للمعلومات المعروفة بالإنترنت في 17 مارس 2008 بأنهم، في اليمن، يمثلون قرابة 10% من قوة العمل وبأنهم يهربون من أسرهم في الريف إلى المراكز الحضرية للبحث عن عمل أو بسبب سوء معاملة الأسرة وهناك يعملون في ورش السمكرة والميكانيك وكمباشرين في المطاعم.[46] وكانت منظمة العمل الدولية قد أشارت في بياناتها لعام 2000 إلى وجود 431 ألف طفل ناشطون إقتصادياً منهم 186 ألف أنثى و245 ألف من الذكور. ويعمل الأطفال، وفقاً للمنظمة، في الريف والحضر. وبالنسبة للريف، فأنهم يعملون في الزراعة كعمال وفي رعي الماشية. أما في الحضر فيعملون كصبية في المطاعم وباعة في الدكاكين وفي الجولات وكذلك في التسول. وقدرت المنظمة وجود 7000 متسول من الأطفال في العاصمة صنعاء وحدها.

جدول رقم (49)، وضع الأطفال الواقعين في الفئة العمرية بين 6-15 سنة من حيث النشاط، النوع			
الحالة	ذكور	إناث	الجملة
يعمل فقط	5.0	10.8	7.9
يدرس فقط	62.6	38.4	50.9
يعمل ويدرس	6.3	2.0	4.2
لا يعمل ولا يدرس	26.1	48.8	37.1
Source: UCW, Understanding Children's Work in Yemen, March 2003, 15			

وخلصت دراسة نفذها الدكتور فؤاد الصلاحي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، إلى أن الفقر هو السبب الرئيس لعمالة الأطفال وتشردهم في الشوارع إذ ينتمي معظمهم إلى أسر فقيرة هاجر معظمها حديثا من الريف تعتمد إلى حد كبير على ما يكسبه الأطفال من التسول أو من ممارسة الأعمال الأخرى.[47]

---

[46] "الأطفال يواجهون المستقبل في اليمن"، unicef.org، 17 مارس 2008.

[47] وليد عبد الواسع، "يتبركون الخلاص بالإغراء"، الأسبوع، العدد (391)، 10 يوليو 2008، 4

6 - تهريب الأطفال

تفاقمت في اليمن خلال الأعوام القليلة الماضية، ظاهرة تهريب الأطفال إلى الدول المجاورة لليمن وخصوصا السعودية. وقد ذكرت دراسة ميدانية سعودية أن هناك حوالي 100 ألف طفل يتسولون في شوارع المملكة العربية السعودية ومعظمهم من اليمن.[48] كما ذكرت ذات الدراسة أن السلطات السعودية تقبض شهريا على 3500 طفل يدخلون المملكة عن طريق التهريب وذلك لغرض العمل أو التسول. ومع أنه لا توجد أرقام محددة لعدد الأطفال اليمنيين الذين يتم تهريبهم سنوياً إلا أن المعدل قد يصل إلى أكثر من 10 ألف طفل. وشهد الربع الأول من عام 2004 مثلاً طرد أكثر من 150 ألف يمني من السعودية من بينهم أكثر من 10 ألف طفل.[49]

وتتم معظم عمليات تهريب الأطفال اليمنيين إلى السعودية بعلم ذويهم ولأسباب إقتصادية. لكن أسر الأطفال الذين يتم تهريبهم لا تعرف حجم الأخطار التي يتعرضون لها والتي تبدأ عند عبور الحدود ولا تنتهي بمجرد الوصول إلى السعودية. وتشمل تلك الأخطار، كما بينت إحدى الدراسات، الجوع والضرب والنهب والإعتداءات المختلفة بما في ذلك الإعتداءات الجنسية.[50] وأكد 4760 طفلاً شملتهم الدراسة أن المشكلات الأسرية، كبطالة الآباء والعنف الأسري والطلاق، ساهمت في القذف بهم إلى الشارع حيث يكتسبون الكثير من السلوكيات السلبية مثل تعاطي المخدرات، والتعرض للإصابة بالأمراض نتيجة تواجدهم في أماكن قذرة. وأشار الأطفال إلى أن أنسب الطرق لمعالجة الظاهرة هي إعطائهم النقود التي تحتاجها أسرهم.[51]

7 - الزواج السياحي

ساهمت الأوضاع الإجتماعية الصعبة خلال العقد الأول من القرن الـ21 في اليمن في ظهور وتنامي ما يعرف ب"الزواج السياحي" والذي يتمثل في قيام السياح القادمين إلي اليمن، ومعظمهم من دول الخليج العربي والسعودية على نحو خاص، بالزواج بفتيات يمنيات صغيرات بنية المتعة المؤقتة دون علم الفتيات بأن المتعة المؤقتة هي الغاية من ذلك الزواج وأن الزواج ذاته هو زواج مؤقت وإن إكتملت أركانه الشرعية.

وتوصلت دراسة نفذتها جامعة إب في 2005 إلى أن 38% من ضحايا الزواج السياحي تتراوح أعمارهن بين 20-24 سنة، في حين أن 35% منهن يقعن في الفئة العمرية بين 15-19 سنة. كما أظهرت الدراسة أن 30% من الضحايا هن ذوات التعليم الثانوي، و17.5% من ذوات التعليم الإعدادي، و22.5% من ذوات التعليم الإبتدائي، و12.5% جامعيات، و7.5% يجدن القراءة والكتابة، وتساوت نسبة الأميات ونسبة حاملات شهادات الدبلوم بـ5% لكل فئة.[52]

وهناك صعوبات تحول دون معرفة العدد الحقيقي لضحايا الزواج السياحي، وذلك لأن القضاة وأمناء الأحياء لا يلتزمون بالقواعد المنظمة لزواج اليمنيات من أجانب والتي تقضي بالحصول على إذن من وزارة الداخلية.

8 - حوادث الإنتحار

يعتبر الإنتحار ظاهرة إجتماعية تنتشر في الكثير من الدول وإن اختلفت درجة الإنتشار وأسباب الظاهرة من دولة إلى أخرى. وبالنسبة لليمن، فإن تنامي حوادث الإنتحار وتزايدها من عام إلى آخر يعد أمرًا جديدًا. وقد زاد عدد

---

[48] "دراسة حديثة..100 ألف متسول بالسعودية معظمهم من اليمن وأمن حجة يضبط مهرب اطفال"، نيوز يمن newsyemen.net، 16 سبتمبر 2008.

[49] "معضلة تهريب الأطفال بن اليمن والسعودية" Swissinfo.ch ، 4 سبتمبر 2005.

[50] المرجع السابق.

[51] المرجع السابق.

[52] "دراسة تكشف اسباب الزواج السياحي في اليمن" almotamar.net، الأربعاء 1 يونيو 2005.

حوادث الإنتحار ومحاولات الإنتحار التي تم تسجيلها خلال الفترة 2001-2004 (انظر الجدول رقم 50)، والتي قد لا تمثل سوى جزءًا بسيطًا من عدد الحوادث الفعلية، من 203 حالة في عام 2001 إلى 503 حالة في عام 2004.

جدول رقم (50)، عدد حالات نتحار أو الشروع فيه خلال الفترة 2001-2004	
2001	203
2002	316
2003	368
2004	503
2005 2006-	898
2007	465

المصدر، معاذ منصر، "المسيمير..حيث يقرر الناس نتحار هربا من الجوع"، الشارع، العدد (60)، 9 أغسطس 2008، 3؛ علي الفقيه، "الفقر سبب رئيسي لزيادة حوادث نتحار بين اليمنيين"، الثوري،2005/9/8، 3

وكانت حوادث الانتحار أو الشروع فيه قد بلغت 681 حالة خلال السنوات 1995-2000 وذلك بمعدل يقترب من 114 حالة في السنة. أما خلال السنوات 2001-2004 فقد بلغ عدد الحالات 1390 حالة، وبمعدل يقارب 350 حالة سنويًا وبزيادة بنسبة 250% خلال الفترة.[53]

وصحيح أن للإنتحار أسباب أخرى غير الفقر، إلا أن الصحيح أيضاً أن الفقر في مجتمع إسلامي محافظ مثل المجتمع اليمني يعتبر السبب الرئيس.

وعلى سبيل المثال، فقد تجرع علي سالم قائد (قرية دجران، مديرية المسيمير، محافظة لحج) في يناير 2008 مبيدًا حشريًا ليضع نهايةً لحياة من البؤس والشقاء تاركاً خلفه زوجة و6 أطفال. وكان علي قد اكتشف، قبل إنتحاره ببضعة أشهر، بأن 3 من أطفاله (تتراوح أعمارهم بين السنة وال9 سنوات) مصابون بمرض تكسر الدم. ولم يكن علي الوحيد الذي أنتحر في قرية دجران ولا الوحيد في ظروف إنتحاره. فقد بلغ عدد حالات الإنتحار في القرية 12 حالة منها ثلاث حالات للإناث.[54]

9 - مؤشرات أخرى

يعتبر إنخفاض نسبة الأطفال المقيدين في المدارس والمعدل المرتفع للأمية، ووفيات الأطفال الرضع والأطفال تحت الخامسة من العمر، وغيرها من الظواهر التي تم مناقشتها في الفصول الخاصة بالتعليم والصحة وإنخفاض الدخل مؤشراتٌ أخرى على حياة الفقر التي يعيش فيها الكثير من اليمنيين.

ثالثا- معنى الفقر

مازال اليمني بعد قرابة نصف قرن على قيام ثورتي 26 سبتمبر 1962 و14 أكتوبر 1963 يأكل "الحلص" وهو نبات متسلق بأوراق عريضة وشحمية. وما يلفت الإنتباه هو أنه في الوقت الذي يأكل فيه اليمني "الحلص"، فإن الأبقار والأغنام وحتى الدواب والحمير لا تستسيغه ربما بسبب حموضته. ولا زال اليمني يحتفي بقدوم الجراد

---

[53] علي الفقيه، "الفقر سبب رئيسي لزيادة حوادث الانتحار بين اليمنيين"، الثوري، 2005/9/8، 3

[54] معاذ منصر، "المسيمير ..حيث يقرر الناس الانتحار هربا من الجوع"، الشارع، العدد (60)، 9 أغسطس 2008، 3

ويتربص لأفواجها ليصيدها ويأكلها حتى وان كانت تلك الأفواج قد تعرضت خلال رحلتها للمبيدات السامة التي ترشها الدول التي تمر بها تلك الأفواج. وما زالت النساء والأطفال في كثير من أنحاء اليمن يقضون نهاراتهم عند اقتراب موسم "الصراب" وهم يطاردون العصافير والجوالب التي تهدد بأكل محاصيلهم من حبوب الذرة.

والفقر ليس عيباً من وجهة نظر الكثير من اليمنيين، لكن حياة الفقر ليست الحياة التي سيختارها الكثير من الناس إذا ما أتيح لهم الإختيار. فكما أن السجن هو قيد على جسد الإنسان، فإن الفقر هو قيد على إنسانيته وعلى الخيارات التي يمكنه القيام بها. ولعل أهم آثار الفقر، بحسب الفقراء أنفسهم، هي حرمان الفقير من الرعاية الصحية وإضطراره للتعايش مع المرض لعدم قدرته على تحمل تكاليف العلاج.[55] فالعائق الأول أمام الفقراء والذي يمنعهم من السعي للحصول على الرعاية الصحية عند المرض هو عدم قدرتهم على تحمل تكاليفها.[56] وكان العائقان الثاني والثالث، من وجهة نظر الفقراء، وهما عدم توفر الخدمة الصحية، وصعوبة الوصول إليها.[57] ويموت الكثير من الأطفال الرضع والأطفال تحت الخامسة من العمر بسبب أمراض الحمى والإسهالات إما لعدم وعي أسرهم الفقيرة أو بسبب تكاليف الرعاية الصحية التي تمنع تلك الأسر من طلب الرعاية لأطفالهم في الوقت المناسب.

وعلى صعيد الآثار الصحية للفقر على حياة الإنسان فإن الفقراء من الذكور أكدوا بأن عجزهم عن توفير متطلبات أسرهم يؤدي إلى إصابتهم بالأمراض النفسية.[58] وتؤدي الإصابة بتلك الأمراض إلى تفشي ظاهرة الإنتحار.

ويلتحق قلة من أبناء الفقراء بالتعليم، فبالرغم من أن معدل الإلتحاق بالمدارس قد شهد إرتفاعاً خلال السنوات السابقة، أو هكذا تقول الحكومة، إلا أن معدل الإلتحاق للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة والذين تقع أسرهم في العشر الأشد فقرًا من السكان قد شهد تناقصاً بمعدل 5% في الريف والحضر على السواء.[59] وقليل من الملتحقين بالتعليم من أبناء الفقراء يبقون في النظام التعليمي ويستمرون حتى إكمال تعليمهم. وقليل من أولئك الذين يبقون في النظام التعليمي يتمكنون من الحصول على المعارف والمهارات التي يمكن أن تساعدهم في تغيير حياتهم. فالفقر في أهم أبعاده يعني عدم الحصول على الغذاء الكافي الذي يمكن الجسم من أداء وظائفه على أكمل وجه. وكما أن الأمية تعتبر أقصر الطرق للفقر، فإن الفقر كذلك يعتبر أقصر الطرق إلى الأمية.

رابعا- المعالجات الحكومية

تبدأ إستراتيجية التخفيف من الفقر والتي أعدتها الحكومة اليمنية بالنص التالي:

" عانى اليمن وعلى مر الأزمان - باستثناء فترات متقطعة من تاريخه- من الفقر ومظاهره المختلفة. بل واعتبرت الأسباب الهيكلية للفقر أكثر وضوحاً في الحالة اليمنية، والتي تتمثل في شحة الموارد المائية ومحدودية الأرض الزراعية وصعوبة ووعورة التضاريس والطبيعة الجغرافية للبلاد عموماً، فضلاً عن ضعف القدرات البشرية وعدم توفر عناصر الاستقرار السياسي خلال معظم القرون الماضية.

وقد ركزت برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ومنذ سبعينيات القرن الماضي على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان من خلال إنشاء البنية التحتية والتوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية وتشجيع الأنشطة الزراعية والصناعية. واستناداً إلى القاعدة المتأخرة التي انطلق منها الاقتصاد يمكن اعتبار جل تلك البرامج التنموية في إطار المساعي للتخفيف من الفقر. وقد ساعدت تلك

---

[55] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "إستراتيجية التخفيف من الفقر"، www.mpic.yemen.org/2006/prsp/Arabic/main_page/reports5.html

[56] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم الفقر، نوفمبر 2007.

[57] المرجع السابق.

[58] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "إستراتيجية التخفيف من الفقر"، www.mpic.yemen.org/2006/prsp/Arabic/main_page/reports5.html

[59] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم الفقر، نوفمبر 2007.

البرامج رغم ما واجهها من معوقات في تحسين مستوى المعيشة بشكل عام، والذي انعكس في تقدم واضح لمؤشرات التنمية البشرية المختلفة. ومع ذلك، فإن الطريق ما زالت طويلة خاصة بعد أن اتجهت الأوضاع الاقتصادية للتردي ابتداء من السنوات الأخيرة للثمانينيات وما تعرض له الاقتصاد من هزات في النصف الأول من التسعينيات مما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من حوالي 701 دولار إلى 318 دولاراً خلال الفترة 90-1995.."[60]

وما يقوله النص السابق هو أن الفقر ليس ظاهرة جديدة على اليمن وأنه القاعدة وليس الإستثناء وأن اليمنيين كانوا خلال معظم القرون فقراء. ويرجع النص السابق الفقر إلى شحة الموارد من ماء وأرض ووعورة التضاريس وضعف القدرات البشرية وعدم توفر عناصر الإستقرار السياسي.

ولا يشير النص السابق إلى أن كثير من الدول بما في ذلك المجاورة لليمن كانت في ماضيها تعاني ما تعاني منه اليمن اليوم ولكنها تمكنت من كسر دائرة الفقر والتخلف والأمية والمرض. كما أن النص لا يناقش أسباب ضعف القدرات البشرية وأسباب غياب الإستقرار السياسي ليس في الماضي ولكن في الحاضر اليمني. وتبدو إستراتيجية التخفيف من الفقر وكأنها تنطلق من المسلمات التالية: شحة الموارد المائية... قدر لا فكاك منه..محدودية الأرض الزراعية... قدر لا فكاك منه..صعوبة ووعورة التضاريس والطبيعة الجغرافية للبلاد... قدر لا بد منه..ضعف القدرات البشرية...خاصية وراثية لليمنيين..غياب الإستقرار السياسي خلال معظم القرون...حالة مزمنة لا يمكن عمل الكثير بشأنها..تردي الأوضاع الإقتصادية في نهاية الثمانينيات قدرٌ لا مناص منه مثله مثل الزلازل والأعاصير التي تضرب العديد من دول العالم..الهزات التي تعرض لها الإقتصاد اليمني في بداية التسعينيات... قدرٌ لا بد منه..

وتتعدد أسباب الفقر في المجتمع اليمني. منها ما يتصل بالبيئة التي يعيش فيها الشخص الفقير.. ومنها ما يتصل بالفقير ذاته.. ومنها ما يتصل بالدولة والسياسات التي تتبعها. وفي حين تركز الحكومة عند الحديث عن الفقر على لوم الضحية، وهو في هذه الحالة الفقراء، حيث تتحدث عن كبر حجم الأسر، وضعف مهارات الأشخاص، وغيرها، سيتم التركيز هنا على الأسباب العامة للفقر والتي تمثل نتاج سياسات وممارسات وتوجهات رسمية داخلية وخارجية.

على الصعيد الداخلي، تم تركيز السلطة داخل الحزب الواحد، وفي داخل الحزب الواحد تم تركيز السلطة في يد الفرد الواحد. وأدى الفساد السياسي إلى تركيز السلطة في أيادي فئات سياسية وإجتماعية معينة. وسُمح للفئات المسيطرة سياسيًا بالإستيلاء على الموارد العامة وعم الفساد البر والبحر، وتم تحويل المدارس والمستوصفات وأجهزة الدولة إلى نقاط يتم من خلالها إمتصاص دخول المواطنين وتحويلها إلى جيوب الفاسدين..تم تحويل التعليم إلى ضرب من ضروب الدعاية السياسية وإفراغه بالتالي من بُعده المعرفي والمهاراتي. وقد أنعكس ذلك التسييس للتعليم في التركيز على أعداد المدارس وأعداد الخريجين بدلاً من التركيز على جودة التعليم.

وأتصفت السياسات الإقتصادية والمالية الحكومية التي أُتبعت إبتداءً من عام 1995 بالعشوائية والتخبط والإنتقائية ومعاداة الفقراء. وبدلاً من أن تحقق تلك السياسات النمو الإقتصادي الكفيل بخلق فرص العمل وتحسين مستويات دخول الناس، أدت من خلال تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية والمواد الغذائية بما في ذلك البر والدقيق، إلى توسيع رقعة الفقر وتعميقه. فقد أخذت تلك السياسات ما بجيوب الفقراء ووضعته في جيوب الفاسدين من مسئولي الدولة.

لقد قال المسئولون الحكوميون للناس في اليمن ما معناه: اغمضوا عيونكم..فلما أغمضوا عيونهم، قالوا لهم: "سنسحب الدعم عن الدقيق والقمح وعن البترول والديزل وسنوجه المليارات التي سيتم توفيرها من سحب الدعم عن تلك السلع

---

[60] وزارة التخطيط والتعاون الدولي. "إستراتيجية التخفيف من الفقر".
www.mpic yemen org 2006/prsp/Arabic/main_page/reports5.html

إلى بناء المصانع والمدارس والمستشفيات، ومحطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية والرياح والغاز، والمدن السكنية.. وسينمو الإقتصاد ويخلق فرص العمل ويتحسن الدخل..وعندما تفتحون عيونكم لن يهمكم إن كانت أسعار الغذاء والمحروقات قد زادت."

وظل الناس مغمضي العيون في إنتظار المفاجأة، وطال الإنتظار. وعندما فتح الناس أعينهم في النهاية لم يجدوا أمامهم، وخلفهم، وتحتهم، ومن فوق رؤوسهم سوى الفقر. لقد ذهب كبار المسئولين بالثروة والوظائف والأراضي والمزارع والمنح الدراسية والرحلات العلاجية إلى الخارج..وتركوا للشعب الفقر..كان العالم قد أنقسم إلى قسمين: قسم صغير يملك كل شيء من قصور ألف ليلة وليلة إلى الأراضي والمزارع والشركات والفنادق والحسابات ذات الأرقام الفلكية في الداخل والخارج؛ وقسم كبير لا يكاد دخله يفي بحاجته الأساسية من الغذاء والدواء والملبس.

وحيث أن النمو الإقتصادي المحدود الذي شهدته اليمن خلال السنوات الماضية قد كان، وما زال، مرتكزًا على النفط، فإن ذلك النمو لم يؤد إلى تحسين أوضاع الفقراء وذلك لأن قطاع النفط لا يوظف سوى نسبة صغيرة من السكان ومن العمال المهرة الذين لا يأتون من الفئات الفقيرة.[61] ولم تؤد الزيادة في النفقات الحكومية، الناتجة عن زيادة عائدات النفط، إلى تحسين أوضاع الفقراء لان الإنفاق الحكومي تركز إما في المناطق الحضرية[62] أو في المناطق الريفية التي يسكنها السكان الأفضل حالا من الناحية الإقتصادية.

وقادت السياسات الخارجية لليمن إلى عزل البلاد وفقدانها في بعض السنوات للدعم الخارجي وتراجع ذلك الدعم في سنوات أخرى، وألى طرد مئات الآلاف من العمال اليمنيين من المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. وتحول اليمني في مطارات وموانئ وسفارات معظم الدول إلى مدان حتى يُثبت براءاته..مدان بالإرهاب أو التخريب أو التهريب أو حتى التسول.

ولم يجد الناس أمامهم سوى صندوق الرعاية الإجتماعية الذي يمثل أهم الأدوات التي تحاول الحكومة من خلالها تخفيف الفقر. وقد وصل عدد المستفيدين من الصندوق في عام 2006 إلى حوالي مليون مستفيد وفقا لبيانات البنك الدولي. وتمكن الصندوق من الوصول في عام 2005 إلى حوالي 14% من ذوي الفقر الشديد أو 13% من الفقراء بشكل عام. أما الفئة المستهدفة من معونات الصندوق فلا يتم الوصول سوى لـ8% منها.

وتتصف المعونات التي يقدمها الصندوق للفقراء والتي لا تتجاوز الألفين ريال للأسرة الواحدة (شريطة أن يكون عدد أفرادها بين 5 و7) في الشهر، وهو ما يساوي حوالي 10 دولارات، بالضآلة. وحتى إذا نفذت الحكومة وعودها ورفعت الدعم إلى 4 آلاف في الشهر (أي بمعدل 20 دولار)، فإن ذلك لن يغير من الأمر شيئًا في ظل الإرتفاعات الهائلة في أسعار المواد الغذائية خلال الأعوام القليلة الماضية. ويشكو الفقراء من الفساد والخروقات في ممارسات الصندوق، ووجود إختلال في معايير تحديد المستفيدين، وسيطرة المشايخ وذوي النفوذ على العملية وتسجيل أسرهم وأقاربهم كمستفيدين، وعدم تغطية المستحقين الفعليين وإضطرار الفقراء لدفع مبالغ مالية كرشاوى كي يتم ضمهم إلى كشوفات المستفيدين.."واحد من الناس باع غنمه علشان يسجلوه في الضمان."[63] ولعل أبرز المشاكل التي تحيط بالدعم المقدم للفقراء من قبل صندوق الضمان الإجتماعي هي أن جزءًا كبيرًا منه (وصل في عام 2005 إلى 47% من موارد الصندوق) يذهب إلى غير الفقراء. وبالنسبة لأثر صندوق الرعاية الإجتماعية في تخفيف الفقر، فيكاد أن يكون، وفقاً للبنك الدولي، "معدوما."[64]

---

[61] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقييم الفقر، نوفمبر 2007.

[62] المرجع السابق.

[63] وزارة التخطيط والتعاون الدولي. "إستراتيجية التخفيف من الفقر".
www.mpic yemen.org/2006/prsp/Arabic_main__page/reports5.html

[64] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقييم الفقر. نوفمبر 2007.

وفيما عدا صندوق الضمان الإجتماعي الذي يستهدف الفقراء بأنشطته، وتذهب أمواله على صعيد الممارسة إلى غير المحتاجين، فإن هناك جمعيات الإصلاح وجمعية الصالح وغيرها من الجمعيات التي توزع الصدقات على الناس. وتحول كثير من اليمنيين من مواطنين لهم حقوق على مسئوليهم إلى بؤساء ينتظرون صدقات مسئوليهم وأحزابهم، وشفقة منظمات المجتمع المدني. وبات الكثير من الشباب ينتظرون قيام هذه الجمعية، أو تلك، أوهذه الشخصية أو تلك بتمويل زواج جماعي.

ويتطلب تخفيض نسبة الفقر في اليمن تحقيق نمو إقتصادي مستمر يزيد عن 5% سنويا وحدوث تحسن كبير في التعليم والخدمات وفي البنية التحتية. لكن الوصول إلى مثل ذلك المعدل من النمو الإقتصادي المستمر يتطلب حكومة غير الحكومة القائمة وسياسات غير السياسات التي يتم إتباعها.[65]

ومثل الغريق يتعلق المسئولون اليمنيون بقشة تصدير العمالة اليمنية إلى دول الخليج. وقد عبر عن ذلك الإتجاه الدكتور عبد الكريم الإرياني مستشار رئيس الجمهورية، نائب رئيس حزب المؤتمر الشعبي العام والسياسي والإقتصادي المعروف في مقابلته مع قناة الحرة في سبتمبر 2008 حيث قال إن "الحل الأمثل لتفادي حدوث أزمات أخطر مما هي قائمة الآن في اليمن...هو أن تقتنع دول مجلس التعاون وليس فقط المملكة بأن عليهم واجب أن يضعوا خطة لإستقبال العمالة اليمنية لكي لا يتدهور الوضع الإقتصادي ويؤدي إلى مشاكل إجتماعية وسياسية خطيرة ليست في مصلحة أحد."[66] لكن الحل الذي يطرحه الإرياني ومعه الكثيرون في الحكومة اليمنية لا يبدو صعب التحقق فقط، ولكنه أيضًا لا يمثل حلاً ناجعاً بقدر ما يمثل هروباً من المشكلة. لقد تم تجريب ذلك الحل عندما فتحت السعودية حدودها لليمنيين خلال ستينيات، وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ثم أثبتت الأيام فشله.

---

[65] World Bank. Economic growth in the Republic of Yemen: sources, constraints, and potentials. Volume 1. 2002

[66] "الإرياني: أي شخص يحكم اليمن لا يمكن له تجاهل شخصيات الشطر الجنوبي سابقا لإن ذلك سيكون خطأ تاريخيا". الوسط. العدد (208)، 10 سبتمبر 2008، 15

الفصل السابع: فقر الماء

"الإنهيار الخطير لمصادر المياه في اليمن لا يمكن تفاديه بل يمكن تأجيله على أقصى تقدير"
عبد الرحمن فضل الإرياني-وزير المياه والبيئة في حديث لصحيفة الشارع نشرته في 9 أغسطس 2008

تقدر منظمة الصحة العالمية نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية في اليمن بسهولة ويسر بحوالي 26% فقط.[67] ويتوقع المتخصصون أن تكون اليمن هي الدولة العربية الأولى التي تستنفذ مياهها الجوفية وإن كان البعض لا يعرف بدقة متى سيجف حوض المياه اليمني أو يصل إلى مستوى يصعب معه على الإنسان إستخراجه[68] بينما البعض الآخر يتوقع نفاذ مياه الشرب على مستوى البلاد إذا أستمرت معدلات الإستهلاك الحالية في فترة تتراوح بين 50-100 سنة.[69] ويتوقع أن يكون حوض صنعاء أول حوض تنفذ منه المياه الجوفية وذلك خلال فترة قد لا تتجاوز الـ20 عاما.[70] لكن هناك من يذهب إلى أن غياب التكنولوجيا اللازمة لتقدير حجم الإحتياطي المائي بدقة مثل الرادارات والأقمار الصناعية وغيرها يجعل تحديد فترة النفاذ صعبة، وإن كان لا يقلل من حجم المشكلة.[71]

أولا- طبيعة المشكلة

يقدر حجم المياه التي يتم الحصول عليها سنويا من المصادر المتجددة للمياه بحوالي 2.5 مليار متر مكعب. ويقدر نصيب الشخص الواحد في اليمن من المياه المتجددة في عام 2001 بحوالي 125 مترًا مكعبًا في السنة، في حين أن معدل نصيب الفرد من المياه المتجددة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ 1225 مترا مكعبا.[72] ويبلغ المعدل على المستوى الدولي 7500 مترًا مكعباً.[73] وهذا يعني أن نصيب الفرد اليمني من المياه المتجددة 10% فقط من نصيب الفرد الذي يعيش في الشرق الأوسط، أو شمال أفريقيا، أو حوالي 2% من المعدل العالمي. وتضع هذه المؤشرات اليمن بين الدول العشر الأفقر بالماء في العالم.[74] ولأن سكان اليمن قد زادوا منذ عام 2001 ، فإن حصة الفرد اليمني من المياه المتجددة لا بد ان تكون قد أنخفضت عما كانت عليه.

ولا تغطي مصادر المياه المتجددة حاجة اليمنيين السنوية من الماء والتي زادت من 2.9 مليار متر مكعب في عام 1990 إلى 3.4 مليار متر مكعب في الوقت الحالي. وقد أدت الزيادة في الإستهلاك للماء إلى زيادة الفجوة بين المياه المتاحة سنوياً من المصادر المتجددة والمياه التي يتم استهلاكها من 400 مليون متر مكعب في عام 1990 إلى 900 مليون متر مكعب في عام 2000.[75] وهذا يعني أن اليمنيين يستنفذون وبمعدلات متزايدة المخزون

---

[67] Hakim Almasmari. "Death on Tap; Yemen's water crisis" Yemen Observer. 30 Jan 2007

[68] "Comic answer to Yemen water crisis." News.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7595552.stm. 4 sep 2008

[69] World Bank. Yemen Economic Updates. Spring 2006. 6

[70] Sadam Al-Ashmory. "Current government policies do not solve Yemen's looming water crisis" Yemen Times. Issue (1184). 25 August 2008.

[71] Ibid.

[72] Christopher Ward. Yemen's Water Crisis. the British Yemeni Society. 2001.

[73] Khaled Kassem Kaid. "Yemen's Water Crisis." Yemen Times. Issue (1122). 21 January 2008.

[74] Ibid.

[75] European Community. Yemen Country Strategy Paper (200212.(2006

الجوفي من المياه والذي تكون خلال المئات، وربما خلال آلاف السنين. وإذا ما أراد اليمنيون إعادة التوازن بين التغذية المستمرة للمخزون الجوفي، وبين ما يتم استهلاكه من ذلك المخزون، فإنه سيكون عليهم، كما قال وزير المياه والبيئة، التوقف عن استخدام المياه الجوفية لفترة طويلة[76] وهو ما يعد من قبيل المستحيل.

وتستهلك الزراعة في اليمن حوالي 3.094 مليار متر مكعب، وهو ما يعادل 91% من المياه المستهلكة في حين تستهلك الإستخدامات المنزلية 288 مليون متر مكعب، وتستهلك الإستخدامات الأخرى 68 مليون متر مكعب.[77] ويتم تبديد جزء كبير من المياه التي تستخدم في الزراعة بسبب قدم أساليب الري، وبسبب إستخدام المياه لري منتجات زراعية لا تضيف أي قيمة إلى المجتمع. ففي حوض صنعاء مثلاً يبلغ الإستهلاك المنزلي من المياه حوالي 37 مليون متر مكعب بينما تستهلك الزراعة 176 مليون متر مكعب، وتذهب 6 مليون متر مكعب للإستخدامات الأخرى.[78]

ويبرز القات كمشكلة وطنية كبرى عند الحديث عن فقر الماء. وتذهب الدراسات إلى أن 700 ألف شخص نصفهم من النساء يعملون في زراعة القات الذي يستهلكه قرابة ثلث سكان اليمن (70% من الرجال و30% من النساء البالغين) ويصل الإنفاق عليه إلى 1.2 مليار دولار سنويا.[79] ويستهلك القات، الذي يزرع 85% منه في محافظات عمران، وذمار، وصنعاء، واب، وحجة حوالي 30% من المياه المستخدمة في الزراعة على مستوى البلاد.[80] وفي حوض صنعاء وحده يذهب 60% من المياه المستخدمة في الزراعة إلى القات الذي يغطي قرابة 40% من الأراضي الصالحة للزراعة.[81] وتتوسع المساحة المزروعة بالقات عاماً بعد آخر حيث زادت من حوالي 136 ألف هكتار في عام 2006 الى حوالي 141 ألف هكتاراً في عام 2007 ، في حين زادت الإنتاجية من قرابة 147 ألف طن الى 165 ألف للفترة نفسها.[82] ويصل عدد أشجار القات في اليمن إلى حوالي 260 مليون شجرة تقطف في السنة بين 3 و4 مرات.[83]

لقد شهدت اليمن خلال السنوات السابقة بعض التحولات الإجتماعية والإقتصادية وخصوصاً في مجالات النمو السكاني ومعدلات التركز السكاني في المناطق الحضرية. ولم تتمكن التحولات السياسية من مواكبة التحولات في المجالات الأخرى عن طريق سن القوانين التي تنظم إستخدام المياه والعمل على تنفيذها. وفي حين غابت الحكومة عن تنظيم المياه، سادت العشوائية في حفر الآبار. ولا تزال تلك العشوائية حاضرة حتى اليوم رغم سن قانون المياه. وما زال 90% من عمليات حفر الآبار يتم، كما يقول وزير المياه والبيئة من دون تراخيص، ويقوم بها نافذون في ظل غياب لجهات الضبط.[84]

ويقدر عدد الآبار الخاصة في اليمن ب45000 بئر[85] منها 14000 بئر في حوض صنعاء الذي لا تتجاوز مساحته

---

[76] امين الوراقي، "وزير المياه يقول...الانهيار الخطير لمصادر المياه في اليمن..."، الشارع، العدد (60)، 9 اغسطس 2008. 11 10

[77] Ibid.

[78] Sadam Al-Ashmory. "Current government policies do not solve Yemen's looming water crisis" Yemen Times. Issue (1184). 25 August 2008.

[79] عبد الحميد المساجدي، "الحكومة تصعد معركتها مع القات"، السياسية، العدد (20390)، 10 يوليو 2008. 12 13

[80] المرجع السابق.

[81] Khaled Kassem Kaid. "Yemen's Water Crisis." Yemen Times. Issue (1122). 21 January 2008.

[82] عبد الحميد المساجدي، "الحكومة تصعد معركتها مع القات"، السياسية، العدد (20390)، 10 يوليو 2008. 12 13

[83] المرجع السابق.

[84] امين الوراقي، "وزير المياه يقول...الانهيار الخطير لمصادر المياه في اليمن..."، الشارع، العدد (60)، 9 اغسطس 2008. 10 11

[85] Christopher Ward. Yemen's Water Crisis. the British Yemeni Society. 2001.

1% من إجمالي المساحة الزراعية في البلاد.[86] أما عدد حفارات الآبار فتقدر ب200 حفار. وتعاني أحواض مدن تعز وصعدة وأبين من نقص إمدادات المياه. وتتوزع الموارد المائية في طول البلاد وعرضها بشكل غير عادل حيث يعيش 90% من السكان على اقل من 90 متر مكعب من الماء في السنة.[87] وأنخفض مستوى المياه في حوض عمران بمقدار 30 متر خلال خمس سنوات[88]، وهو ما يعني أنه قد تم إستنزاف المياه التي تكونت خلال مئات السنين. فنقص مخزون الماء بمعدل 100 متر في 20 عاماً يعني إستنزاف المياه التي تكونت خلال 400 عام.[89]

ثانيا- المعالجات الحكومية

يمكن إرجاع أزمة المياه في اليمن بشكل أساسي إلى السياسات الحكومية التي تم أو لم يتم إتباعها. فقد تبنت الحكومة سياسة للتوسع الزراعي في مناطق تعتمد على قدر محدود من مخزون المياه الجوفية.[90] كما أن الحكومة ركزت ولسنوات عديدة على تقديم المياه الصالحة للشرب بأقل تكلفة دون الإهتمام بعدالة التوزيع والإستدامة.[91] ولجأت الحكومة وما زالت تلجأ إلى بناء السدود في الكثير من المناطق بالرغم من أن سياسة بناء السدود بحسب رأي وزير المياه والبيئة ليست مجدية في بلد حار وجاف مثل اليمن وحيث ينتهي الحال بالمياه إلى التبخر.[92] وتزيد السدود من تعقيد المشاكل المتصلة بالمياه بدلاً من أن تحلها. وما لا يتحدث عنه الناس هو أن السدود التي يتم بنائها تصادر حقوق الناس في الماء لصالح نافذين ومراكز قوى. فبناء سد في أعالي وادي معين يعني توجيه المياه إلى مناطق أخرى بدلاً من أصحاب الحق التاريخي في مياه ذلك الوادي. وقد تكون السدود مفيدة في حال وجود دراسات دقيقة لحقوق الملكية أو في حال إستخدامها للحصول على مياه الشرب، وليس للزراعة.[93] وما تحتاجه اليمن ليس السدود ولكن منشأت مائية تتولى تحويل المياه دون التفريط بحقوق الملكية.[94]

وحيث أن حوض صنعاء هو المهدد الأول بالجفاف، فإن هناك من يرى أن أفضل طريقة للتعامل مع أزمة المياه في حوض صنعاء هي تخفيض إستهلاك المياه، والحد من التوسع الزراعي. ويتم إستبعاد خيار تحلية مياه البحر ونقلها إلى صنعاء كحل للمشكلة، لأن تكلفة مثل ذلك المشروع عالية جدًا ولا يمكن لليمن في ظل أوضاعها الإقتصادية القائمة تحملها.[95] وهناك من يقترح العمل على تخفيض سكان العاصمة صنعاء من مستواه الحالي الذي قدر ب2 مليون نسمة (في حين أنه ربما قد وصل إلى 4 مليون) إلى حوالي 800 ألف نسمة.[96] وتشكل اللامركزية عند البعض الآلية المناسبة لتفكيك التركز السكاني في العاصمة صنعاء.[97] لكن اللامركزية قد تحل مشكلة حوض صنعاء، وليس مشكلة البلاد، وقد تعيد توزيع السكان بين العاصمة والمحافظات، لكنها لن تعيد توزيع السكان بين الجبال والسواحل. كما أن اللامركزية قد تخلق مشاكل أكبر بالنظر إلى تكلفتها العالية قياسًا بالعائد الذي يمكن أن تحققه.

---

[86] "مخاوف من مواجهة اليمن كارثة مائية" ، كونا.

[87] Christopher Ward. Yemen's Water Crisis. the British Yemeni Society. 2001.

[88] Ibid.

[89] European Community. Yemen Country Strategy Paper (200212 ،(2006-

[90] Sadam Al-Ashmory. "Current government policies do not solve Yemen's looming water crisis" Yemen Times. Issue (1184). 25 August 2008.

[91] Khaled Kassem Kaid. "Yemen's Water Crisis." Yemen Times. Issue (1122). 21 January 2008.

[92] امين الوراقي، "وزير المياه يقول...الانهيار الخطير لمصادر المياه في اليمن..."، الشارع، العدد (60)، 9 أغسطس 2008، 10-11

[93] المرجع السابق.

[94] المرجع السابق.

[95] Sadam Al-Ashmory. "Current government policies do not solve Yemen's looming water crisis" Yemen Times. Issue (1184). 25 August 2008.

[96] Ibid.

[97] امين الوراقي، "وزير المياه يقول...الانهيار الخطير لمصادر المياه في اليمن..."، الشارع، العدد (60)، 9 أغسطس 2008، 10-11

وتركز توصيات الخبراء الخاصة بطرق مواجهة أزمة المياه في اليمن على قيام الحكومة بإدارة الموارد المتوفرة بكفاءة، واعتماد اللامركزية في إدارة الموارد المائة، والإستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها، وزرع محاصيل زراعية تتناسب مع مخزون المياه المتوفر في كل حوض، والسيطرة على عوامل تلويث المياه، والتركيز على المحاصيل التي يتم ريها بمياه الأمطار، والتوعية بأزمة المياه.[98]

ولا تبدو الحلول المطروحة عملية بالشكل الكافي، فالحديث مثلاً عن الإستفادة من مياه الصرف الصحي قد لا يكون مجدية في ظل مؤشرات تؤكد (انظر الجدول رقم 51) أن نسبة السكان الذين لديهم تصريف صحي في اليمن لا تزيد عن 43% مقارنة بنسبة 70% في مصر، و73% في المغرب، و 79% في العراق، و 82% في جيبوتي، و 85% في تونس، و 90% في سوريا، و98% في لبنان والإمارات.

جدول رقم (51)، نسبة السكان الذين لديهم صرف صحي محسن في اليمن وبعض الدول العربية الأخرى في عام 2004

الدولة	السودان	اليمن	مصر	المغرب	العراق	جيبوتي	تونس	سوريا	الجزائر	الأردن	ليبيا	الإمارات	لبنان	قطر
النسبة	34	43	70	73	79	82	85	90	92	93	97	98	98	100

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

وهناك حلولاً تبدو أكثر منطقية وشمولية وإن كان الكثيرون يتجنبون الحديث عنها لأسباب سياسية.[99] وأهم تلك الحلول تبني سياسات عامة تشجع على إعادة توزيع سكان البلاد الذين يتركز 85% منهم في المناطق الجبلية، نحو السواحل حيث تتركز الموارد الإقتصادية، وحيث يمكن حل مشاكل ليس فقط المياه ولكن أيضا الكهرباء والطرق وندرة الأراضي وغيرها من المشاكل. ولعل العقبات التي تعترض مثل هذه الحلول هي سياسية بالدرجة الأولى. فهناك من ينظر إلى المسألة من منظور سياسي شخصي أو فئوي أو قروي أو حتى مذهبي، ويرى أن إعادة توزيع السكان ستعني خروج السلطة من بدروم منزله أو فناء حديقته أو من مرابع القبيلة التي ينتمي إليها. وهناك بالتأكيد مصالح سياسية واقتصادية مشروعة وغير مشروعة ينبغي مراعاتها عند تبني سياسات بهذا الحجم لكن الإصرار على تركيز السكان في مناطق تغيب عنها الموارد، والماء في المقدمة، لا يمكن النظر إليه الا على أنه قتل جماعي، وإن تدريجي، لشعب بأكمله.

ولعل خير ما يمكن أن ينتهي به هذا الفصل هو الإشارة إلى مسألتين كثيرًا ما يتحدث عنهما وزير المياه والبيئة: الأولى منهما أن وزارة المياه والبيئة أنشئت لإدارة الموارد المائية لكن الوزارة لم تتمكن حتى الآن من مباشرة إختصاصاتها لإن 90% من الموارد المائية ما زالت تحت سيطرة وزارة الزراعة. أما المسألة الثانية فهي أن اليمنيين لا يعرفون حتى اليوم من يمتلك المياه الجوفية. هل هي ملك للدولة؟ أم هي ملك لصاحب أو أصحاب الأراضي التي تقع المياه تحتها.[100] والخوف أن تنفذ الموارد المائية قبل أن يتم التغلب على قضية تنازع الإختصاص حول صاحب الحق الشرعي في إدارة الموارد المائية وهل هي وزارة الزراعة والري، أم وزارة المياه، وقبل أن يتمكن اليمنيون من معرفة صاحب الحق الشرعي في ملكية المياه الجوفية.

---

[98] Sadam Al-Ashmory. "Current government policies do not solve Yemen's looming water crisis" Yemen Times. Issue (1184). 25 August 2008.

[99] يستثنى من هذا وزير المياه والبيئة عبد الرحمن فضل الإرياني الذي تطرق باستحياء لهذا الخيار..انظر: امين الوراني، "وزير المياه يقول...الانهيار الخطير لمصادر المياه في اليمن..."، الشارع، العدد (60)، 9 أغسطس 2008، 10 11

[100] المرجع السابق.

الفصل الثامن: فقر الضوء

زار الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق الجمهورية اليمنية في مايو عام 2004. وأراد بعض المسئولين اليمنيين الإستفادة من تجربة ماليزيا في النهوض الإقتصادي الذي حققه الدكتور مهاتير في بلاده، فسألوه في إحدى اللقاءات عن الوصفة السحرية التي طبقها حتى حقق لبلاده تلك القفزة الكبيرة، وتضمن الرد سؤاله لهم عن حجم الطاقة التي تولدها اليمن. وقد ردوا عليه بأن اليمن تولد قرابة 500 ميجا من الطاقة الكهربائية، ولما سمع ذلك قال، كما روى أحد الحاضرين، أنه لا مجال لأي نقاش حول الإستثمار أو النهوض الإقتصادي مع ذلك القدر من الطاقة.

وكان الشاعر والكاتب اليمني الكبير الدكتور عبد العزيز المقالح قد كتب حول مشكلة الكهرباء ، في صحيفة الثورة الرسمية بتاريخ 6 يونيو 2006 ، قائلا:

"اغلب الظن أن مشكلة الكهرباء في بلادنا لن تحل وكأن بينها ومشكلة الشرق الأوسط رابطا وثيقا. وربما توصل المجتمع الدولي الى حل المشكلة الأخيرة قبل أن تتمكن بلادنا من حل مشكلة الكهرباء. والدليل على ذلك أن عشرات السنين مرت وتمر والشكوى من الكهرباء لا تتوقف والإطفاءات المتكررة لا تنقطع والأجهزة المنزلية التي فرضتها الحياة الحديثة على منازل المواطنين تحترق وتحرق معها قلوب أصحابها واغلبهم من الفقراء....وما اعر فه أن الدولة لم تبخل على هذا المرفق بقليل أو كثير مما يتطلبه وفي حديث مع اقتصادي موثوق به أن نصف المساعدات التي كانت بلادنا تتلقاها –فيما مضى—من الأشقاء والأصدقاء تذهب لمعالجة الكهرباء وان نصف عائدات النفط تم صرفها على الكهرباء أيضا. ورغم ذلك فلا يزال نصيب الوطن كله من الميقاوات الكهربائية لا يزيد عما يمتلكه تاجر واحد في مصر او في الخليج الأمر الذي يجعل الناس يتساءلون: وأين ذهبت تلك الأموال الهائلة وفي أي بحر غرقت (؟!!)"

وكأنما ليؤكد صدق نبوءته، فقد عاد المقالح بعد مرور عامين كاملين، للكتابة من جديد حول الموضوع، وفي نفس الصحيفة والمكان، وذلك بتاريخ 24 يونيو 2008 :

"لقد انتهى عهد الظلام عن كل مكان في العالم، لكنه لم يزل يطاردنا، وينشر أشباحه في مدننا وقرانا، ليمنع التطور الحقيقي عن هذا البلد، ويشكل المزيد من العوائق في وجه محاولة الخروج به من أزماته الظلامية، تلك التي يبدو أنها لن تنتهي الا مع انتهاء أزمة طفي لصي."

ولم يكن الدكتور المقالح وحده الذي وجد صعوبة في فهم لغز الكهرباء في اليمن، فهاهو مهندس الإليكترونيات احمد عبد الله العنسي يقول شاكياً إطفاءات الكهرباء لصحيفة البلاغ "أحيانا يقولون لنا هناك عجز في الطاقة وأحيانا آخر يقولون هناك أعمال صيانة وهناك أزمة في الديزل وهناك خلافات مالية مع الشركات الخاصة المالكة للمولدات التي تبيع لنا الكهرباء." أما محمد علي حمود الانسي فقال حانقاً "منذ قيام الثورة ونحن في ظلام دامس والتيار الكهربائي صار مثل الكابوس والهم على القلب وخصوصاً في شهر رمضان، إطفاء الصباح ست ساعات، وبعد العصر ساعة وفي أول الليل ثلاث ساعات، وفي وقت السحور والصلاة ساعة.."[101]

أولا- وضع الكهرباء

لم يبالغ الدكتور المقالح في حديثه عن مشكلة الكهرباء في اليمن وهي المشكلة التي تزداد سوءًا عامًا بعد آخر. وكان وزير الكهرباء الأسبق، عبد الرحمن طرموم، قد ذكر بأن إجمالي ما يتم توليده في اليمن (انظر الجدول رقم 52) بين 550-580 ميجا في حين أن الطلب أثناء الليل يصل إلى 630 ميجا وهو ما يؤدي إلى الإطفاءات المتكررة التي يتم توزيعها على مختلف المحافظات.[102]

---

[101] عبد الفتاح علي البنوس. "الكهرباء في رمضان اطفاءات استفزازية وخسائر باهضة وفواتير استهلاك مرتفعة". البلاغ. العدد (797)، 16 سبتمبر 2008. 9

[102] "وزير الكهرباء لـ"26 سبتمبر": سد الفجوة بين الطلب والمنتج اهم اولوياتنا. 26 سبتمبر. العدد (1146)، 2 سبتمبر 2001

جدول رقم (52)، توليد الكهرباء في اليمن									
المحطة	محطة الحا	محطة راس كثيب	محطة الحسوة	محطة المنصورة	محطة خور مكسر	محطة ذهبان	محطة حزيز	أخرى	التوليد الاجمالي
التوليد (ميجا)	160	150	125	58	28-25	25	30		580-550
المصدر: "وزير الكهرباء لـ26 سبتمبر: سد الفجوة بين الطلب والمنتج أهم أولويتنا"، 26 سبتمبر، العدد (1146)، 2 سبتمبر 2004									

وتغطي الشبكة العامة للكهرباء في اليمن حوالي 40% من السكان 35% منهم في المدن و5% في الارياف.[103] وفي الوقت الذي تعجز فيه الكهرباء المولدة حاليا عن سد حاجات السكان الذين تم ربطهم بالشبكة، فإن هناك نمو سنوي للطلب على الكهرباء تقدره الحكومة بـ7-10%. ويشكل عجز الطاقة الكهربائية والإنطفاءات المتكررة إحدى عوائق النمو الإقتصادي.[104]

وكان الوزير "طرموم" قد ذكر في جلسة لمجلس النواب عقدت يوم 2005/6/19 أن قدم محطة الكهرباء التي يبلغ عمرها حوالي 20 عاماً قد أدى إلى إنخفاض الطاقة المولدة من 660 ميجاوات إلى 560 ميجاوات مما جعل وزارة الكهرباء تلجأ إلى تعميم الإطفاءات على مختلف محافظات الجمهورية اليمنية.[105] وأكد تقرير صادر عن لجنة السلطة المحلية والخدمات بمجلس الشورى بأن العمر الإفتراضي لنصف محطات توليد الكهرباء قد أنتهى، وأن المحطات بشكل عام تشهد تراجعًا في حجم التوليد بسبب غياب الصيانة.[106]

وفي الوقت الذي تغطي فيه شبكة الكهرباء العامة في اليمن حوالي 40% ، فإن الكهرباء في كل من مصر والأردن ولبنان تغطي (كما يبين الجدول رقم 53) جميع السكان في الريف والحضر وبنسب تقترب من 100%.

جدول رقم (53)، نسبة السكان الذين يحصلون على خدمة الكهرباء			
الدولة	إجمالي (%)	حضر (%)	ريف(%)
اليمن	40	84	26
الأردن	99.8	100	98.9
مصر	98	100	95
لبنان	98	100	96
تونس	98	100	93
Source: International Development Association. Middle East and North Africa Region. Infrastructure Development Unit. Republic of Yemen. Power and Energy Sector. January 2000. 14			

وبلغ معدل الإستهلاك السنوي للفرد من الكهرباء في اليمن 150 كيلو وات في عام 1998 بينما وصل متوسط

---

[103] Energy Information Administration. "Country Analysis Briefs; Yemen "www eiadoe.goy October 2007.

[104] Economist Intelligence Report Yemen; Country Profile 2004.2526

[105] "في انتظار النهاية...انقطاعات الكهرباء جرعة دائمة" الصحوة، 18 اغسطس 2005. 5

[106] "نصف محطات توليد الكهرباء انتهى عمرها الإفتراضي"، الوسط، 6 اغسطس 2008

إستهلاك الفرد لنفس العام في الأردن ولبنان 2050، 2600 على التوالي. وبناء على البيانات الواردة في الجدول رقم (54) فإنه يمكن القول بأن الفرد اللبناني يستهلك 18 ضعف ما يستهلكه الفرد اليمني من الكهرباء. أما الفرد الأردني، فيستهلك 15 ضعف ما يستهلكه الفرد اليمني.

جدول رقم (54)، متوسط استهلاك الفرد للكهرباء سنويا (كيلووات/سنة)

البلد	المتوسط	السنة
اليمن	150	1998
الأردن	2.050	1998
لبنان	2.600	1998
تونس	665	1996
مصر	900	1997

Source, International Development Association, Middle East and North Africa Region, Infrastructure Development Unit, Republic of Yemen, Power and Energy Sector, January 2000, 14

ثانيا- المعالجات الحكومية

لم يكن الإحباط الذي عبر عنه الدكتور المقالح، والذي تم الإشارة إليه في بداية هذا الفصل، دون مبرر، فقد بلغ الدعم الحكومي السنوي لقطاع الكهرباء خلال السنوات الماضية حوالي 50 مليون دولار.[107] ومع أن مبلغ الدعم السنوي لقطاع الكهرباء قد يوحي بأن اليمنيين يحصلون على الكهرباء مجاناً إلا أن الواقع يثبت خلاف ذلك. ففاتورة الكهرباء في اليمن تعد من أغلى الفواتير قياسًا بالخدمة ذاتها، وبدخل الفرد. ولم يؤد الإنفاق الهائل على قطاع الكهرباء إلى تعميم الخدمة على السكان، أو تحسين جودتها، أو خفض تكلفتها. وقد حافظ قطاع الكهرباء على تدهور مستمر، ففي بداية التسعينات كانت البلاد تولد حوالي 800 ميجاوات من الكهرباء، ومع نهاية عقد التسعينات إنخفض مقدار التوليد بما يزيد عن الثلث.[108] ثم تم رفع الطاقة إلى حوالي 800 ميجا خلال السنوات الأخيرة عن طريق المحطات الإسعافية والإستئجار. وتعاني الكهرباء حالياً من عجز في التوليد، ورداءة في أنظمة النقل والتوزيع، وبالتالي وجود نسبة عالية من الفاقد تصل إلى قرابة الثلث.[109]

ومع أن الحكومة كانت قد أعلنت أنها ستزيد إنتاج الكهرباء بمقدار 1400 ميجا بحلول عام 2010[110] الا أن ذلك الهدف لا يبدو قريب التحقق. وصحيح أن اليمن وقعت في مارس 2005 عقدًا مع الشركة الألمانية "سمينز" لبناء محطة توليد الكهرباء بالغاز في محافظة مأرب بقوة 340 ميجا وات، الا إن المشروع الذي كان مخططاً الإنتهاء منه في عام 2008 ما زال متعثرًا بعد أن تم الإختلاف حول إرساء المناقصة الخاصة بتنفيذ المرحلة الثانية. وهناك خوف له ما يبرره من أن تلحق محطة مأرب الغازية بمشروع بناء سد مأرب وقنوات التصريف التابعة له، والذي تم البدء في تنفيذه في منتصف الثمانينات ولم يتم إنجازه حتى الآن.

وكانت الحكومة اليمنية قد وقعت في يوليو 2007 إتفاقية مع شركة "باور كوربوريشن" الأمريكية لبناء خمس مفاعلات نووية لإنتاج 5000 ميجاوات من الكهرباء. ونقلت وكالة فرانس برس في ذلك التاريخ، عن وزير الكهرباء

[107] Energy Information Administration. "Country Analysis Briefs; Yemen."www.eiadoe.gov October 2007.

[108] International Development Association. Middle East and North Africa Region. Infrastructure Development Unit. Republic of Yemen. Power and Energy Sector. January 2000. 2

[109] Ibid.

[110] Energy Information Administration. "Country Analysis Briefs; Yemen.""www.eiadoe.gov October 2007.

السابق الدكتور/ مصطفى بهران، أن العقد ينص على "أن تعمل شركة بورد كوربوريشن وبشكل حصري على إنتاج خمسة آلاف ميغاوات من الكهرباء النووية السلمية." ونشرت بعد ذلك تقارير صحفية تؤكد بأن مالك شركة "باور كوربوريشن" هو مهاجر يمني، إسمه "جلال الغني"، بالشراكة مع أمريكي إسمه "جيمس جيرمي"، وأن جلال الغني قد فصل من عمله في إحدي الشركات، وأنه تحوم حوله الكثير من الشبهات.[111] وقد ألغت الحكومة الإتفاقية المشار اليها بعد نشر تلك التفاصيل..[112]

ومع أن الحكومة تراهن على إحتياطيات الغاز في توليد الكهرباء مستقبلا، إلا أن تلك الإحتياطيات لن تغطي سوى إنتاج 3000 ميجاوات من الكهرباء لفترة تمتد لـ25 عاما، في حين أن إحتياجات اليمن المتزايدة من الطاقة الكهربائية ستتجاوز ذلك القدر بكثير.

وتقدم التقارير الحكومية صورة براقة لقطاع الكهرباء وللإنجازات التي تم تحقيقها. ولا شيء يدحض مصداقية تلك التقارير مثل إنطفاء التيار الكهربائي في منزل وسط العاصمة بمجرد أن يبدأ المواطن في قراءة إحدى تلك التقارير. وقد يستمر الإنطفاء لساعات ويتكرر لأكثر من مرة في ذات اليوم. والأسوأ من ذلك أن التيار الكهربائي قد يعود "مشقرًا بجني" كما يقولون، فيحرق أجهزة التلفزيون والغسالات والثلاجات وغيرها من الأجهزة الكهربائية، ويكلف المواطنين ملايين الريالات. وإذا كانت الصين بسكانها الذين يقدرون بالمليار ونصف قد أحتفلت بمرور 50 عاماً دون أن تنطفئ الكهرباء فإن الوضع في اليمن كما يقول بندر الحيمي أنه "لا يمر يوم إلا وتطفأ فيه الكهرباء من خمس إلى ثمان مرات.."[113]

---

[111] كان للصحفي الأمريكي من أصل يمني منير الماوري الفضل في كشف تلك التفاصيل التي نشرتها بعد ذلك الكثير من الصحف والمواقع خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2007.

[112] "اليمن يلغي اتفاقا مع شركة أمريكية لبناء خمس مفاعلات نووية" وكالة انباء البحرين، 30 أكتوبر 2007.

[113] عبد الفتاح علي البنوس، "الكهرباء في رمضان اطفاءات استفزازية وخسائر باهضة وفواتير استهلاك مرتفعة"، البلاغ، العدد (797)، 16 سبتمبر 2008، 9.

الفصل التاسع: فقر المواصلات

شهد الثلث الثاني من شهر ديسمبر 2008 حادثة تمثل سابقة من نوعها، فقد حوصر المئات من الحجاج اليمنيين في مطار الملك عبد العزيز بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية لأكثر من أسبوع بسبب خلاف نشب بين الخطوط الجوية اليمنية ووزارة الأوقاف اليمنية ايضا. وفي الوقت الذي حملت فيه وزارة الأوقاف الخطوط الجوية اليمنية مسئولية ما يحدث لأنها لم تلتزم بجدول الرحلات المحدد فإن الخطوط الجوية اليمنية بدورها أرجعت أسباب التأخير إلى الازدحام الشديد لمطار الملك عبد العزيز. وفي الوقت الذي أكدت فيه الخطوط الجوية اليمنية بأنها تكفلت بإيواء وإطعام الحجاج الذين تأخرت رحلاتهم، فإن الحجاج نفوا في تصريحات إعلامية ذلك. وقال بعضهم أنهم اضطروا إلى التسول بعد نفاذ نقودهم.[114] ونقلت وكالة سبأ للأنباء في 15 ديسمبر عن الكابتن عبد الخالق القاضي، رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية اليمنية، بأن الشركة "قامت هذا العام بنقل الحجاج من أقصى شرق آسيا وبعض الدول الأوروبية، ووصلت إلى نقاط جديدة في إفريقيا مثل بوركينا فاسو وموريتانيو وزنجبار."[115]

أولا- وضع الطرق

تعاني الطرق في اليمن العديد من أوجه القصور.. فرغم أن الطرق تصمم في العديد من دول العالم لتربط الناس بالموارد والأنشطة الإقتصادية، إلا أن الطرق في اليمن قد تصمم بشكل أساسي لتربط الناس بمراكز النفوذ. وفي مقابل طرق لا يسافر عليها الناس الا نادرًا، هناك الكثير من المسافرين الذين لا يجدون طرقا يسافرون عليها. ولا يخضع توزيع الطرق بين المحافظات، أو بين المديريات داخل كل محافظة، لأولويات التنمية بقدر ما يخضع لإعتبارات السياسة والنفوذ الشخصي والعلاقة بصانع القرار.

وتتميز كل الطرق تقريباً بسوء التنفيذ. فقد ذهب إعصار حضرموت في عام 2008 بمليارات الريالات التي تم إنفاقها على بناء وسفلتة طرق لم تصمد طويلاً في مواجهة السيول. أما في محافظة إب، فإن الأمر لم يحتج إلى إعصار في عام 2007، فقد تم اختيار المحافظة في ذلك العام لتكون مكاناً للإحتفال بعيد الثورة وليتم إعطاء للتنمية فيها دفعة قوية. وتم على عجل تبديد مليارات الريالات على سفلتة بعض الطرق ليتم افتتاحها أثناء الإحتفال بذكرى قيام الوحدة، وقد جاء السيل فجرف تلك الطرق بين عشية وضحاها، بعضها كان قد تم افتتاحه، والبعض الآخر كان ما يزال في طور التنفيذ.

ومن النادر جدًا أن يسافر الشخص على طريق أو شارع ليس مليئا بالحفر أو لم تتآكل طبقة الإسمنت في الكثير من أجزائه. وغالباً ما يتندر الناس بالقول أن موردي قطع غيار السيارات هم الذين يقفون خلف فساد الطرق على إعتبار أنهم على مستوى الداخل المستفيد الوحيد من خرابها.

وما يزال أبرز طريقين في اليمن هما طريق الحديدة صنعاء وطريق تعز صنعاء، وقد تم شقهما وسفلتتهما في عهد المملكة المتوكلية اليمنية قبل أكثر من نصف قرن، وما يزال الطريقين كما هما منذ دخلا الخدمة، ويتكون كلا منهما من خط واحد يمر عبره السائقون في اتجاهين، وتؤدي محاولات التجاوز على الخطين، وخصوصاً على خط صنعاء تعز إلى حوادث مروعة. وغالباً ما تؤدي الحوادث على خط صنعاء تعز إلى إغلاق الطريق الذي يعتبر الأكثر

---

[114] انظر على سبيل المثال: "حجاج بيت الله الحرام يفترشون أرض مطار جدة"، الأيام، العدد (5580)، 16 ديسمبر 2008، 1، 4 ؛ "مئات الحجاج اليمنيين عالقين في مطار جدة ومطالبات بالتحقيق مع المتسببين"، الصحوة، العدد (1154)، 18 ديسمبر 2008، 1-3 وكذلك الإعلان الخاص باليمنية في الصفحة الأخيرة؛ "(اليمنية) توضح أسباب تزاحم الحجاج بمطار جدة وتعتذر لهم ولذويهم"، الأيام، العدد (5582)، 19/18 ديسمبر 2008، 1، 4

[115] "الكابتن القاضي: اليمنية نقلت هذا العام حجاجاً من آسيا وأفريقيا وأوروبا"، سبأ نت، 15 ديسمبر 2008.

إزدحاما في البلاد لساعات . أما على طريق صنعاء الحديدة، فإن انقلاب ناقلة للغاز قد يؤدي إلى تعطل الطريق ليومين أو ثلاث أيام.

وتقول وزارة الأشغال العامة على موقعها الإلكتروني الذي تم زيارته في 17 سبتمبر 2008 (انظر الجدول رقم 55) أن الطرق التي تربط اليمن بدول الجوار يبلغ طولها 2978 كم وأن الطرق التي تربط العاصمة اليمنية صنعاء بعواصم المحافظات، أو تربط عواصم المحافظات ببعضها البعض، تبلغ أطوالها 3083.7 كم. ويبلغ إجمالي الطرق المسفلتة بكل أنواعها 12555 كم. وهناك بحسب الوزارة 11724 كم تحت التنفيذ. ولعل ما تسميه الوزارة طرق تحت التنفيذ هي في الواقع مشاريع متعثرة منذ سنوات عديدة.

جدول رقم (55): الطرق المسفلتة وتحت التنفيذ في اليمن (2008)

النوع	قيد التنفيذ (كم)	المنفذ (كم)
طرق الربط الدولية	298	2978
طرق رئيسية	1546	3084
طرق ثانوية	9431	5721
طرق ريفية	539	772
الإجمالي	11724	12555

المصدر: وزارة الأشغال العامة، www.mpwh-ye.net

وتؤدي محدودية شبكة الطرق، ورداءة تنفيذها، أو غيابها، إلى رفع تكلفة نقل البضائع والمنتجات والأشخاص والحد بالتالي من قدرة الكثير من الناس وخصوصاً الفقراء وسكان الريف على ممارسة الكثير من الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية التي تتطلب الإنتقال. وتصبح الأنشطة التي يمكن لأولئك الناس ممارستها محصورة في نطاق جغرافي ضيق لا يتجاوز في مساحته المسافة التي يستطيع الناس قطعها مشياً على الأقدام.

وتساهم رداءة الطرق تصميماً وتنفيذاً، وسواء أكانت مسفلتة أو ترابية، في جعل اليمن واحدة من الدول التي تتميز بمعدل مرتفع في حوادث السيارات. ومع أن الصحف في اليمن لا تهتم كثيرا بحوادث السيارات، الا أن بعض تلك الحوادث المروعة، وعلى نحو متزايد، أصبحت تجد طريقها إلى النشر في الصحف أو في المواقع الإخبارية.

فعلى سبيل المثال، لقي 13 شخصاً مصرعهم وأصيب 6 آخرين في 20 سبتمبر 2008 في حادث وقع فجرًا على طريق صنعاء عدن، بالقرب من مديرية الرضمة محافظة إب، وهو طريق يتكون من شريط إسفلتي واحد ذو اتجاهين، وقد وقع الحادث عندما حاولت سيارة "ديانا" التجاوز فخرجت إلى الإتجاه الآخر، واصطدت بالباص الذي كان متجها من صنعاء إلى الضالع حاملاً على متنه 14 راكباً.[116] وبلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا في حوادث مرورية خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر سبتمبر 2008 والتي وافقت أيضا الأسابيع الثلاثة الأولى من رمضان 159 شخصا وبمعدل 53 شخصا أسبوعيا بينما بلغ عدد المصابين 1156 شخصا.[117] وبلغ عدد الحوادث المرورية 945 حادثا منها 466 حادث تصادم سيارات و347 حادث دهس لمشاة. ويقدر معدل قتلى الحوادث المرورية بـ35-40 شخصا أسبوعيا.[118]

---

[116] "وفاة 13 وإصابة 6 آخرين في حادث مروري مروع بمديرية الرضمة هو الأسوأ من نوعه خلال شهر رمضان"، موقع التغيير al tagheer.com. 21 سبتمبر 2008

[117] "أكثر من 150 قتيلا و1150 مصاباً حصيلة الحوادث المرورية". الوسط. العدد (210). 24 سبتمبر 2008. 1. 2

[118] المرجع السابق.

ومع أن الكثير من الحوادث المرورية لا تصل إلى الجهات المختصة، إلا أن عدد القتلى وفقا للتقديرات السابقة هو عدد كبير قياسا بعدد السكان وعدد السيارات. وفي عام 2008 وحده قتل حوالي 3 آلاف وأصيب أكثر من 20 ألف شخص في أكثر من 16 ألف حادث مروري.[119]

ويكفي أن يتذكر الإنسان بعض الذين قضوا في حوادث سير، أو تعرضوا لإصابات، أو حتى لحوادث نتج عنها أضرار مادية كبيرة، خلال الأعوام السابقة، ليدرك حجم الظاهرة. وهناك الكثير من الأشخاص المعروفين عند الناس، والذين قضوا في حوادث مرورية، ومنهم الشيخ مجاهد أبو شوارب في 17 نوفمبر 2004، والصحفي حميد شحره، رئيس تحرير صحيفة الناس، في 26 أكتوبر 2006، والأستاذ يحيى المتوكل، الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، في 13 يناير 2003، الصحفي إياد عصام سعيد سالم رئيس تحرير مجلة صم بم ومعه الصحفي محمد أبو بكر سليمان والصحفية نعيمة عبد العزيز محمد في 10 يناير 2007 ، والسياسي صالح الجنيد المحافظ الأسبق للضالع في 16 مايو 2007 ، و أ. د عبد العزيز السقاف، مؤسس ورئيس تحرير صحيفة اليمن تايمز في عام 1999، وغيرهم الكثير.

ثانيا- أوضاع الموانئ

تعتبر مطارات صنعاء، عدن، الحديدة، والمكلا أهم المطارات في اليمن. وهناك عدد آخر من المطارات الأقل أهمية مثل مطار تعز. وقد صادقت اليمن في أوائل عام 2008 على اتفاقية الأجواء المفتوحة لنقل المسافرين والبضائع مع الدول العربية الأخرى والتي أخضعت بموجبها اليمن مطارات عدن والحديدة والمكلا لنصوص الإتفاقية، وعلى أن يتم ضم مطار صنعاء في عام 2009.[120] لكن مع نهاية العام لم يكن قد حدث أي تغير يذكر في نقل الركاب، أو في الرحلات الجوية الدولية إلى اليمن. ومن ضمن الأسباب التي يوردها البنك الدولي لعدم الزيادة في عدد المسافرين، أو الرحلات الجوية إلى اليمن، إرتفاع أسعار وقود الطائرات والخدمات المقدمة للطائرات في المطارات اليمنية، وضعف البنية الأساسية للمطارات، والوضع السياسي الذي أثر على تدفق السياح إلى اليمن.[121]

وبالنسبة للموانئ البحرية فإن أهمها هي موانئ عدن، الحديدة، المكلا، والمخاء. وبالرغم من أن عدن يعتبر الميناء الرئيسي للبلاد ويمكن له أن يحقق الكثير من الإزدهار، إلا أن الجهود الحكومية لتحديث الميناء قد ظلت محدودة، وتعرض الميناء إلى إنتكاسة كبيرة إثر الهجوم على المدمرة الفرنسية ليمبرج في عام 2002، بما في ذلك إنسحاب الشركة السنغافورية التي كانت تشغل الميناء.

---

[119] "وفاة 2833 شخصا بحوادث مرورية خلال عام 2008"، السياسية، العدد (20528)، 31 ديسمبر 2008، الأخيرة.

[120] World Bank, Yemen Economic Update, Summer 2008, 14

[121] Ibid., 13

الفصل العاشر: فقر الإتصالات

إعتبر البنك الدولي في تقريره الدوري عن اليمن لصيف عام 2008 قطاع الإتصالات في اليمن، والذي يتم التركيز عليه هنا، واحدًا من القطاعات الأكثر تخلفاً في منطقة الشرق الأوسط حيث بلغ عدد خطوط التلفون الثابت مع نهاية عام 2007 حوالي 1.1 مليون خط ، وبلغ عدد خطوط التلفون السيار 3.1 مليون خط. أما مستخدمي الإنترنت فقد بلغ عددهم 300 ألف مستخدم.[122] ويواجه قطاع الإتصالات العديد من العوائق التي تحول دون نشر خدمات الإتصالات إلى مختلف أنحاء البلاد وتخفيض التكلفة. ويستعرض هذا الفصل في النقطة الأولى مدى توفر خدمات الإتصالات في البلاد مقارنة بالدول العربية الأخرى. أما في النقطة الثانية، فيتم التركيز على الأوضاع العامة للقطاع وعوائق نموه وتطوره.

أولا- خدمات الإتصالات

1. خطوط التلفون والإنترنت

بلغ عدد خطوط التلفون الثابت في الجمهورية اليمنية 39 خطا لكل 1000 من السكان في عام 2005. وكما يوضح الجدول رقم (56) فإن هذا المعدل هو الثالث من حيث السوء في العالم العربي حيث لا يتخلف عن اليمن سوى جيبوتي والسودان.

جدول رقم (56)، خطوط التلفون الأرضي والسيار ومستخدمي الإنترنت (2005)

الدولة	ليبيا	السودان	جيبوتي	اليمن	سوريا	مصر	لبنان	الأردن	المغرب	الجزائر	عمان	تونس	السعودية	قطر	الكويت	الإمارات	البحرين
خطوط التلفون الأرضي لكل 1000 شخص	133	18	14	39	152	140	277	119	44	78	103	125	164	253	201	273	270
خطوط التلفون السيار لكل 1000 شخص	41	50	56	95	155	184	277	304	411	416	519	566	575	882	939	1.000	1.030
مستخدمي الإنترنت لكل 1000 شخص	36	77	13	9	58	68	196	118	152	58	111	95	70	269	276	308	213

Source: UNDP. Human Development Report 2007-2008

وتمتلك لبنان أعلى معدل في خطوط التلفون الأرضي (277 لكل 1000 شخص) تليها الإمارات بـ273 خط، ثم البحرين بـ270، فقطر بـ253، فالكويت بـ201. وبالنسبة لخطوط التلفون السيار لكل 1000 شخص فقد جاءت اليمن في المركز الرابع من حيث السوء حيث يوجد 95 خط تلفون
سيار في حين يوجد 155 خط تلفون سيار لكل1000 سوري و184 مقابل كل 1000 مصري، و304 مقابل كل 1000 أردني. ويبلغ المعدل في الكويت والإمارات على التوالي 1030 و1000 خط تلفون سيار لكل 1000 شخص.
ويستخدم الإنترنت في اليمن 9 اشخاص من بين كل 1000 شخص في حين أن المعدل في ليبيا هو 36، وفي السودان

[122] Ibid.

77، وفي سوريا 58، وفي مصر 68، وفي لبنان 196، وفي الأردن 118، وفي المغرب 152. ويرتفع المعدل ليصل إلى 308 من بين كل 1000 في الإمارات و213 في البحرين، 269 في قطر، و276 في الكويت.

وتبلغ نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت في اليمن (انظر الجدول رقم 57) 1.03% مقارنة ب3.3% في ليبيا و5.64 في سوريا و6.9% في مصر، وحوالي 10% في عمان، وحوالي 15% في كل من المغرب، ولبنان. وتتصدر الإمارات قائمة الدول العربية في نسبة مستخدمي الإنترنت إلى السكان حيث تصل نسبة السكان في دولة الإمارات الذين يستخدمون الإنترنت إلى أكثر من 35% تليها قطر بنسبة حوالي 27% والكويت بنسبة 26% والبحرين بنسبة حوالي 21%.

جدول رقم (57)، نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت في الدول العربية (2006)

الدولة	موريتانيا	الصومال	اليمن	جيبوتي	ليبيا	سوريا	الجزائر	مصر	السودان	فلسطين	تونس	عمان	السعودية	الأردن	المغرب	لبنان	البحرين	الكويت	قطر	الإمارات
%	0.5	0.7	1.03	1.1	3.3	5.64	5.7	6.9	7.8	7.9	9.2	9.99	10.55	11.71	15.1	15.36	20.67	25.64	26.57	35.09

Source: www.internetworldstats.com

2 - التلفزيون

بلغت نسبة الأسر اليمنية التي تملك أجهزة تلفزيون في عام 2005 (انظر الجدول رقم 58) حوالي 43% في حين بلغ المعدل في مصر 88% وزادت النسبة عن 90% في كل من تونس، فلسطين، البحرين، الكويت، وسوريا، والأردن، ولبنان، والسعودية.

جدول رقم (58)، الأسر التي لديها تلفزيون في الدول العربية (2005)

الدولة	الصومال	السودان	اليمن	جيبوتي	موريتانيا	اليمن	ليبيا	المغرب	عمان	الإمارات	مصر	الجزائر	قطر	تونس	فلسطين	البحرين	الكويت	سوريا	الأردن	لبنان	السعودية
%	8	16	25	43	43	50	78	79	86	88	90	90	92	93	95	95	95	95	96	96	99

Source: World Bank, World Development Indicators

3 - الكمبيوتر الشخصي

رغم أن الكمبيوتر أصبح متطلبًا هاماً من متطلبات الحياة ومفتاحاً من مفاتيح المستقبل المشرق في الغالبية العظمى من دول العالم، إلا أن الوضع في اليمن (انظر الجدول رقم 59) مازال مختلفاً. فمن بين كل 1000 يمني هناك 15 شخصا فقط يملكون كمبيوتر شخصي في حين يبلغ المعدل في مصر 38 وفي الأردن 56، وفي السودان 90، وفي الإمارات 197 وفي السعودية 354.

جدول رقم (59)، عدد الكمبيوترات الشخصية لكل 1000 شخص في الدول العربية في عام 2005

الدولة	الصومال	الجزائر	موريتانيا	اليمن	المغرب	مصر	سوريا	عمان	فلسطين	الأردن	تونس	السودان	لبنان	الإمارات	الكويت	السعودية
%	6	11	14	15	25	38	42	47	48	56	57	90	114	197	237	354

Source: World Bank, WDI database

ثانيا- معوقات النمو

يواجه قطاع الإتصالات في اليمن في سعيه للتوسع العديد من العقبات ومن أهمها ما يلي:

1. إحتكار الدولة، من خلال المؤسسة العامة للإتصالات، لخدمات التلفون الأرضي والمكالمات الدولية و الإنترنت مع ما يؤدي إليه ذلك الإحتكار من إعاقة التطور في مجال التغطية بالخدمة ومن الحفاظ على أسعار مرتفعة وتدهور في مستوى الخدمة.
2. دخول الدولة كمنافس في سوق التلفون السيار. فبالرغم من أن سوق التلفون السيار في اليمن قد بدأ متحررًا بالكامل حيث تم السماح لشركتين من شركات القطاع الخاص (سبأ فون وMTN) بتقديم الخدمة لمدة 15 عاما إلا أن الدولة ما لبثت أن دخلت كمستثمر من خلال شركة يمن موبايل والتي تم تحويلها بعد ذلك إلى إستثمار مختلط بين الدولة والقطاع الخاص. وتم السماح بعد ذلك لشركة رابعة في الدخول إلى السوق هي شركة واي.
3. محدودية الربط بالشبكة الدولية للإتصالات والإعتماد بدلاً عن ذلك على الأقمار الصناعية لجميع الإتصالات الدولية وهو ما أثر بشكل كبير على خدمة الإنترنت مع ما يعنيه ذلك من ارتفاع لتكلفة الخدمة. ويصف البنك الدولي خدمة الإنترنت في اليمن بأنها "سيئة وغالية" ولا وجود لها سوى في المدن الكبيرة.[123]
4. غموض التشريعات المنظمة لقطاع الإتصالات، وضعف دخل الأفراد، ومعدلات الأمية المرتفعة بين السكان، وحقيقة أن ثلاثة أرباع السكان تقريباً يعيشون في الريف في حين تتركز خدمات قطاع الإتصالات في المراكز الحضرية التي تستوعب أكثر بقليل من ربع السكان فقط.

[123] Ibid

الفصل الحادي عشر: فقر الأمن

"جنبكم الله الحراف—أي ضيق اليد—والغلاء وأزمة الغاز والديزل والكهرباء وحوادث المرور والقطاعات القبلية وابتزاز المحاكم وأقسام الشرطة اليمنية. وعيدكم مبارك."

رسالة معايدة للكاتب من الصحفي/ عبد الله قطران
في أول أيام عيد الفطر المبارك الموافق 30 سبتمبر 2008

لا يمكن للأمية، والبطالة، والفقر وغياب الخدمات الأساسية أن تخلق بيئة آمنة على كافة المستويات. فالأمية والبطالة والفقر والفساد وضعف العدالة، وغياب الأجهزة الفاعلة تمثل كلها مفردات البيئة غير الآمنة. ويتناول هذا الفصل المخاطر العديدة التي تهدد أمن جسد الفرد اليمني وامن الماء والكلأ والنار.

أولا- أمن الجسد

تتعدد الأسباب والموت واحد...وتتعدد الأسباب والإصابة واحدة... فقد يموت اليمني أو يصاب بإعاقة مؤقتة أو دائمة في هجوم إرهابي كما حدث ويحدث وسيحدث..في أكتوبر عام 2008 لقي 12 يمنيا بريئا حتفهم نتيجة الهجوم الإرهابي على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في قلب العاصمة صنعاء. وفي مارس من نفس العام، سقطت قذائف المورترز التي أطلقها الإرهابيون في فناء مدرسة الـ7 من يوليو المجاورة للسفارة الأمريكية بينما كانت الطالبات في فناء المدرسة. وقد قتل في الحادث تلميذة وشرطي وجرح 4 من الشرطة و15 من الطالبات.[124] وفي 25 يوليو 2008 تم تفجير سيارة مفخخة أمام بوابة أمن سيئون وأدت إلى قتل جندي وإصابة 11 شخصًا بجروح.[125] ولم تكن تلك سوى بعض الأمثلة.

وقد يلقى اليمني حتفه، أو يصاب وهو يخوض حربا..وما أكثر الحروب في اليمن، حروب قبلية، وحروب حزبية، وحروب مناطقية، وحروب أهلية. فالآلاف من اليمنيين لا بد قد فقدوا حياتهم، أو أصيبوا بإعاقة دائمة جراء حروب صعدة الخمس التي بدأت في عام 2004 وليس من المؤكد أنها قد انتهت إلى الأبد كما تم الإعلان مرارًا وتكرارًا.

ويمكن أن يفقد اليمني حياته، أو يصاب بإعاقة دائمة، لمجرد وجوده في الشارع في المكان الخطأ والزمن الخطأ أو أن يشارك في مظاهرة، أو إعتصام، أو مسيرة سلمية. فقد شهد ت اليمن خلال عامي 2007 و2008 العديد من حوادث إزهاق الأرواح وسقوط عشرات الجرحى في مظاهرات ومسيرات واعتصامات سلمية لا يمكن أن تتحول إلى مخاطرة بالأرواح سوى في بلد مثل اليمن. وفي اليمن وحدها يمكن أن يسقط أكثر من 100 قتيل نتيجة لقيام الحزب الحاكم بحشد مئات الآلاف من أبناء محافظة معينة دون أي مراعاة لضمانات الأمن والسلامة كما حدث في مهرجان مرشح الحزب الحاكم للرئاسة في انتخابات سبتمبر 2006. وصحيح أن مرشح الحزب الحاكم وجه بعد ذلك بإعتبار الذين فقدوا حياتهم شهداء للديمقراطية إلا أن الكثير منهم لو أمكنهم الإختيار لفضلوا الحياة على ديمقراطية التصفيق القاتلة التي وضعت نهاية لحياتهم.

وقد يفقد اليمني حياته، أو يصاب بإعاقة بسبب إنتمائه إلى إحدى الأسر، أو القبائل، التي قتل أحد أفرادها فردًا من قبيلة أخرى. وفي الكثير من الأحيان تؤدي حوادث الثأر، والتي غالباً ما يتم تصفيتها في قلب العاصمة، إلى سقوط أشخاصاً أبرياء بعضهم لا ذنب له سوى أنه مر في لحظة من اللحظات أمام فوهة بندقية مجنونة تبحث عن الثأر في بلد ما زالت العدالة فيه مغيبة حتى إشعار آخر.

---

[124] عبده الجرادي، "القاعدة في اليمن تستعيد نشاطها"، الأهالي، العدد (60)، 9 سبتمبر 2008، 11

[125] احمد شبح، "الإختلالات الأمنية تهدد الأمن الإقتصادي والإجتماعي"، العاصمة، العدد (316)، 17 اغسطس 2008، 3

أما حروب الأراضي، فحدث ولا حرج.. حروب فردية وحروب جماعية، حروب بين الدولة والمواطنين وحروب بين المواطنين بعضهم البعض..حروب في أوساط القبائل، وحروب بين القبائل..حروب بين الإخوة وبين الغرباء، حوادث بسط ونهب للأراضي، ومعارك ضارية تدور في الريف والحضر. وغالباً ما تلعلع الرصاص في مناطق داخل العاصمة صنعاء نفسها أو في غيرها من المدن الرئيسية.

وقد يموت اليمني بسبب السقوط في بيارة. ففي العاصمة اليمنية وحدها هناك أكثر من 250 ألف بيارة يمكن لكل واحدة منها أن تتحول في أي لحظة إلى وحش يبتلع سيارةً بمن فيها من ركاب، أو طفل يلعب بالقرب من سكن أسرته، أو عجوز تسير الهوينا، أو شاب يسير على عجل.

وقد يموت اليمني، أو يصاب، بسبب تدلي سلك كهربائي بجوار منزله، أو في الشارع الذي يمر منه، أو بسبب لغم خلفته دورات الصراعات العنيفة التي شهدتها البلاد في الجنوب وفي الشمال وفي الوسط. ففي أواخر سبتمبر 2008 مثلا، لقي الطفل حسين علي احمد موسى (12 سنة) حتفه، وأصيب طفل آخر في نفس سنه بجروح بليغة في مديرية جبن بمحافظة الضالع عندما قاما بإشعال النار في احد الأماكن، وهو ما أدى إلى انفجار قذيفة مدفعية كانت مطمورة في نفس المكان. وفي نفس الفترة أصيب ثلاثة أطفال بين ال9 وال12 من العمر بجروح مختلفة جراء انفجار قذيفة رشاش 12 /7 كانوا قد عثروا عليها مرمية في الأرض، وراحوا يدقونها بالحجارة.[126]

وقد يموت اليمني على يد صديق أو حتى على يد احد أقاربه نتيجة اطلاق رصاصة نارية بالخطأ من بندقية يتم التعامل معها دون وعي بمخاطرها. وما أكثر الحوادث التي يقتل فيها الصديق صديقه والأخ أخاه أو أخته والابن أباه دون قصد وهو يعبث ببندقية، أو مسدس، معبأ بالرصاص.

ومن لم يُصب في إحدى الحروب، قد يصاب أثناء العمل في وظيفة لا تتوفر لها أدنى شروط السلامة، كما حدث لثلاثةعمال في ال6 من سبتمبر 2008، عندما كانوا على متن رافعة ميكانيكية كانت تحاول إيصالهم إلى الدور الرابع في العمارة التي يعملون بها واختل توازنها فسقطوا من عليها.[127] وقبلها بأسبوع كان خمسة عمال قد لقوا مصرعهم وأصيب آخرين بعد سقوط عمارة تحت الإنشاء.[128]

وقد يموت اليمني، أو يصاب، بسبب صاعقة رعدية، كما حدث لـ17 يمنيا قتلوا و11 جرحوا بسبب الصواعق الرعدية خلال شهر أغسطس 2008[129]، أو بسبب إنهيار ارضي، كما حدث لسكان قرية الظفير في مديرية بني مطر في فبراير عام 2006 حيث أدى إنهيار صخري إلى قتل أكثر من 66 شخصاً وإصابة المئات من سكان القرية.[130]

ويتعدد القتلة في اليمن، وتمتلئ البلاد بإسطوانات الغاز التالفة، وغير الصالحة للإستخدام والتي تشكل قنبلة موقوتة في الكثير من البيوت. فوفقاً للمهندس أحمد احمد البشة، مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس، فإن هناك حوالي 22 نوعاً من إسطوانات الغاز المخالفة للمقاييس في السوق اليمنية، وبعدد إجمالي يساوي 15 مليون إسطوانة غاز. وهناك في السوق اليمني 4 ملايين و444 ألف و660 إسطوانة تالفة.[131] وفي محافظة المهرة وحدها يقدر عدد إسطوانات الغاز التالفة بـ14 ألف اسطوانة.[132]

---

[126] وزارة الداخلية، مركز الإعلام الأمني، "وفاة طفل واصابة آخر في حادثة انفجار قذيفة مدفعية"، 28 سبتمبر 2008 www.moi.gov.ye

[127] "مقتل ثلاثة عمال اثر سقوطهم من عمارة بحدة"، إيلاف، العدد (55)، 9 سبتمبر 2008، 1، 2

[128] المرجع السابق.

[129] "ارتفاع ضحايا الصواعق الرعدية في المحافظات"، الوسط، العدد (208)، 10 سبتمبر 2008، 7

[130] عبد الحكيم هلال، "انهيارات القاهرة تذكر الرئيس بقرية الظفير المنكوبة"، المصدر، 9 سبتمبر 2008، 1، 12

[131] عبد الخالق الهندي، "اسطوانات الغاز قنابل موقوتة"، السياسية، 25 أغسطس 2008، 12-13

[132] "آلاف من اسطوانات الغاز التالفة تهدد مواطني المهرة"، الأيام، العدد (5496)، 1 سبتمبر 2008، 24

ويعاني سوق المبيدات، وخصوصا تلك المستخدمة في زراعة القات، من فوضى عارمة، وتشير الإحصائيات إلى أن المبيدات المتداولة في اليمن يصل عددها إلى 1002 مبيد وأن 871 مبيدًا، أو 87% منها غير مسجلة، وان 968 مبيد، أو حوالي 96% من المبيدات المستخدمة، لم يخضع للإختبارات والتحاليل والتجارب المعملية. كما تشير الإحصائيات إلى أن 85% من محلات بيع المبيدات تعمل بدون تراخيص.[133]

وتذهب التقديرات إلى القول بأن 70% من الأدوية المتداولة في اليمن هي أدوية مهربة، وان 37% منها مقلدة، ولا تحتوي سوى على 5% من المواد الفعالة.[134] وفي ظل غياب الرقابة وانتشار الفساد تتمكن العديد من الأدوية المزورة والمقلدة من التسرب إلى السوق اليمنية. وفي الوقت الذي ينفي فيه مدير عام الرقابة والتفتيش في الهيئة العامة للأدوية، الدكتور/ عادل حميد، أن تكون نسبة الأدوية المهربة تصل إلى 70%، فإنه يعزو الإنتشار الواسع للأدوية المهربة إلى غياب القوانين التي تجرم الظاهرة، ويذكر أن الهيئة أتلفت خلال عام 2007 حوالي 56 طنا من الأدوية غير الصالحة للاستخدام.[135] وفي بلد كاليمن يصعب تقدير أعداد الأشخاص الذين يلقون حتفهم، أو يتعرضون للإصابات، جراء تعاطي أدوية مزورة، أو تالفة نتيجة التخزين أثناء التهريب، أو منتهية الصلاحية، أو نتيجة حصولهم على الأدوية غير المناسبة.

وهناك الآبار المكشوفة التي ما تزال مصدرًا للمياه في الكثير من المناطق الريفية والتي تقتل الناس إما بسبب النزول إلى أسفلها حيث ينعدم الأكسجين أو بسبب السقوط من أعلى إلى أسفل. وكأمثلة فقط، لقي شابان من أبناء منطقة مخزان بالمسيمر في محافظة لحج مصرعهما عندما قام الأول منهما وهو ثابت علي صالح بالنزول إلى قاع بئر لرفع قوة تشغيل المضخة فأصيب باختناق نتيجة الغازات المتصاعدة وسقط في البئر. وحاول زميله نبيل احمد حيدره إنقاذه، إلا أنه سقط هو الآخر داخل البئر.[136] و لقي 4 أشخاص حتفهم في 8 أكتوبر 2008 إختناقا داخل بئر إرتوازية نتيجة إنعدام الأكسجين.[137]

وتبتلع السدود وحواجز المياه والسواحل المئات سنويا..غرق في سد مأرب..غرق في سواحل عدن..غرق في سواحل الحديدة..غرق في سواحل المكلا..غرق في أحواض الماء. في 11 يوليو 2008، غرقت 4 فتيات من قرية قرض، مديرية الأزارق، محافظة الضالع، وتتراوح أعمارهن بين 11 و13 سنة، في حوض ذهبن إليه لجلب الماء.[138] وفي 3 أكتوبر 2008، لقي 5 شبان من مدينة رداع، تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاما، حتفهم غرقا بساحل كورنيش المكلا حيث كانوا يقضون إجازة العيد.[139] وقال مدير عام أمن محافظة حضرموت، العميد/ احمد محمد الحامدي، لوكالة سبأ للأنباء أن هناك لوحات إرشادية "منصوبة" على الشاطئ تحذر من خطورة السباحة في المكان والذي كان قد غرق فيه شابان آخران في أواخر يوليو الماضي.[140] وغالباً ما تستخدم الجهات الرسمية مثل هذا التبرير بعد كل حادثة غرق وكأن اللوحات المنصوبة كافية لمنع الناس من السباحة، أو لإنقاذهم عند الغرق. أما خدمات الرقابة والإنقاذ من الغرق، والتي تتواجد في سواحل الكثير من الدول، فلا وجود لها في سواحل اليمن وكأن اليمن بحاجة إلى إسحاق نيوتن ليلفت إنتباه مسئوليها إليها.

---

[133] محمد غالب غزوان، "مبيدات شديدة السمية وخطرة ومحرمة دوليا تدخل البلاد بواسطة حمران العيون". الوسط، العدد (205)، 20 أغسطس 2008، 8

[134] محمد غالب غزوان، "وزارة الصحة معتلة..وشركات رسمية تقوم بالتهريب ونافذون يسهلون المهمة". الوسط، العدد (204)، 13 أغسطس 2008، 4

[135] المرجع السابق، 4.

[136] محمد مرشد عقابي، "حاول انقاذ زميله فوقع صريعا بجانبه بحثا عن شربة ماء". الأيام، العدد (5483)، 17 أغسطس 2008

[137] ورد خبر الحادثة في رسالة من خدمة ناس موبايل الإخبارية وذلك في تاريخ 8 أغسطس 2008.

[138] راند علي شائف، "وفاة اربع بنات اثر سقوطهن في حوض ماني بالأزارق". الأيام، العدد (5452)، 12 يوليو 2008، 18

[139] "غرق 5 شبان من رداع في سواحل المكلا". راي نيوز، 3 أكتوبر 2008.

[140] المرجع السابق.

وتجرف المياه المتدفقة في الوديان خلال مواسم الأمطار الكثير من الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في ممراتها غير شاعرين بتدفقها نتيجة غياب أنظمة الإنذار كما حدث مع تونس احمد حميد (20 عاما) التي جرفها السيل في وادي ورزان في محافظة تعز في 11 يوليو 2008.[141] وتذكر الصحف بشكل متكرر وباقتضاب شديد بعض تلك الحوادث لكن أكثرها يحافظ على طابعه المحلي ولا يتم حتى التبليغ بحدوثه.

ويشكل استخدام مياه المجاري غير المعالجة لسقي الخضروات في ضواحي بعض المدن خطرًا كبيرا على حياة الناس، خصوصا وان المنتجات الزراعية المروية بمياه المجاري تصدر إلى أسواق تلك المدن. ويرجع السبب في استخدام المزارعين الواقعين حول محطات معالجة الصرف الصحي في ضواحي المدينتين إلى ضعف قدرة المحطتين على معالجة كل مياه المجاري وكل أنواع المخلفات التي تصل إليها ولجوءها إلى تصريف الفائض عن قدرتها إلى السوائل المحيطة. وتشكل مياه المجاري غير المعالجة تهديدًا لحياة الناس، وذلك لما تنطوي عليه من سموم مركزة يمكن أن تلوث المياه الجوفية، أو تنتقل إلى الخضروات المنتجة بتلك المياه.[142]

وتشكل المخدرات بكافة أنواعها احد الأخطار الجديدة التي غزت اليمن، إما للتصدير للخارج، أو للإستهلاك المحلي. وللتمثيل فقط، تم في شهر أغسطس 2008 ضبط أكثر من 2 مليون حبة مخدر بميناء الحديدة و700 ألف حبة مخدر في مطار صنعاء الدولي، و40 كيلو من المخدرات في محافظة حجة و360 ألف حبة مخدر في الزيدية بمحافظة الحديدة، وقرابة 100 ألف حبة مخدرة في مديرية رداع بمحافظة البيضاء.[143]

ومع أن الإنسان معرض للقتل والموت أينما كان ولأي من الأسباب السابقة، ولا رد للقضاء والقدر، إلا أن إحتمالات حدوث ذلك في اليمن هي أعلى بكثير من أي مكان آخر بسبب الإهمال والتردي الإداري وفساد المسئولين، وتغييب الكفاءات. ومعظم طرق الموت السابقة يمكن تجنبها أو تخفيض احتمال حدوثها لو أن الدولة اليمنية اهتمت بالإنسان وأمنه وسلامته.

ثانيا- أمن الماء والكلأ والنار

وصل سعر اسطوانة غاز الطبخ المنزلي في مناطق يافع في الثلث الأخير من سبتمبر 2008 (والذي وافق الثلث الأخير من رمضان) إلى ما بين 1000 وال1200 ريال، في حين أن سعرها العادي هو ثلث ذلك السعر تقريبا. وقال المستثمر/ محسن علي محمد البيش، مدير محطة الشعيبان للغاز بيافع، أن أزمة الغاز في المنطقة مستمرة منذ سنوات وذلك بسبب نقص مخصص المحطة من الشركة اليمنية للغاز.[144] ووصل سعر اسطوانة الغاز خلال نفس الفترة في أرياف محافظة إب إلى أكثر من 1500.[145] وقد شهد شهر سبتمبر 2008 أزمة غاز عمت معظم المحافظات. ولم تكن الأزمة الأولى. ولن تكون الأخيرة..

ولا تقتصر الأزمات على الغاز..فقد أثبتت السنوات القليلة الماضية بأن الديزل هو الآخر مادة تخضع لسياسة الأزمات المتكررة. وهناك أيضا أزمات الأسمنت، وأزمات الطماط والبطاط..أزمات...أزمات تبلغ ذروتها عندما يضطر سكان بعض المناطق إلى الهجرة من مناطقهم نتيجة للجفاف الشديد، أو عندما تصاب الفتيات في بعض المناطق وبشكل جماعي بضربة شمس نتيجة قطع مسافات طويلة تحت نيران شمس الصيف لجلب المياه..أزمة مياه في تعز، وأزمة مياه في عدن، وأزمة مياه في أبين..وتمضي القصة بمشاهدها المكررة.

وترتبط الأزمات ببعضها بعلاقة نسب. فأزمة الديزل تؤدي إلى أزمة مياه نتيجة توقف المضخات أو صهاريج نقل المياه أو الإثنين معا.. وتقود أزمة الديزل إلى أزمة مواصلات نتيجة توقف وسائل النقل المستخدمة للديزل عن

---

[141] "وفاة تونس ونجاة غمدان باعجوبة في وادي ورزان". اخبار اليوم. العدد (1438). 12 يوليو 2008. 3

[142] انظر: صادق الحميدي. "محطة الصرف الصحي في اب مصدر السموم القاتلة". المصدر. العدد (40). 26 أغسطس 2008. 4

[143] "النائب الحزمي يحذر من اتساع ظاهرة انتشار المخدرات ويحمل الحكومة مسئولية حماية المجتمع". الصحوة نت. 6 أكتوبر 2008. al-sahwa-yemen.net

[144] صلاح القعشمي. "مابين 1000 و1300 رسال سعر اسطوانة غاز الطبخ في مناطق يافع" الأيام. العدد (5515). 23 سبتمبر 2008. 14

[145] نبيل مصلح. "أزمة غاز في اب والجمعية تتقدم بشكوى بالتلاعب ونائب المحافظ يوجه بالتحقيق". الأيام. العدد (5516). 24 سبتمبر 2008. 7

الحركة..وتؤدي أزمة الديزل أيضا إلى زيادة عدد مرات، وطول فترات الإنقطاعات الكهربائية، وإلى توقف مصانع الإسمنت كما حدث لمصنع أسمنت عمران خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2008.[146]

ويحدث ذات الشيء مع كل أزمة غاز..فوسائل النقل التي تستخدم الغاز تضطر إلى التوقف أو شراء حاجتها من السوق السوداء ورفع أسعار النقل. ولم تدخل اليمن مرحلة توليد الكهرباء بالغاز وإلا لحدث ذات الشيء الذي يحدث مع كل أزمة من أزمات الديزل، وهو المزيد من الإنطفاءات في المزيد من الأحياء والقرى.

ويواجه صيادو الأسماك اليمنيون الكثير من المخاطر. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة مكونة من ستة قوارب صومالية صغيرة (على متن كل منها ثلاثة مسلحين) بمطاردة عدد من قوارب الصيادين اليمنيين في أعماق البحر وحتى مسافة 6 أميال محاولين الإستيلاء على القوارب. وقد نجا الصيادون من الموت بأعجوبة.[147] وأكدت وزارة الداخلية اليمنية في الأسبوع الأول من سبتمبر 2008 بأن قراصنة أريتريون إستولوا على خمسة قوارب صيد يمنية أثناء تواجدها في المياه الدولية تحت تهديد السلاح، ووصلوا بها إلى أريتريا، ثم استولوا على القوارب وما تحمله من صيد، وتم إعادة الصيادين ال36 على متن احد القوارب.[148] وكانت الوزارة قد أعلنت في 18 أغسطس 2008، بان السلطات الإريترية رحلت 25 صيادًا بعد أن إستولت على قواربهم وحمولتها. وقبلها كانت الوزارة قد أعلنت كذلك عن تعرض 42 صيادًا يمنياً لنهب القوارب والحجز على يد السلطات الإريترية.[149]

وتتعدد الأزمات التي تهدد أمن المسكن والمأكل والملبس لليمني..فمن أزمة قمح..إلى أزمة دقيق. ومن أزمات الغاز إلى أزمات الديزل. ولعل اندلاع الحرب هو أشد الأزمات. فخلال حرب صعدة الخامسة في عام 2008 أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن أن 100 ألف شخص تأثروا بشكل مباشر بالمواجهات بين القوات الحكومية والمتمردين.[150]

ثالثا- الجهود الحكومية

ينفق اليمن على الجيش والأمن أكثر مما ينفق على أي مجال آخر. ويفوق عدد جنود الجيش والأمن في كشوف المرتبات عدد كل موظفي الدولة. وتبلغ نسبة الإنفاق على الجيش في اليمن حوالي 7% من الدخل المحلي الإجمالي بحسب تقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ورغم أن اليمن هي الأفقر في العالم العربي، بل وفي الشرق الأوسط، إلا إنها تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق على الجيش كما هو مبين في الجدول رقم (60). وفي الوقت الذي أنفقت فيه اليمن على الجيش في عام 2005 حوالي 7% من دخلها المحلي الإجمالي، وهو تقدير لا يقترب كثيرا من الحقيقة، فإن تونس أنفقت فقط 1.6%، وأنفقت الإمارات 2%. وأنفقت السودان التي تخوض حروبا على أكثر من جبهة 2.3% من دخلها المحلي الإجمالي. وبلغ الإنفاق على الجيش في مصر في عام 2005 حوالي 2.8% وفي لبنان والمغرب والكويت اقل من 5%.

جدول رقم (60)، الإنفاق على الجيش في اليمن وبعض الدول العربية الأخرى

الدولة	تونس	الإمارات	السودان	مصر	الجزائر	البحرين	جيبوتي	لبنان	المغرب	الكويت	سوريا	الأردن	اليمن	السعودية	عمان
نسبة الإنفاق على الجيش من الدخل المحلي الإجمالي 2005	1.6	2	2.3	2.8	2.9	3.6	4.2	4.5	4.5	4.8	5.1	5.3	7	8.2	11.9

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

[146] يحيى الثلايا، "أكثر من 4 مليار خسائر مصنع أسمنت عمران بسبب انعدام الديزل". الصحوة نت 2 . al sahwa-yemen.net أكتوبر 2008

[147] احمد بو صالح، "مسلحون صوماليون يقوارب يطاردون الصيادين في بئر علي". الأيام، العدد (5516)، 24 سبتمبر 2008، 4.1

[148] "استمرار القرصنة الاريترية الصومالية في السواحل اليمنية". الوسط، العدد (208)، 10 سبتمبر 2008، 3

[149] المرجع السابق.

[150] "اليمن: 100.000 شخص تأثروا بحركة التمرد في صعدة". راي، العدد (443)، 13 مايو 2008، 3

ولم يساعد اليمن جيشها الكبير وقواتها الأمنية في توفير الأمن لليمنيين، أو في بسط نفوذ الدولة على كامل ترابها، أو التقليل من حوادث الثار والإختطافات، أو القضاء على الإرهاب. وفي مقابل الموارد الهائلة التي يبتلعها الجيش والأمن، فإن ما يحصده اليمنيون في حياتهم هو الخوف..الخوف من الإرهابيين ومن الخطافيين والنهابين وقطاع الطرق والمتطرفين واللصوص.. الخوف من لصوص الأحذية في الجوامع، ومن اللصوص الذين يقومون بقطع كيبلات الكهرباء وأسلاك الهاتف لبيعها ..وهناك لصوص الحنفيات ولصوص مكرفونات الجوامع ، ولصوص دباب الغاز، وتبلغ نسبة الجريمة لكل مائة ألف شخص في اليمن 4%، وهو ما يجعل اليمن تأتي في المرتبة الثانية بعد لبنان من حيث الجريمة، في حين أن النسبة لم تتجاوز النصف في المائة في مصر والسودان ولم تتجاوز الواحد في المائة في المغرب، الإمارات، عمان، قطر، السعودية، والأردن. ولم تزد على 1% في الكويت والبحرين. وفي ظل الفقر والبطالة وغياب فرص التعليم وغيرها من الأوضاع يمكن فهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدل الجريمة في اليمن.

جدول رقم (61)، نسبة الجرائم لكل 100 ألف شخص في اليمن وبعض الدول العربية الأخرى (2000-2004)

الدولة	السودان	مصر	المغرب	الإمارات	عمان	قطر	السعودية	الأردن	الكويت	البحرين	سوريا	تونس	الجزائر	اليمن	لبنان
النسبة	0.3	0.4	0.5	0.6	0.6	0.8	0.9	0.9	1	1	1.1	1.2	1.4	4	5.7

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

ومع أن الجدول رقم (62) يظهر أن اليمن لديها عدد 83 شخص في السجن مقابل كل 100 ألف شخص من السكان، إلا أن المعدل لا يعني انخفاض معدل الجريمة في اليمن والذي سبق الإشارة إلى ارتفاعه أعلاه، ولكنه يشير إلى ضعف أجهزة الضبط. فما أكثر الجرائم التي تقيد في اليمن ضد مجهول، وما أكثر المجرمين الذين يعيشون أحرارا وأمام أعين الجميع. وبمقارنة الجدولين أرقام (61) و(62) تتضح الحقيقة الغائبة في اليمن.

ففي الإمارات، يبلغ عدد المساجين 288 لكل 100 ألف شخص، بينما يبلغ معدل الجريمة اقل من 1% . وفي تونس يبلغ عدد المساجين 263 لكل 100 ألف شخص بينما يبلغ معدل الجريمة 1.2%. أما في اليمن التي يبلغ عدد المساجين فيها 83 شخصا لكل 100 ألف نسمة، فإن معدل الجريمة يبلغ 4%.

جدول رقم (62) عدد نزلاء السجون لكل 100 ألف شخص في اليمن والدول العربية الأخرى (2007)

الدولة	السودان	قطر	سوريا	العراق	جيبوتي	عمان	اليمن	مصر	البحرين	الأردن	الجزائر	الكويت	السعودية	لبنان	المغرب	ليبيا	تونس	الإمارات
العدد	36	55	58	60	61	81	83	87	95	104	127	130	132	168	175	207	263	288

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

الفصل الثاني عشر: فقر الدعم الخارجي

"لا نريد فلساً واحدًا إلى الخزينة العامة للدولة."

الرئيس علي عبد الله صالح مخاطبًا مؤتمر لندن للمانحين في منتصف نوفمبر 2006 ومحاولا لإمتصاص مخاوف المانحين من أن الدعم المقدم لليمن من قبل المانحين يتم التلاعب به.

"اليمن تطالب المانحـ "..جملة تقرأها بشكل متكرر في عناوين الصحف..تارة تطالبهم بدعم جهودها في "مكافحة الإرهاب والمخدرات والقرصنة البحرية"[151]، وتارةً ثانية ب"دعم الإصلاحات القضائية وتطوير العملية التعليمية"[152]، وتارةً ثالثة بدعم جهودها في بناء ما دمرته الحرب في محافظة صعدة، ورابعة بدعم الحكم المحلي، وخامسة بدعم التنمية، وسادسة بدعم الديمقراطية، وسابعة بدعم الانتخابات، وثامنة بإغاثة المنكوبين بالسيول في محافظتي حضرموت والمهرة،[153] وتاسعة، وعاشرة. وكلما كثرت المطالبات وتشتت، قلت إستجابة الدول. فتسول الدول لا يختلف كثيرا عن تسول الأفراد. ففي الحالتين، هناك خطورة من تحول التسول إلى مهنة.

وهناك الكثير من الطرق التي يمكن للعالم الخارجي أن يساعد بها اليمن للخروج من أوضاعه السيئة، فهناك المساعدات، التي تقدمها دولة، أو مجموعة من الدول، إما بشكل مباشر، أو من خلال منظمة دولية وذلك لتحقيق هدف معين..بناء مدرسة، أو وزارة، أو مكتبة وطنية...تجهيز وحدة صحية..أو رصف أو سفلتة طريق..أو تنفيذ دراسة..أو تدريب مجموعة من المسئولين الحكوميين أو غير ذلك من الأنشطة.

وهناك القروض الميسرة التي يتم تقديمها لمساعدة دولة معينة للوقوف على قدميها وإحداث التغيير المطلوب. وسواء أكانت تلك القروض من دولة، أو من منظمة تضم في عضويتها عددًا من الدول، فإن كونها قروضاً يعني أن هناك أقساطاً ستدفع سنويا. وكونها ميسرة يعني أن معدل الفائدة عليها منخفض، لكنه لا يعني أنه ليس هناك فوائد عليها..

وهناك الإستثمارات الخارجية التي تتمثل في قدوم الأجانب للإستثمار في اليمن، وبالتالي مساعدة البلاد على النهوض الإقتصادي..وتعتبر قدرة البلاد على اجتذاب الإستثمارات الخارجية في قطاعات غير النفط والغاز مؤشرا هاما على أن البلاد تتجه نحو نهضة اقتصادية كبيرة.

ويمكن للعالم الخارجي مساعدة اليمن أيضا عن طريق سماح بعض الدول لليمنيين بالعمل في تلك الدول وتحويل عائدات عملهم إلى بلدهم الأم. وأيا كان شكل الدعم الخارجي، فإنه إن تم تحقيق الإستفادة القصوى منه، قد يمثل عاملاً هاماً في الدفع بالتنمية وإخراج البلاد من دائرة الفقر والجهل والمرض والبطالة.

أولا- الدعم الخارجي للتنمية

بلغ الدعم الخارجي للتنمية في اليمن خلال عام 2005، كما هو مبين في الجدول رقم (63)، حوالي ثلث مليار دولار، أو أكثر من ذلك بقليل، في حين بلغ الدعم المقدم لمصر قرابة المليار، والسودان حوالي مليارين. وحصلت المغرب والأردن، كل حده، على قرابة ثلثي المليار دولار أو ضعف ما حصلت عليه اليمن. وبلغ نصيب الفرد اليمني خلال عام

---

[151] "اليمن تطالب المانحين بدعم جهودها في مكافحة الإرهاب والمخدرات والقرصنة البحرية. الثورة. العدد (16038). 9 أكتوبر 2008. 1

[152] "اليمن يبحث والمانحين دعم برامج تحديث الإصلاحات القضائية وتطوير العملية التعليمية". السياسية. العدد (20333). 5 مايو 2008. 3

[153] "غدا..لقاء للمانحين لمناقشة احتياجات المنطقة المنكوبة". الوحدة. العدد (903). 5 نوفمبر 2008. 1

2005 من الدعم الخارجي للتنمية 16 دولارًا. وقبل مؤتمر لندن للمانحين والذي عقد في نوفمبر 2006 كان نصيب الفرد من الدعم الخارجي لا يتجاوز ال13 دولار، وهو ما يساوي الثلث من متوسط ما يحصل عليه الفرد في الدول النامية من الدعم الخارجي المخصص لتنمية.[154] وفي مقابل المعدل السنوي الضئيل الذي حصل عليه اليمني من الدعم الخارجي للتنمية في عام 2005، فقد بلغ نصيب الفرد الجيبوتي قرابة 100 دولار، والسوداني قرابة 50 دولار، والأردني قرابة 115 دولار، واللبناني قرابة 68 دولار.

جدول رقم (63) الدعم الخارجي لليمن وبعض الدول العربية الأخرى

الدولة	الأردن	لبنان	تونس	الجزائر	سوريا	مصر	المغرب	السودان	جيبوتي	اليمن
الدعم الخارجي للتنمية بملايين الدولارات 2005	622	243	376.5	370.6	77.9	925.9	651.8	1.828.60	78.6	335.9
نصيب الفرد من الدعم الخارجي للتنمية 2005	114.9	67.9	37.6	11.3	4.1	12.5	21.6	50.5	99.1	16

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

فلماذا يتحول العالم إلى حاتم الطائي في دعم التنمية عندما يتعامل مع الأردني واللبناني والسوداني ثم يبلغ به البخل ذروته عندما يصل إلى اليمن؟ وما هو القاسم المشترك بين المصري، والسوري، واليمني، والذي يجعلهما الأقل تلقيا للدعم الخارجي مقارنة بالسكان؟!

ربما كانت التنمية في مصر وسوريا، وعلى ضوء المؤشرات التي تم إيرادها ومناقشتها في الفصول السابقة من هذا الكتاب، قد بلغت مستويات لم يعد معها المجتمع الدولي يرى أنه من المناسب دعمها، لإن الدعم الدولي للتنمية يتجه للدول الأقل نموًا. أما بالنسبة لليمن، والتي تبين الفصول السابقة الوضع المزري للتنمية فيها، فإن التفسير المنطقي لإنخفاض الدعم الخارجي لا يخرج عن واحد من ثلاثة احتمالات. فإما أن اليمنيين لا يبذلون الجهد الكافي للحصول على الدعم الخارجي للتنمية، أو أنهم يسيئون إستخدام ذلك الدعم عندما يحصلون عليه. أما الإحتمال الثالث، فهو أن اليمنيين لا يبذلون الجهد الكافي للحصول على الدعم، وعندما يحصلون على الدعم المحدود فإنهم يفشلون في تحقيق الإستفادة منه.

وللتمثيل فقط فقد وصلت تعهدات المانحين بتقديم قروض ميسرة ومساعدات للجمهورية اليمنية بحلول نوفمبر 2008، حوالي 5.5 مليار دولار منها حوالي 2.7 مليار دولار من دول الخليج العربي مقدمة من كل من السعودية التي التزمت ب 1.2 مليار دولار، وعمان 0.1 مليار دولار، والإمارات 0.7 مليار، وقطر0.5 ، والكويت 0.2 مليار دولار.[155] وتعهد بنك التنمية الإسلامية بتقديم 0.2 مليار دولار، والصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بـ0.8 مليار دولار، والبنك الدولي 0.4 مليار دولار، وصندوق النقد العربي ب0.22 مليار دولار.

وبالرغم من أن معظم تعهدات المانحين ترجع إلى مؤتمر لندن للمانحين الذي عقد في الفترة من 15 وحتى 16 نوفمبر عام 2006 ، ومخصصة للسنوات 2007-2010، إلا أنه مع نهاية عام 2008 كان قد تم التوقيع مع المانحين على حوالي 27% فقط من تلك التعهدات.[156]

---

[154] "Donors Pledge Commitment to Yemen's Development" YemenCG.org. 16 November 2006.

[155] World Bank. Yemen Economic Update; Fall 2008. December 2008. 25

[156] Ibid . 25

والأسوأ من ذلك أن الأزمة المالية التي عصفت بأسواق المال والأعمال العالمية، وما نتج عنها ولحق بها من إنهيار لأسعار النفط مع نهاية عام 2008 قد ألقى بظلال من الشك حول إمكانية إيفاء المانحين بتعهداتهم لليمن في ظل الظروف المالية والإقتصادية الجديدة. ويزيد من حالة الشك حقيقة أن الحكومة اليمنية ذاتها اتخذت قرارًا بتخفيض موازنتها لعام 2009 بمقدار 50% ، وهو ما يعني أن الحكومة اليمنية قد لا تتمكن من الوفاء بالجزء الخاص بها في تمويل بعض المشروعات الإستثمارية، وقد لا تتمكن بالتالي من الإستفادة من الدعم الخارجي حتى وإن أوفى المانحون بالجزء الخاص بهم. وكانت اليمن قد تمكنت من الإستفادة من 20% فقط من تعهدات المانحين في مؤتمر باريس عام 2002.[157]

وحيث أن جزءًا كبيرًا من الدعم الخارجي للتنمية يأتي على شكل قروض، فإنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن إجمالي الدين الخارجي لليمن قد بلغ، مع نهاية عام 2008، حوالي 6 مليار دولار أو ما يعادل 22 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي.[158]

ثانيا- الإستثمارات الخارجية

يقصد بالإستثمار الخارجي قيام الشركات ورجال الأعمال بإستثمار أموالهم أو أموال المودعين في دولة أخرى تختلف عن دولتهم الأم. ويساعد الإستثمار الخارجي المباشر الدولة المستضيفة على خلق فرص العمل، وتطوير مواردها البشرية، وتحقيق النمو الإقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الموارد المالية للدولة. وبإختصار، فإنه يخلق الموارد المالية التي تحتاجها الدولة لخلق فرص العمل وتحقيق النمو الإقتصادي، وتحسين أوضاع المعيشة.

وقد بلغت نسبة الإستثمارات الخارجية المباشرة إلى الدخل المحلي الإجمالي في اليمن في عام 2005، كما هو مبين في الجدول رقم 64، حوالي (1.8- %) وهو ما يعني أن اليمن خسرت ما يعادل 2% من دخلها المحلي الإجمالي من الإستثمارات الخارجية خلال ذلك العام.

ويلاحظ أن وضع اليمن بالنسبة للاستثمار الخارجي خلال عام 2005 هو الأسوأ من بين الدول الواردة في الجدول الواردة في الجدول رقم 64. فقد حصلت الأردن مثلا على ما يعادل 12.1 % من دخلها المحلي الإجمالي على شكل إستثمارات خارجية مباشرة، وحصل لبنان على 11.7% ومصر على ما يعادل 6%.

جدول رقم (64)، نسبة الإستثمارات الخارجية المباشرة في اليمن وبعض الدول العربية الأخرى إلى الدخل المحلي الإجمالي (2005)

الدولة	الأردن	لبنان	تونس	الجزائر	سوريا	مصر	المغرب	السودان	جيبوتي	اليمن
النسبة	12.1	11.7	2.5	1.1	1.6	6	3	8.4	3.2	-1.8

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

ورغم أن الإستثمارات الخارجية تشكل أحد المفاتيح الهامة للنهوض الإقتصادي، بما يعنيه ذلك من خلق فرص العمل لمئات الآلاف من العاطلين ومن زيادة لمعدل النمو الإقتصادي، إلا أن هناك العديد من العوائق التي تحول بين اليمن وبين الإستثمار الخارجي. وهناك العديد من العوامل التي تتشابك مع بعضها وتشكل بيئة طاردة للإستثمار الخارجي ومثبطة للإستثمار المحلي.

وهناك الكثير من العوامل التي لا تشجع الأجانب على الإستثمار في اليمن. واهم تلك العوامل هي ضعف الحكم

[157] "الرئيس اليمني: نأمل أن يكون مؤتمر لندن للمانحين أكثر ايجابية من المؤتمرات السابقة". الشرق الأوسط. العدد (10215)، 16 نوفمبر 2006.

[158] World Bank. Yemen Economic Update; Fall 2008. December 2008. 25. 10

الذي يتبدى من خلال حوادث الإختطاف والإرهاب والسرقات، والضرائب العالية، والتهريب وغياب المنافسة العادلة في السوق، وضعف الخدمات الإساسية وخصوصا الكهرباء والماء، ومشاكل الأراضي ، والفساد الذي يجعل موظفي الدولة يحصلون على الكثير من الرشاوي من المستثمرين.

وعند مقارنة اليمن ب181 دولة في العالم جاءت اليمن في عام 2009 في المرتبة رقم 98 من حيث سهولة الإستثمار.[159] وجاء ترتيب اليمن في المرتبة 172 بالنسبة للحصول على التمويل لتكون بذلك واحدة من أسوأ 10 دول في العالم. أما في مجال حماية المستثمرين فقد جاء ترتيب اليمن في المرتبة 126.[160] وحصلت اليمن على المركز 138 بالنسبة للضرائب وعلى المرتبة 126 في سهولة الإستيراد والتصدير.[161]

[159] The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. Doing Business 2009; Country Profile for Yemen. 2008. 2

[160] Ibid.. 2

[161] Ibid.. 2

الفصل الثالث عشر: تنامي الفقر الشامل

"إن الفقر في اليمن لم يعد مجرد مشكلة إقتصادية بل أصبح بمثابة محنة وطنية ذات أبعاد تتجاوز مجرد حرمان الفقراء من الحصول على السلع والخدمات الأساسية بل تصل إلى حد حرمانهم من أية فرص حقيقية لتحسين أحوالهم..."

د. ياسين الشيباني، أستاذ القانون بجامعة صنعاء
من دراسة بعنوان الفقر والديمقراطية

يشكل فقر التعليم، وفقر الصحة، وفقر الدخل، وفقر العمل، والأشكال الأخرى من الفقر ما يمكن أن يطلق عليه شبكة الفقر الشامل. والمشكلة هي أن تلك الشبكة تزداد اتساعاً وعمقاً من خلال تفاعلها مع بعض الظواهر الأخرى مثل المعدل المرتفع للنمو السكاني، والإختلال في توزيع السكان بالنسبة للموارد، وغير ذلك.

أولا- المشكلة السكانية

لا يمكن القول أن نمو السكان بمعدل عال هو الذي يخلق الفقر، أو يحوله إلى قدر لا مفر منه. فالفقر في جانب كبير منه صناعة بشرية ينتجه البعض ليستهلكه البعض الآخر. وللتمثيل فقط، فإن الفساد، بكافة أشكاله، يؤدي إلى شفط الموارد العامة التي يمكن الإستفادة منها في بناء وتجهيز المدارس وفي دعم الفقراء وفي تحسين الخدمات الصحية وبناء الطرق وغير ذلك من البرامج، وتحويلها إلى الجيوب الخاصة. كما أنه يساهم، في ظل غياب أنظمة الثواب والعقاب والحماية للمواطنين، في تحويل القضاة وأعضاء النيابات العامة وعقال الحارات وأقسام الشرطة ومدراء المدارس والعاملين فيها والمرافق الصحية ومرافق البلديات وموظفي الحكومة بشكل عام إلى نظام متكامل للتصيد والتهطش والإفقار المنظم للمواطن.

وإذا كان هناك من علاقة بين الفقر والتكاثر البشري في اليمن، فإن التفسير الأقرب للواقع لتلك العلاقة، هو أن التكاثر السكاني بمعدلات مرتفعة يمثل نتيجة للفقر وليس سببا له. فانتشار الأمية وضعف التعليم وخصوصا للفتيات، وغياب الوعي وضعف الخدمات الصحية المقدمة للأمهات، وغياب فرص العمل وغيرها من العوامل تعمل مجتمعة على حصر وظيفة الإنسان في الإنجاب.

وتؤدي المعدلات العالية للنمو السكاني، في غياب السياسات الحكومية الفعالة القادرة إما على خلق موارد جديدة أو إستغلال الموارد المتاحة الإستغلال الأمثل أو حتى السيطرة على النمو السكاني، إلى تحويل الفقر من أزمة مؤقتة يمكن تجاوزها بتبني سياسات حكومية عادلة وفعالة إلى دائرة مغلقة تزداد اتساعا مع مرور الزمن ومع زيادة السكان.

وهذا هو الوضع في اليمن في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، أي بعد إنقضاء ألفي سنة وبدء ألف ثالثة على ميلاد المسيح عليه السلام. وما يحدث هو أن معدلات الأمية والفقر والبطالة تتغذى على معدل عال من نمو السكان لا يقابله معدل مماثل في خلق الموارد الجديدة أو في تحسين طرق استغلال الموارد المتاحة.

وتملك اليمن معدلاً مرتفعاً للخصوبة، والذي يعرف على أنه عدد المواليد لكل امرأة في سن الإنجاب، هو واحد من أعلى المعدلات في العالم (انظر الجدول رقم 65) حيث بلغ 6 مواليد خلال الفترة 2000-2005 مقارنة بـ3.2 مولود في مصر، و4.8 في السودان، و4.5 في جيبوتي. وإذا ما تم إستثناء الصومال، التي تعيش حالة المجتمع البدائي، فإن اليمن تعتبر الأسوأ في العالم العربي من حيث معدل الخصوبة.

جدول رقم (65)، معدل الخصوبة في اليمن والدول العربية الأخرى خلال الفترة 2000-2005

العراق	الكويت	قطر	الإمارات	البحرين	ليبيا	عمان	السعودية	الأردن	لبنان	تونس	الجزائر	فلسطين	سوريا	مصر	المغرب	السودان	جيبوتي	اليمن	الصومال
4.9	2.3	2.9	2.5	2.5	3	3.7	3.8	3.5	2.3	2	2.5	5.6	3.5	3.2	2.5	4.8	4.5	6	6.4

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

كما تملك اليمن أيضاً معدلاً مرتفعا للنمو السكاني يقدره البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة بحوالي 3% خلال الفترة 2005-2015. وللمقارنة، فإن البرنامج الإنمائي يقدر معدل النمو خلال نفس الفترة في العراق والكويت بـ2.2%، وفي قطر وليبيا بـ1.9%، وفي لبنان وتونس بـ1% فقط (انظر الجدول رقم 66). وفي الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان في اليمن بمعدل يزيد عن الـ3 %، فإن الواضح أن الإقتصاد ينمو بمعدل أقل من ذلك وهو ما يعني أن الضيوف الجدد يمثلون عبئا على مضيفيهم الذين لم يحسبوا حسابهم عند إعداد الوليمة.

جدول رقم (66)، معدل النمو السكاني في اليمن وبعض الدول العربية الأخرى خلال الفترة 2000-2005

الدولة	العراق	الكويت	قطر	الإمارات	البحرين	ليبيا	عمان	السعودية	الأردن	لبنان	تونس	الجزائر	فلسطين	سوريا	مصر	المغرب	السودان	جيبوتي	اليمن	الصومال
النسبة	2.2	2.2	1.9	2.5	1.7	1.9	2	2.1	2.2	1	1	1.5	3	2.2	1.7	1.2	2.1	1.7	2.9	2.8

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

وقد بلغ عدد سكان اليمن (انظر الجدول رقم 67) حوالي 21 مليون في عام 2005. ويزيد سكان اليمن بمعدل 700 ألف نسمة في العام وهو ما يساوي حوالي 2000 شخص في اليوم الواحد أو 80 شخص في الساعة.[162] وعندما يصل هذا الكتاب إلى يد القارئ سيكون عدد سكان اليمن قد وصل إلى حوالي 24 مليون نسمة. ويتوقع أن يصل عدد سكان اليمن إلى 28 مليون في عام 2015. ولا يمكن لأحد أن يكره الزيادة في السكان في اليمن لأنهم يشكلون عامل قوة إذا توفرت لهم الصحة والتعليم والتغذية الصحية وفرص العمل. لكن إضافة ملايين جديدة من الفقراء إلى الملايين الحالية من الفقراء لن يعني سوى المزيد من الفقر والأمية والبطالة والتشرد.

جدول رقم (67)، عدد سكان اليمن وبعض الدول العربية الأخرى بالملايين

الدولة	العراق	الكويت	قطر	الإمارات	البحرين	ليبيا	عمان	السعودية	الأردن	لبنان	تونس	الجزائر	فلسطين	سوريا	مصر	المغرب	السودان	جيبوتي	اليمن	الصومال
2005	28	2.7	0.8	4.1	0.7	5.9	2.5	23.6	5.5	4	10.1	32.9	3.8	18.9	72.8	30.5	36.9	0.8	21.1	8.2
2015	34.9	3.4	1	5.3	0.9	7.1	3.1	29.3	6.9	4.4	11.2	38.1	5.1	23.5	86.2	34.3	45.6	1	28.3	10.9

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

ثانيا- الإختلالات المرتبطة بالسكان

تعاني اليمن العديد من المشاكل المتصلة بالسكان، فقد بلغ سكان الحضر في اليمن في عام 2005 حوالي 27.3 % من إجمالي السكان. ويتوقع أن يبلغ سكان الحضر في عام 2015 حوالي 32% فقط، في حين يبلغ سكان الحضر في مصر حوالي 43%، وفي عمان 71.5، وفي السعودية 81%، وفي سوريا 50.6%، وفي الجزائر 63.3%. وكما هو واضح من الجدول فإن اليمن تملك أسوأ معدل في العالم العربي لسكان الحضر.

جدول رقم (68)، نسبة سكان الحضر في اليمن والدول العربية الأخرى

الدولة	العراق	الكويت	قطر	الإمارات	البحرين	ليبيا	عمان	السعودية	الأردن	لبنان	تونس	الجزائر	فلسطين	سوريا	مصر	المغرب	السودان	جيبوتي	اليمن	الصومال
2005	66.9	98.3	95.4	76.7	96.5	84.8	71.5	81	82.3	86.6	65.3	63.3	71.6	50.6	42.8	58.7	40.8	86.1	27.3	35.2
2015	66.9	98.5	96.2	77.4	98.2	87.4	72.3	83.2	85.3	87.9	69.1	69.3	72.9	53.4	45.4	65	49.4	89.6	31.9	40.1

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

[162] بالنسبة لمعدل الزيادة السنوية انظر: وليد التميمي. "تزايد النمو السكاني في اليمن بمعدل 700 الف نسمة سنويا". الأيام. العدد (5491). 8

وتجد الحكومة اليمنية، كما تقول، صعوبة كبيرة في نشر خدمات التعليم والصحة والكهرباء والطرق في المناطق الريفية بسبب طبيعة التوزيع السكاني الذي يغلب عليه التجمعات السكانية الصغيرة والمتباعدة والتي تنتشر في الجبال والوديان والسواحل.[163] كما تجد الحكومة، وبنفس القدر، صعوبة في تغطية المناطق الحضرية بالخدمات لإن ظاهرة التحضر تنمو بمعدلات كبيرة حيث ينمو سكان العاصمة صنعاء مثلا، بمعدل وصل إلى 10% سنويا، ولأن الموارد كما تقول الحكومة محدودة.[164]

وبالتأمل فيما تقوله الحكومة وما تفعله، يبدو واضحاً أن الحكومة لا تمتلك سياسة سكانية واضحة تجاه التحضر، أو التشتت السكاني، وهي بالتالي تستخدم التركز السكاني كمبرر لغياب الخدمات أو ضعفها. كما تستخدم التشتت السكاني كمبرر أيضًا لضعف، أو غياب الخدمات. أما توزيع الخدمات ذاته فلا يتبع معايير أو خطط واضحة وإنما يخضع لمعايير الوجاهة الإجتماعية والولاء السياسي والقرب من صناع القرار.

وتبدو الحكومة حريصة على إبقاء السكان في الريف نظرًا لما يوفره لها التشتت من قدرة على السيطرة وضمان الأصوات في الإنتخابات. وقد تعلمت الحكومة من الدورات الإنتخابية البرلمانية والرئاسية، التي عقدت خلال السنوات الـ18 الماضية من عمر الوحدة اليمنية، أن التمرد السكاني في الحضر يجعلها تحت رحمته ويقود في الغالب إلى التصويت ضدها. ولذلك توجهت الحكومة إلى نشر بعض الخدمات في الأرياف مع إضعافها في المدن. ولعل الإستثناء لتلك القاعدة هو الشوارع المؤدية من وإلى القصر الرئاسي، وجامع الرئيس، والمناطق المحيطة بهما. وفيما عدا ذلك فإن بعض مناطق الأرياف، وخصوصا حول العاصمة، تتمتع بمستوى من الخدمات يفوق المستوى الذي تنعم به بعض الأحياء في العاصمة. وفي حين يتم شق طريق بمئات الملايين لخدمة بضع مئات من الأشخاص على قمة جبل، فإنه لا يتم زفلتة حتى شارع واحد في حي داخل العاصمة يسكنه أكثر من ثلاثين ألف شخص.

وفي ظل غياب المعايير الإقتصادية والسكانية الواضحة والتي يتم على ضوئها شق وسفلتة الطرق، وتوصيل الكهرباء والماء، فإن ما جري وما يجري خلال السنوات الحالية هو تبديد للموارد بكل ما تعنيه الكلمة من معنى حيث تنفق الحكومة مئات بل وآلاف الملايين على طرق ومشاريع خدمات في مناطق لا يجد فيها السكان ما يسد رمقهم وليس لها أي عائد إقتصادي في حين أنه كان يمكن جمع أولئك السكان في مكان واحد وبناء مدينة لهم وتقديم تلك الخدمات وتوفير مبالغ طائلة يمكن استخدامها في خلق أنشطة اقتصادية مفيدة.

واذا ما تم إستثناء فلسطين، فإن اليمن تملك أعلى معدل من بين الدول العربية في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى إجمالي السكان في عام 2005 (انظر الجدول رقم 69) وهو 45.9% في حين بلغ المعدل في لبنان وتونس والبحرين والإمارات والجزائر وقطر والكويت أقل من 30%. وبلغ المعدل في ليبيا والمغرب ومصر وعمان والسعودية أقل من 35%. ووجود نسبة عالية من السكان تحت سن 15 سنة يعني أن هناك شريحة كبيرة من السكان بحاجة إلى الخدمات الأساسية من رعاية صحة، وتعليم، وتغذية وغير ذلك.

جدول رقم (69)، نسبة السكان تحت سن الـ15 سنة في اليمن وبعض الدول العربية

الدولة	الإمارات	قطر	الكويت	تونس	البحرين	لبنان	الجزائر	ليبيا	المغرب	مصر	عمان	السعودية	سوريا	الأردن	جيبوتي	السودان	العراق	الصومال	فلسطين	اليمن
2005	19.8	21.7	23.8	26	26.3	28.6	29.6	30.3	30.3	33.3	33.8	34.5	36.6	37.2	38.5	40.7	41.5	44.1	45.9	45.9
2015	19.7	20.6	22.5	22.5	22.2	24.6	26.7	29.4	26.8	30.7	28.6	30.7	33	32.2	33.5	36.4	36.6	42.9	41.9	42.4

Source: UNDP, Human Development Report 2007-2008

[163] وزارة التخطيط والتعاون الدولي. "إستراتيجية التخفيف من الفقر". www.mpic.yemen.org/2006/prsp/Arabic/main_page/reports5.html

[164] المرجع السابق.

وتعاني اليمن التي تبلغ مساحتها حوالي 460 ألف كم مربع من وجود إختلال كبير في توزيع السكان بالنسبة للموارد. فعلى الهضبة الوسطى والجبلية يسكن قرابة 70% من السكان في حين يسكن السواحل الجنوبية والشرقية حوالي 13%، وسهل تهامة قرابة 12% والهضبة الصحراوية حوالي 6%.[165] وتبلغ الكثافة السكانية على مستوى اليمن ككل 28 شخصاً لكل كيلو متر مربع بينما يبلغ أعلى معدل لها في مدينة صنعاء وهو 4385 شخصا لكل كيلو متر مربع، تليها محافظة إب التي تبلغ الكثافة السكانية فيها 299 شخصا لكل كيلو متر مربع، ثم تأتي بعد ذلك محافظة تعز بمعدل 196 شخصا لكل كيلو متر مربع. وتقل الكثافة كلما اتجه الإنسان شرقاً وجنوباً حيث تبلغ 6 أشخاص لكل كيلو متر مربع في حضرموت ومأرب، و 5 أشخاص لكل كيلو متر مربع في شبوة، و 4 لكل كيلو متر مربع في الجوف، و2 لكل كيلو في المهرة.[166]

وفي حين يتركز حوالي نصف السكان في محافظات تعز، اب، صنعاء، والحديدة، فإن سكان محافظات المهرة، مارب، والجوف مجتمعة لا يصل سوى إلى حوالي 3% من حجم السكان.[167] وفي الوقت الذي يتركز فيه حوالي أربعة أخماس السكان في المحافظات الشمالية التي تمثل ثلث مساحة البلاد فإن خمس السكان فقط ينتشرون في المحافظات الجنوبية التي تحتل ثلثي مساحة البلاد.

وهناك إختلال كبير في توزيع السكان بالنسبة للموارد. ففي الوقت الذي يتركز فيه معظم سكان البلاد في المرتفعات الجبلية حيث تنعدم الموارد فإن المناطق الغنية بالموارد، وهي المناطق الساحلية والسهول الغربية والجنوبية، تعاني من إنخفاض كبير في معدل الكثافة السكانية. وستزداد المشكلة تفاقما بنفاذ المخزن النفطي في البلاد والذي بدأ بالتراجع منذ حوالي الخمس سنوات الأخيرة ويتوقع أن ينفذ في فترة قد لا تتجاوز العشر سنوات القادمة.

وفي حين تمثل قطاعات الأسماك، والخدمات البحرية، والسياحة، القطاعات المستقبلية للإقتصاد اليمني، فإن الملاحظ أن موارد تلك القطاعات تتركز في المناطق الساحلية في جنوب اليمن وغربها وعلي سواحل البحر العربي، وخليج عدن، والبحر الأحمر. لكن معظم السكان يعيشون على قمم الجبال. وتشهد العاصمة صنعاء التي ترتفع عن سطح البحر بحوالي 2200[168] متر معدلاً كبيرًا في النمو حيث يقدر سكانها الآن بحوالي 4 مليون نسمة بالرغم من التحذيرات الدولية المتعلقة بنفاذ المخزون المائي في حوض صنعاء.

---

[165] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 2010، اغسطس 2006، 124.

[166] United Nations Development Program (UNDP), An Annex to Government Support Document 1997, 7

[167] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "إستراتيجية التخفيف من الفقر" www.mpic.yemen.org/2006_prsp_Arabic/main_page_reports5.html.

[168] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 2010، اغسطس 2006، 124.

الفصل الرابع عشر: فقر المهاجر

"قبل سنتين زفروني إلى حرض وهناك تجمعنا 8 أشخاص واتفقنا على المسير معا. عبرنا منفذ الخدور ولم تشاهدنا الدوريات، ولكن بعد عبورنا كيلو متر واحد فوجئنا بعسكري من سلاح الحدود السعودي، كان يختبئ في مزرعة، خرج علينا وأشهر السلاح، وحين رآنا 8 أشخاص تخوف وطلب منا الانبطاح على الأرض وعدم الحركة. وأثناء انبطاحنا لدغت إحدانا عقربة واخذ يصيح ويتألم. الجندي السعودي لم يصدق بل اعتبرها حيلة وأطلق علينا الرصاص. لم تصب أي منا. كان معنا شاب عمره 17 عاما تلفظ على العسكري ووصفه بالجبان. وعند وصول الدورية السعودية بعد سماع طلق الرصاص، قام الجندي السعودي بلطم الشاب اليمني لطمات متتالية، والله أكثر من 20 لطمة مما أثار استنكارنا، فقام بلطمنا جميعا، حتى الملدوغ من العقرب لم يسلم من اللدغ. ثم قالوا احملوا خويكم وعودوا بلادكم. تركة أبوكم مش في السعودية."

من حديث مواطن يمني عن تجربته في التسلل إلى السعودية
إلى صحيفة الشارع في 5 يناير 2008

شغلت الصحافة اليمنية المستقلة خلال النصف الثاني من أغسطس 2008 بمأساة 250 يمنياً دفع كل منهم ما بين 16 إلى 20 ألف ريال سعودي، أو ما يعادل 800 إلى مليون ريال يمني، لشراء فيزة تمكنه من الدخول والإقامة والعمل في السعودية. البعض باع أو رهن الأرض التي ورثها عن أبيه، والذي ورثها بدوره عن جده، والبعض الآخر باع ذهب الزوجة، والبعض الثالث استدان أموال الناس على أمل أن يتمكن من سدادها لاحقا عندما يباشر عمله في المهجر.

وقد أتبع أولئك العمال الإجراءات القانونية المطلوبة. وحصلوا على تأشيرات من السفارة السعودية في صنعاء. وابتدأت محنتهم عندما عبروا حدود السعودية. فبدلاً من أن ينتهي بهم الأمر إلى مباشرة أعمالهم، تم وضعهم في الحجز لمدة قاربت الشهر، وبعدها، تم الختم على جوازاتهم بعبارة "خروج نهائي." وحملتهم الباصات نحو الحدود اليمنية. وكما يبدو من الموضوعات التي نشرتها الصحف، فإن السلطات السعودية ربما رحلتهم لإنه سبق لهم أن دخلوا السعودية عن طريق التهريب وتم ألقاء القبض عليهم وأخذ بياناتهم وبصماتهم ثم تم ترحيلهم.

ورغم أنهم هذه المرة دخلوا بطرق شرعية كما يقولون..حصلوا على فيز قانونية..حصلوا على تأشيرات من السفارة السعودية.. ربما غيروا بعض البيانات هنا وهناك لضمان أن السلطات السعودية لن تمنعهم من الدخول بسبب ماضيهم..وما أكثر ما يغير اليمني من بياناته ليتمكن من العبور إلى السعودية. لكن كل ذلك لم يحسن فرصهم في الحصول على الوظائف التي يحلمون بها، أو في البقاء في السعودية. لقد تغير العالم في حين أن اليمنيين ما زالوا يفكرون بنفس الطريقة البسيطة، يحلمون بان يسمح لهم بالمرور بعد الحصول على جواز جديد باسم جديد. لا يعرفون أن العالم أصبح أكثر تعقيداً وأنه بات يتعامل مع الناس ببصمة العين وليس فقط الإبهام، وبالصورة وليس فقط بالإسم كما كان عليه الحال. ولم يشفع لهم فقرهم وما خسروه من أموال لإن الأنظمة التي تتبعها الدول عادة لا عواطف لها ولا مشاعر ولا تتعامل مع بني البشر الا على أنهم أرقام في رقعة الشطرنج.[169]

قبلها، وتحديداً في الأسبوع الأول من أغسطس 2008، كانت العديد من الصحف والمواقع اليمنية والعربية قد تناقلت خبرًا حول وفاة 15 شخصا يعتقد أن منهم 13 يمنيا واثنين من مهربيهم السعوديين في صحراء "المهمل" شمال محافظة "بيشة" السعودية. وذكرت تلك المصادر أن السلطات السعودية عثرت على جوازين يمنيين مع اثنين من الضحايا الـ15، الذين لقوا حتفهم عطشا بعد أن تاهوا في الصحراء، وعلقت سيارتهم في الرمال، واختفت القصة بنفس الطريقة التي طفت بها. وصحيح أن اليمنيين ليسوا وحدهم الذين يعبرون خط الحدود الذي يفصل

[169] انظر على سبيل المثال: فواز غانم، "250 شابا في مهب الريح"، الغد، العدد (75)، 22 سبتمبر 2008، 4؛ سامية الأغبري، "نحو 230 يمنيا خذلتهم الفيزا السعودية وخارجية صنعاء قالت لهم هذا قرار سعودي ايش نسوي لكم"، الشارع، العدد (66)، 20 سبتمبر 2008، 2

بين بلادهم وجارتهم الغنية وأن صوماليين وأفارقة آخرين يعبرون الحدود بطريقة غير شرعية إلا أن معظم الذين يعبرون الحدود عن طريق التهريب هم يمنيون.

وقبلها أيضا كانت الصحف والمواقع الإخبارية وخصوصًا اليمنية قد شغلت نفسها في نهاية شهر يونيو وطوال شهر يوليو 2008 بالحريق الذي تعرض له 18 يمنياً كانوا يختبئون في محوى للقمامة بمدينة خميس مشيط السعودية هرباً من ملاحقة السلطات السعودية لهم. وقال المصابون، بعد أن أصبحت قضيتهم محط إهتمام الرأي العام، أن الجنود السعوديين الذين كانوا يلاحقونهم بسبب دخولهم المملكة عن طريق التهريب قد أشعلوا النار في المحوى وجلسوا يقهقون في إنتظار خروج "أبو يمن" كما يطلق على اليمني في المملكة. لكن السلطات السعودية أنكرت بأن الدورية التي كانت تلاحق المتسللين اليمنيين هي التي أضرمت النار في المحوى. وقالت أن الحريق اندلع بسبب قيام مجهولين بإضرام النار.

وفي أواخر يوليو من نفس العام، قالت تقارير صحفية بأن 6 أطفالاً يمنيين تتراوح أعمارهم بين ال14 وال16 من العمر قتلوا برصاص حرس الحدود السعودي خلال محاولتهم التسلل إلى السعودية للبحث عن فرص عمل.[170] وما أكثر الحوادث الفردية أو الجماعية التي يلقى فيها اليمنيون حتفهم، أما بسبب إنقلاب لوري يحملهم عائدا بهم نحو حدود بلادهم، أو بسبب المعاملة السيئة في السجون السعودية. وعلى سبيل المثال فقد نشرت صحيفة الشارع اليمنية في عدديها أرقام 29، و30 الصادرين في 5، و12 يناير 2008 تحقيقاً ميدانياً عن عمليات التهريب إلى السعودية والمخاطر التي يتعرض لها اليمنيون من رجال ونساء وأطفال، والتي تشمل سلب الممتلكات والضياع في الصحراء والموت بسبب الجوع والعطش، أو برصاص حرس الحدود السعودي، أو بلدغ الثعابين، أو بسبب إزدحام السجون.[171]

لقد كان اليمنيون الشماليون، خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، يتنقلون بحرية بين اليمن والسعودية. ولم يكونوا بحاجة إلى التهرب. كان يكفي أن يحصل الواحد منهم على جواز سفر ليقدمه إلى النقطة الحدودية السعودية التي يمر عبرها فيحصل على تأشيرة دخول. وكان بإمكان اليمني أن يبقى طوال العمر أن شاء. وكان كل المهاجرين إلى السعودية، ومن مختلف الدول، لا بد أن يحصلوا على كفيل سعودي يعملون لحسابه، وهو المسئول عنهم في كل صغيرة وكبيرة. أما اليمنيين فقد كانوا معفيين من ذلك الشرط. ولم تكن الإمتيازات التي يحصل عليها اليمنيون في السعودية تقتصر على حرية دخول المملكة بدون تأشيرة مسبقة والعمل فيها بدون الخضوع لكفيل، بل كانت تمتد إلى حرية مزاولة أنشطة اقتصادية معينة مثل إمتلاك المطاعم والدكاكين والبقالات، وحتى محلات بيع الملابس والزينة والذهب، وغيرها من الأنشطة المشابهة.

وقد تقلصت تلك الإمتيازات تدريجيا. وفي أغسطس 1990، وبعد ثلاثة أشهر على توحيد اليمن، بلغ الأمر ذروته. فقد قام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين بغزو جارته الكويت بعد خلاف سياسي بين الدولتين حول مطالبة الكويت بقروض لها لدى العراق، وامتدت الخلافات بين البلدين بعد ذلك لتشمل الحدود وحقول النفط الواقعة على حدود البلدين، ووقفت الجمهورية اليمنية من الأزمة موقفا تقول قيادات اليمن أنه كان محايدًا وأن المجتمع الدولي أساء فهمه وأن هناك من صوره على أنه موقف منحاز إلى جانب العراق.

وكنتيجة مباشرة لذلك الموقف اليمني، قامت السلطات السعودية بإلغاء الإستثناء الذي كان يعطى لليمنيين، وأعطت مئات الآلاف من اليمنيين فترة لا تتجاوز الشهر لإيجاد كفلاء وتسوية أوضاعهم القانونية أسوة بغيرهم من المقيمين في المملكة. ولم يكن ممكنا لليمنيين، وفي ظل التوتر الذي خلقته أزمة غزو الكويت أن يحصلوا على كفلاء سعوديين شأن غيرهم من الجنسيات. وكانت النتيجة أن مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين أضطروا إلى بيع ممتلكاتهم، ومحلاتهم التجارية بأسعار بخسة، وعادوا

---

[170] موقع Gulf in the Media . نقلا عن موقع نبأ نيوز بتاريخ 27 يوليو 2008.

[171] انظر: محمد غالب عزوان. "قصص وحوادث مثيرة عن المتسللين اليمنيين الى السعودية". الشارع. العدد (29)، 5 يناير 2008؛ "الشارع تتجول في مناطق الحدود الشمالية مع السعودية، وتقوم برحلة في طريق تهريب القات والمخدرات". الشارع. العدد (30)، 12 يناير 2008.

إلى بلادهم. وحدث أمر مشابه للمغتربين اليمنيين في الكويت، وان اختلفت الأسباب.

ودخلت العلاقات اليمنية السعودية في أزمة شديدة، ولم تبدأ تلك العلاقات في التحسن إلا في عام 1995. ورغم ذلك التحسن، ظلت أبواب السعودية مغلقة في وجوه اليمنيين، وظل الحضور اليمني في السعودية رمزياً برغم سعي اليمنيين للحصول على كفلاء. ولعل أبرز انفراج شهدته العلاقات اليمنية السعودية قد كان بعد توقيع الإتفاق النهائي بشأن الحدود بين الدولتين في عام 2000 والذي إعترفت بموجبه الحكومة اليمنية بالسيادة السعودية على المناطق الحدودية المتنازع عليها. ومع أن اليمنيين حكومة وشعباً أملوا أن يؤدي التوقيع على إتفاقية الحدود إلى عودة الإمتيازات التي تمتع بها اليمنيون في المملكة قبل عام 1990، الا أن ذلك لم يحدث.

ولم يتمكن الكثير من اليمنيين الساعين للحصول على فرص عمل في المملكة من الإستفادة من نظام الكفيل، وذلك بسبب حدوث تحولات في سوق العمل السعودية، وإزدياد الطلب على العمالة الماهرة ، وكذلك بسبب وجود عمالة أسيوية منخفضة التكلفة، وسياسة "سعودة" الوظائف لمواجهة البطالة المتنامية في صفوف السعوديين.

ولم يجد اليمنيون من طريقة لدخول السعودية سوى السوق السوداء للفيز السعودية، والتي تكلفهم مبالغ طائلة وتجعل البعض منهم يبيع ذهب زوجته أو أرضه ليشتري "الفيزة." وحيث أن السوق السوداء لفيز العمل لا تضمن للعامل أي وظيفة عند دخوله إلى السعودية، فإن فرصته في الحصول على عمل صغيرة في الغالب. وحتى إذا عمل فإن "الإتاوات" التي يتم دفعها للكفيل نظير تجديد الفيزة، أو إستخراج الإقامة، أو أي معاملة أخرى، يمكن أن تبتلع كامل دخله، وقد تضطره للإستدانة للوفاء بتلك الإلتزامات. واذا كان التهريب إلى السعودية قد شهد ركودا مع سوء الأوضاع الإقتصادية في السعودية، فإن الطفرة النفطية التي حدثت في السنوات الأخيرة، وتدهور الأوضاع في اليمن، قد جعلت الكثير من اليمنيين ينظرون إلى مغامرة عبور الحدود، رغم ما تحمله من تكلفة مادية ومعنوية، على أنها الأمل الأخير لهم ولأسرهم في الحياة بعد أن ضاقت بهم السبل داخل بلادهم.

وهكذا تحولت الحدود السعودية اليمنية إلى ممرات للتهريب. تهريب البشر والسلاح والمخدرات والقات والعسل وكل ما يمكن تهريبه. وربما زاد عدد اليمنيين المقيمين في السعودية بشكل غير قانوني عن عدد اولئك المقيمين بشكل قانوني.

ولم تكن السعودية وحدها من أغلق أبوابه في وجه العمال اليمنيين، فقد إتبعت دول الخليج الأخرى سياسات مشابهة، واقتصر وجود اليمنيين في معظمها على تمثيل رمزي..وتعددت المبررات..هناك أسباب لها علاقة بالسياسة، وتحديدا بموقف اليمن من الغزو العراقي للكويت. وهناك أسباب تتصل بكون العمالة اليمنية غير ماهرة، أو بارتفاع التكلفة.. وهناك أسباب تتصل بالتكوين الإجتماعي لتلك الدول. ونمت النظرة السلبية إلى اليمني وبحيث صارت بعض الدول تسمح لمختلف القوميات بالحصول على تأشيرات لدخول إلى أراضيها باستثناء اليمنيين، حتى وإن كان الحديث عن تأشيرة عبور.

وجاءت أحداث ال11 من سبتمبر 2001 لتزيد من إحكام الحصار حول اليمنيين وتشل قدرتهم على الحركة والبحث عن مكان يمكن أن يجدوا فيه رزقا. ولم تعد أبواب الخليج وحدها هي التي أغلقت في وجوههم. فقد صار من الصعب على اليمني أن يهاجر إلى أمريكا، أو إلى أي دولة أوروبية، أو حتى أن يمر ترانزيت في مطارات بعض الدول. وتعرض اليمنيون الذين هاجروا إلى أمريكا، وحتى الذين اكتسبوا الجنسية إلى الكثير من المضايقات. والخلاصة أن المهاجر قد أغلقت في وجه اليمنيين، وباءت محاولات الحكومة اليمنية بفتح أسواق الخليج أمام العمالة اليمنية بالفشل حتى الآن.

وما زالت الحكومة اليمنية تراهن على فتح أسواق الخليج أمام العمالة اليمنية تارة، وعلى ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي تارات أخرى..وليس من المستبعد أن تؤدي الأزمة المالية العالمية والتراجع الحاد في أسعار النفط إلى تراجع إقتصادي في المملكة العربية السعودية يضطر معه الكثير من اليمنيين إلى العودة إلى بلادهم.

الفصل الخامس عشر: غنى الوطن

"ليكن شعاركم "اليمن يستطيع" فقد كان شعارنا في ماليزيا منذ البداية."
مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا السابق،
كما نقلت عنه صحيفة الغد في 29 ديسمبر 2008

تقول الطرفة أن الملك جبريل عليه السلام طاف على الكرة الأرضية بعد غياب طويل، وعند مروره بمصر سأل مرافقيه من الملائكة: أي دولة هذه؟ فقالوا له: هذه مصر، فقال: لقد تغيرت كثيراً. ومر بالسعودية فسألهم عنها فقالوا له: هذه السعودية، فتعجب من التغيير الذي شهدته، واستمر في طوافه في البلدان، وكلما مر على بلد وجد نفسه مضطرا للسؤال عن اسمه، لكنه عندما وصل إلى سماء اليمن، قال لمرافقيه: هذه هي اليمن، فاستغربت الملائكة من أن الملك جبريل الذي نسى معالم كل الدول يمكن من التعرف على اليمن، ولذلك سألوه: كيف عرفت اليمن ولم تتمكن من التعرف على أي من الدول الأخرى؟ وقد أجاب جبريل مرافقيه بقوله: لقد تغيرت الدول الأخرى كثيراً، أما اليمن فإنها كما هي لم تتغير.

فلماذا يا ترى لم تتغير اليمن حيث ينبغي أن تتغير وبالقدر الذي ينبغي أن تتغير به؟ ولماذا يوغل اليمنيون فقراً وجهلاً ومرضاً بينما أوغل جيرانهم غنىً وصحةً وعلماً؟ وهل الفقر بكل أوجهه المختلفة طبيعة ثانية لليمن واليمنيين ؟ وهل القول بأن اليمن هي "أصل العروبة" يعني بالضرورة أن اليمن هي "وطن الفقر" الذي دفع باليمنيين إلى الهجرة عبر العصور؟ ولماذا نفضت الدول المجاورة لليمن غبار الفقر عن نفسها في حين مازال غبار الفقر يزداد كثافة على جسد اليمني؟

أياً تكن أجوبة الأسئلة السابقة، فإنه لا يمكن فهم طبيعة الفقر في اليمن دون الحديث عن الموارد بأشكالها المختلفة، بدءا بالسواحل العذراء، ومروراً بالسهول، وانتهاء بالجبال، ودون الحديث عن صيف اليمن الذي يزداد إعتدالا كلما اتجه الإنسان نحو صنعاء، وعن شتاء اليمن الذي يزداد دفئاً كلما اتجه الإنسان جنوبا نحو عدن.

صحيح أن اليمن لا تملك من الذهب الأسود (النفط) ما تملكه السعودية، أو الكويت، أو روسيا، لكنها كانت تملك منه أكثر مما يكفيها لمائتي عام على الأقل. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية أكبر طفرة عرفها التاريخ الإنساني في سعر النفط. وزادت حتياطيات اليمن من النقد الأجنبي من حوالي 300 مليون دولار إلى أكثر من 8 مليار دولار، وبزيادة قدرها حوالي 27 ضعفا. وكان يمكن لتلك الاحتياطيات أن تتضاعف لو توفرت النزاهة والحساب والعقاب وغاب الفساد. وليست عائدات النفط هي لعائدات الوحيدة التي تحصل عليها البلاد، ويتم العبث بمعظمها. فوفقا لخبير هولندي فإن 75% من الإيرادات الضريبية لتي يمكن أن توظف في بناء آلاف المدارس، وإطعام ملايين الجائعين، تذهب للجيوب الخاصة وان الإصلاحات المطلوبة في القطاع لضريبي يمكن أن توفر أن تم تنفيذها، المليارات للخزينة العامة للدولة.[172]

كان بإمكان اليمن، وما زال بإمكانها توظيف بعض عائدات النفط في تحقيق نهضة شاملة تبدأ بالتعليم مرورا بالصحة، ثم تمتد إلى باقي القطاعات بما في ذلك أمن السواحل اليمنية، وامن الموانئ والطرق وغيرها. وكان بإمكان عوائد النفط الكبيرة، لو تم توظيفها اقتصاديا التوظيف الأمثل، أن تغير كثيرًا من حياة الفقر الشامل التي يعيشها معظم اليمنيين. كما كان بإمكان عوارق أسعار النفط التي حصلت عليها اليمن في العقد الأول من الألفية الثالثة، كنتيجة للزيادات الهائلة في أسعار النفط أن تقفز باليمن من الفقر الشامل إلى النهوض الشامل لو أنه تم إستخدامها الإستخدام الأمثل.

كان يمكن للثمانية مليار دولار، التي تمثل الإحتياطي النقدي للبلاد في هذا الوقت أن تغير الكثير لو أنه تم إخراجها من خزائن لبنوك الأجنبية، واستثمارها في تحقيق النهوض. ولو حدث ذلك، لتحولت اليمن من نقطة معتمة على وجه الكرة الأرضية إلى

---

[17] عبد الفتاح حيدرة، "الإيرادات الضريبية إذا لم يتم إصلاحها فان 75% منها تذهب للجيب وليس للصالح العام". الأيام، 26 أغسطس 2008. 7

حزمة من الضوء تزيد من تميز كوكب الأرض عن غيره من الكواكب الأخرى. وما كان لليل اليمن أن يكون حالكا، ومخيفا، ومحبطا، كما هو الآن، وما كان لنهار اليمن أن يكون عامرا ببؤس الأطفال المشردين، وبعمال الأرصفة الباحثين عن عمل وبأفواج المتسولين عند إشارات المرور وفي أبواب الجوامع وفي الأسواق.

وصحيح أن اليمن لا تملك من الموارد المائية ما تملكه مصر، أو سوريا، أو العرق، أو الولايات المتحدة. لكن اليمن ليست مجرد أشجار قات، وجبال جرداء، وسماء نادرًا ما تمطر. لم تكن كذلك في عهد السبئين، والحميريين، والمعينيين، أو في عهد دولة بني رسول، أو في عهد الدولة الصليحية ..فما الذي حدث لسد مآرب الذي بدأت عملية إعادة بنائه في الثمانينيات من القرن العشرين، ولم تنته حتى اليوم؟ هل كان مجرد قنبلة إعلامية ملئت حياة اليمنيين ضجيجاً لسنين ثم تلاشت؟ ولماذا تصب وديان اليمن في البحرين الأحمر والعربي ولا يتم الإستفادة القصوى من المياه الغزيرة التي تتدفق فيها في مواسم الأمطار بطريقة أو بأخرى؟ أين هي الأساليب الحضارية التي وظفتها الدولة الرسولية في إدارة المياه والحفاظ عليها؟ وأين هي وسائل الري الحديثة التي تحافظ على المخزون المائي؟ وأين هو التخطيط الزراعي؟ وأين الإدارة الحديثة للموارد المائية؟ وماذا عن خيار تحلية ماء البحر؟ ولماذا يتم تبديد مياه اليمن الجوفية في زراعة منتجات يتم تصديرها إلى الخارج لتباع بأسعار هي اقل من تكلفة المياه التي يتم تبديدها في زراعتها؟ والى متى يظل الماء موردا خاصاً بالأقوياء القادرين بحكم النفوذ، والإمكانات على حفر الآبار ودون الحاجة حتى إلى ترخيص؟ والى متى سيظل اليمنيون يحاولون الإجابة على السؤال الخاص بمن يملك المياه الجوفية وهل هو الدولة، أم المواطنين الذين يملكون الأراضي التي تقع تحتها المياه؟

والموارد ليست فقط مخزونات الذهب الأسود، والأنهار التي تتدفق صيفا وشتاء، ففي اليمن شواطئ على البحرين الأحمر والعربي يزيد طولها عن الألفي كيلو متر وتؤهل اليمن للتحول إلى دولة منتجة ومصنعة ومصدرة للأسماك. وإذا أضفنا إلى تلك السواحل الجزر اليمنية في البحرين الأحمر والعربي، وفي خليج عدن، والتي يبلغ عددها 182 جزيرة، منها 150 جزيرة في البحر الأحمر، فإن تلك السواحل والجزر تؤهل اليمن لأن تصبح محطة سياحية من الدرجة الأولى. كما يمكن لسواحل اليمن وجزرها أن تضيء ليل البحرين الأحمر والعربي وان تحول اليمن إلى ميناء كبير تمر عبره التجارة العالمية وتضاهي أن لم تتفوق على كل من دبي وهونج كونج. ألم يكن ميناء عدن ثاني ميناء في العالم ذات زمان؟ فما الذي يمنع التاريخ من أن يعيد نفسه في عصر العولمة والطائرة وسفن الفضاء؟

وتطاول جبال اليمن عنان السماء. ويمكن لتلك الجبال أن تتحول إلى حدائق معلقة تعانق السحاب، وتخلب أنظار السواح. وإذا كان اليمنيون القدامى قد طوعوا الجبال عبر التاريخ، وبنو القلاع والحصون المنيعة لتقيهم شر الغزاة، والسدود والحواجز المائية لتوفر لهم حاجتهم من الماء، والمدرجات ليزرعوا عليها أنواع الحبوب والخضروات، فلماذا لا يتمكن أحفادهم من تطويع تلك الجبال وتسخيرها في بناء حضارتهم الخاصة التي تصل عصور التميز الحضاري والعلمي والثقافي ببعضها البعض؟ وتكتنز جبال اليمن في أحشائها الكثير من المعادن التي لم يكتشفها بشر حتى الآن والتي يمكن أن تحول اليمن إلى منجم كبير للمعادن. فلماذا يموت اليمنيون فقرًا وجبالهم الخضراء والجرداء مليئة بالكثير من الموارد؟!

وفي اليمن الكثير من الأميين، لكن اليمنيين ليسوا أغبياء ولا جبناء ولا مترددين. لقد برزوا وتميزوا أينما حلوا..فكان منهم خيرة التجار والمتفوقين والعلماء والعقول الساعية للتغيير. ثم إن الأمية ليست صفة وراثية تلتصق بالإنسان مثل لون البشرة، أو طول القامة، أو عرض الجبهة. الأمية محنة تفرض على الإنسان بسبب الظروف التي يولد وينشأ فيها.

وصحيح أن اليمن بحاجة إلى الكفاءات. لكن الصحيح أيضا أنها لم تستفد حتى الآن من العقول والكفاءات التي تمتلكها على ندرتها، فالكفاءات مركونة ومعطلة والقدرات الخلاقة مغيبة. ووصل الحال باليمن إلى أن أصبحت كما وصفها أحد الأجانب جوهرة بيد فحام. لكن اليمنيين كشعب ليسوا فحامين، ولم يخلقوا ليكونوا كذلك، فقد كانوا سباقين إلى الحضارة والمدنية والى الثورات والديمقراطية والحرية والوحدة.

وصحيح أن اليمنيين يواجهون تحديات ..لكن تلك التحديات ليست من قبيل التحديات التي لا يمكن التغلب عليها. ثم "أن التحديات هي سر نهضات الأمم. ولولا التحديات لما وجدت الحضارات، ولما كانت هجرات الشعوب واكتشافها لمواطن جديدة تصلح للحياة."[173] وليس هناك شعب أو أمة لا تواجه تحديات. لكن الفرق بين الشعوب أو الأمم هو في الطريقة التي تستجيب بها كل منها للتحديات التي تواجهها. فهناك فرق كبير بين الطريقة التي إستجابت بها الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة فرانكلين روزفلت (1932-1945) للكساد الكبير وخطر النازية، والطريقة التي إستجابت بها الولايات المتحدة بقيادة جورج بوش الإبن (2001-2008) لخطر الإرهاب. وكما يرى ارنولد توينبي في كتابه "دراسة التاريخ"، فإن "الأفراد المبدعين و القادة الملهمين والفئة ذات الرؤية والتصور - والتي تطرح رؤية للمستقبل وحراك لمواجهة التحديات – هم المعول عليهم في عملية المواجهة. فإذا انقادت لهم الأغلبية - سواءً عن طريق المشاركة في المعاناة والخبرة أو عن طريق التقليد والمحاكاة الآلية -قادوا هذه المجتمعات إلى التغلب على ما يواجهها من عقبات "[174]

لقد أن الأوان لأن يكتشف اليمنيون خير بلادهم الكثير، وغناها الوفير، وعبقرية إنسانها الذي لا يقدر بثمن. ولا يمكن لليمنيين أن يحلوا مشاكلهم خارج حدود بلادهم، لا يمكن لأحفاد الغزاة والفاتحين أن يتحولوا إلى عمال نظافة، أو سواقين في دول الجوار، لان ذلك لن يحل مشاكلهم. قد يؤمن لهم طعام يومهم، لكنه لن يمكنهم من تحقيق الأمن، أو الشعور بالرضا عن النفس. ولا يمكن لليمنيين حل مشاكلهم خارج حدود بلادهم، وحتى وأن تمكنوا فإن ذلك لن يمكنهم من الوقوف مع غيرهم على نفس المستوى، ولن يمكنهم من بلوغ أقصى ما يمكنهم بلوغه. الحل الحقيقي لمشاكل اليمن واليمنيين يكمن داخل حدود اليمن.. في باطن أرضها، وفي سمائها، وبحارها، وجبالها، ووديانها.

لقد كانت اليمن تسمى ب"العربية السعيدة." وقد أن الأوان لأن تخلع هذه البلاد عن جسدها رداء البلد "الأفقر" في العالم العربي، والأكثر أمية والأشد تخلفا. وعلى اليمنيين أن يدركوا أن ما يعيق نهوضهم ليس ندرة موارد بلادهم، ولا تضاريسها الوعرة، أو موقعها الجغرافي، بل تكمن عوائق النهوض في أعماقهم. وحتى يتجاوز اليمن فقره الشامل لا بد لكل يمني من أن ينظر بعمق إلى ضميره ويسأل نفسه مرة واحدة: ما الذي يعيق هذا البلد ويمنعه من الخروج من دائرة الفقر إلى دائرة الغني ومن نفق التخلف الى افق الرقي والتقدم؟ وعليه أن يجيب بصدق مع الذات، ومع الوطن، والتاريخ. ثم يبدأ بعد ذلك في أداء دوره في التغيير المطلوب.

وإن لم يحدث التغيير الآن، فقد لا يحدث أبدًا، لإن القادم من الأزمات أسوأ من القائم. والتغيير ليس مسئولية المتعلمين دون الأميين، ولا الأغنياء دون الفقراء، ولا الحزبيين دون المستقلين، ولا المسئولين دون المواطنين، ولا سكان المدن دون سكان الريف. فالتغير المطلوب فرض عين على كل شخص بحسب قدرته. ومن كل حسب ما تمكنه موارده المادية، ومهاراته، ومعارفه من عمله. فالطوفان القادم لن يبقي ولن يذر ولن يميز بين غني أو فقير، أو بين متعلم أو جاهل، أو بين رجل وامرأة، أو بين وطني وغير وطني.

وبالتغيير وحده يمكن لليمنيين إستعادة حاضرهم المسلوب، وتأمين مستقبل أطفالهم. وبالتغيير وحده يمكن لليمنيين أن يضمنوا أن أطفالهم لن يخلقوا ناقصي الوزن، أو يموتوا في السنة الأولى من العمر، أو قبل بلوغ السنة الخامسة، وأن نسائهم لن يمتن عند الوضع. وبالتغيير وحده يضمن اليمنيون أن أطفالهم لن يعيشوا أميين وعاطلين عن العمل، ولن يسقطوا ضحايا للمجاعات والحروب الأهلية، وأنهم سيفخرون بهم، وسيترحمون عليهم بعد موتهم، وسيحملون رسالة التغيير من جيل إلى جيل..

---

[173] د. جاسم سلطان. "أداة فلسفة التاريخ"، سلسلة القادة ومشروع النهضة.

[174] كما ورد في: د. جاسم سلطان. "أداة فلسفة التاريخ"، سلسلة القادة ومشروع النهضة.